

جامعة 8 ماي 1945

قالممة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية

الاقتصاد الجزائري

دراسة قياسية 2000-2017

إشراف الأستاذ:

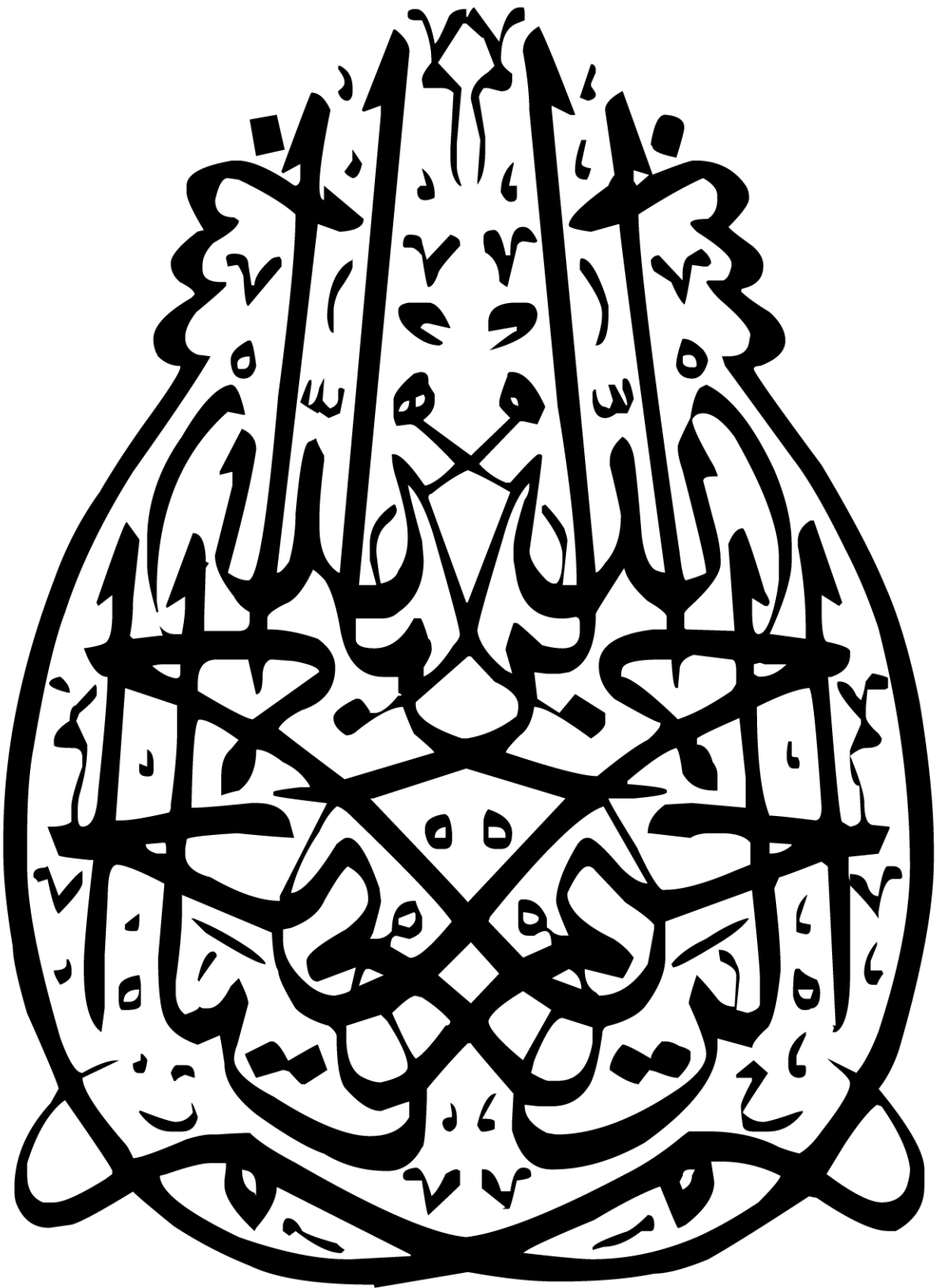
د. خروف منير

إعداد الطلبة:

كحل الراس عبد الله

مدور زين الدين

السنة الجامعية 2018/2019



الإهداء

إلى والداي العزيزين أطال الله في عمريهما

إلى إخوتي الأعماء حفظهم الله

إلى كل الزملاء والأصدقاء

أهدي لهم هذا العمل المتواضع

محمد الله

الإهداء

إلى والداي العزيزين أطال الله في عمريهما

إلى إخوتي الأعماء حفظهم الله

إلى كل الزملاء والأصدقاء

أهدي لهم هذا العمل المتواضع

زين الدين

## تشكرات

أشكر الله الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة

نتقدم بأسمى معاني الاحترام و التقدير و الشكر الى الاستاذ المشرفه على هذه المذكرة على هذه المذكرة "خروفه منير" على كل الدعم والتوجيه الذي قدمه لنا وعلى نصائحه السديدة التي لطلما افدتنا وعلى وقوفه معنا طوال انجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذة "ثوامرية ريم" التي قدمت لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذه المذكرة ولم تبخل علينا بنصائحها القيمة. كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من مد يد العون والمساعدة و بأي صورة كانت جزى الله عنا خيرا.

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
I	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ-خ	مقدمة عامة
36-2	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
3	أولاً- تعريف الاستثمار
4	ثانياً- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
5	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
5	أولاً- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
6	ثانياً- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
7	المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
7	أولاً- التقسيم حسب الغرض
8	ثانياً- أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر
11	ثالثاً- أشكال متداخلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر
12	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ( نظرياته، محدداته، دوافعه)
12	المطلب الأول: نظريات الكلاسيكية الاستثمار الأجنبي المباشر
12	أولاً- النظرية الكلاسيكية
13	ثانياً- نظرية عدم كمال الاسواق
14	ثالثاً- نظرية الميزة الاحتكارية
15	رابعاً- نظرية اخطار التبادل
16	المطلب الثاني: النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

16	أولاً- نظرية دورة حياة المنتج
19	ثانياً- نظرية توزيع المخاطر
19	ثالثاً- نظرية الحماية
20	رابعاً- النظرية الانتقائية لجون دانيغ
21	خامساً- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)
22	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
22	أولاً- حجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه المتحقق
23	ثانياً- شروط التبادل التجاري
23	ثالثاً- حجم السوق ومعدل نموه
24	رابعاً- الاستقرار السياسي
24	خامساً- سعر الصرف
24	سادساً- التضخم
25	سابعاً- العلاقات التجارية للبلد المضيف
25	ثامناً- الموقع الجغرافي
25	المطلب الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
25	أولاً- دافع قيام المستثمر الأجنبي للاستثمار في البلدان النامية
27	ثانياً- دوافع جذب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المضيفة
28	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر (معوقاته، و محفزاته، و مزياه و عيوبه)
28	المطلب الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر
28	أولاً- حوافز تمويلية
29	ثانياً- حوافز ذات طبيعة جبائية وجمركية
29	ثالثاً- حوافز مالية
30	رابعاً - حوافز غير مباشرة
30	خامساً- الحوافز الأخرى
31	المطلب الثاني : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر
31	أولاً- معوقات السياسية والقانونية
31	ثانياً- معوقات الاقتصادية والمالية
32	ثالثاً- معوقات الاجتماعية والبنية التحتية

32	المطلب الثالث : مزيا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر
32	أولا- المزايا
33	ثانيا- العيوب
36	خاتمة الفصل
62-37	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للتنافسية</b>
38	مقدمة الفصل
39	المبحث الأول: ماهية التنافسية
39	المطلب الاول: تعريف التنافسية و أهميتها
39	أولا- تعريف التنافسية
41	ثانيا- أهميتها
42	المطلب الثاني: التنافسية( انواعها، ابعادها، شروطها)
42	أولا- أنواعها التنافسية
43	ثانيا- أبعاد التنافسية
44	ثالثا- شروط التنافسية
44	المطلب الثالث: أسباب وأهداف التنافسية
44	أولا- أسباب التنافسية
45	ثانيا- أهداف التنافسية
45	المطلب الرابع: تحليل القوى التنافسية
46	اولا- تهديدات الداخلين الجدد
47	ثانيا- تهديدات المنتجات الإحلالية
47	ثالثا- قدرة التفاوض مع الزبائن
47	رابعا- قدرة تفاوض الموردين
48	خامسا- درجة حدة المنافسة بين المنافسين
48	المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية و انتقادها
48	المطلب الأول: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة
49	أولا- الربحية
49	ثانيا- تكلفة الصنع
50	ثالثا- الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج



50	رابعا-الحصة من السوق
51	المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع
52	أولا- مؤشرات التكاليف و الإنتاجية
53	ثانيا- مؤشر التجارة والحصة من السوق الدولية
54	ثالثا- الميزة النسبية الظاهرة
54	المطلب الثالث: مؤشرات تنافسية الدول
54	أولا- نمو الدخل الحقيقي للفرد
55	ثانيا- النتائج التجارية
56	المطلب الرابع: انتقاد التنافسية ومؤشراتها
58	المبحث الثالث: عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في التنافسية
58	المطلب الأول: تجربة سنغافورة في مجال التنافسية
59	المطلب الثاني: تجربة ايرلندا في مجال التنافسية
60	المطلب الثالث: تجربة تونس في مجال التنافسية
62	خاتمة الفصل
111-63	<b>الفصل الثالث: دراسة القياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري</b>
64	مقدمة الفصل
65	المبحث الأول: تنافسية الاقتصاد الجزائري
65	المطلب الأول: تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري
68	المطلب الثاني: تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري
68	أولا- تصنيف الجزائر حسب مراحل التنمية ضمن مؤشر التنافسية العالمي
70	ثانيا- ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي:
73	ثالثا- اداء الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات البنك العالمي
75	رابعا- ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية
75	خامسا- مؤشر الشفافية
76	سادسا- ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العربية
78	المطلب الثالث: معوقات ضعف الاداء التنافسي للجزائر واهم السياسات الداعمة للتنافسية للاقتصاد
78	أولا- معوقات ضعف الاداء التنافسي للجزائر
79	ثانيا- سياسات دعم التنافسية للاقتصاد الجزائري

81	المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية
81	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية
81	أولاً- ماهية الاقتصاد القياسي
82	ثانياً- تحليل وتكوين السلاسل الزمنية
86	المطلب الثاني: الجانب النظري لاختبارات الدراسة
86	أولاً - اختبارات الاستقرارية
87	ثانياً- اختبار التكامل المشترك
88	ثالثاً- اختبار غرانجر للسببية Granger Causality Test
89	رابعاً- متجه الانحدار الذاتي (vector auto regressive) VAR
90	خامساً- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL
91	المطلب الثالث: الدراسة الوصفية
95	المبحث الثالث: الاختبارات والنتائج
96	المطلب الأول: دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية
100	المطلب الثاني : اختبار العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم
100	أولاً - اختبار السببية غرانجر
101	ثانياً- تحديد درجات التأخير
103	المطلب الثالث : اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات
103	أولاً- اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي
106	ثانياً- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات
109	ثالثاً- النتائج التطبيقية
111	خاتمة الفصل
113	خاتمة عامة
119	قائمة المراجع
128	قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
66	مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 الى 2017	01
69	الاوزان النسبية للمؤشرات الفرعية المحددة لمرحلة التنمية التي تنتمي اليها الجزائر في ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة(2007-2016)	02
71	ترتيب الجزائر عالميا وعربيا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة(2007-2017)	03
74	مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب البنك العالمي 2013-2014	04
75	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر 2000-2012	05
76	تطور مؤشر الشفافية في الجزائر 2003-2014	06
77	وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية 2012	07
93	تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	08
93	معدلات النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000-2017	09
94	معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2017	10
95	الصادرات خارج المحروقات 2000-2017	11
96	نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل محل الدراسة	12
101	اختبار سببية لغرانجر	13
101	اختبار درجات التأخير	14
102	نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط	15
104	اختبار السببية لغرنجر	16
104	اختبار درجات التأخير	17
105	نموذج var	19
107	اختبار السببية لغرنجر	20
107	اختبار درجات التأخير	21
108	نموذج var	22

الصفحة	العنوان	الرقم
18	دورة حياة المنتج	01
46	القوى التي تتحكم في المنافسة داخل القطاع	02
84	التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية	03
85	التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية	04
97	استقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر	05
98	استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي	06
99	استقرارية سلسلة التضخم	07
100	استقرارية الصادرات خارج المحروقات	08

الصفحة	العنوان	الرقم
128	اختبار ADF لسلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة 2000 الى 2017	01
130	اختبار ADF لسلسلة التضخم للفترة 2000 الى 2017	02
132	اختبار ADF لسلسلة النمو الاقتصادي للفترة 2000 الى 2017	03
134	اختبار ADF لسلسلة الصادرات خارج المحروقات للفترة 2000 الى 2017	04

# مقدمة عامة

لقد كثر الجدل حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحول آثارها في الدول النامية والمستقبل لها، وحول ما إذا كان أثرها الصافي في التنمية إيجابيا أو سلبيا، ولا يستطيع أحد أن يجزم أن الجدل قد حُسم نهائيا وعلى نحو قاطع لصالح هذا الرأي أو ذاك.

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح يمثل أحد أهم أدوات التمويل وبرامج التنمية بالدول النامية، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين، وأخذ يتعاظم نتيجة مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في نقل وتحويل الأموال عالميا من خلال تخطيطها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وبدأت البلدان النامية ومنها الدول العربية تعمل جاهدة نتيجة لضيق صادراتها وتدني معدلات الادخار والاستثمار المحليين فيها وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي لديها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال وإعطاء حوافز للمستثمرين منها مالية و جبائية... الخ، لما له من مردود إيجابي على عملية النمو الاقتصادي سواء تمثلت في القدرات التسويقية والتنظيمية والتكنولوجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى وكنتيحة إيجابية لتدفق الاستثمارات هو تحسين القدرات التنافسية للشركات والأداء الاقتصادي للبلدان، عن طريق اشتداد المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية مما ينتج عنه نوع من الرفاه الاجتماعي للمستهلكين.

ويرتبط مفهوم الاستثمار الأجنبي مع مفهوم التنافسية من حيث الأهداف المرجوة، اللاذذ يعتبران عنصرا مهما في تطور البلدان وازدهارها، حيث يعسر وضع مفهوم موحد للتنافسية، فقد ارتبط بداية بالتجارة الخارجية ثم بالسياسة الصناعية، ثم تطور في أواخر القرن العشرين ولازم السياسات التكنولوجية للدول، أما في وقتنا الراهن فتنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها، أو هي القدرة على إنتاج السلع بنوعية عالية والتي تحقق مستويات معيشية مرتفعة في المدى الطويل.

والجزائر كغيرها من دول العالم عملت على تحسين بيئتها الاستثمارية من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات وزيادة تنافسية اقتصادها وذلك بتدفق الاستثمارات إلى الداخل وينتج نوع من التنافس من أجل تلبية حاجيات ورغبات المستهلكين من السلع والخدمات ذات النوعية الجيدة، وقد اشارت بعض تقارير التنافسية الصادرة عن هيئات دولية إلى احتلال الجزائر مراتب متأخرة في جدول الترتيب والتي بينت ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري ومن بينها تقرير التنافسية العالمي وتقرير التنافسية العربية.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017؟

ومن خلال الاشكالية الرئيسية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا شكل من أشكال تصدير رؤوس الأموال؟
- ✓ ما طبيعة التنافسية؟
- ✓ إلى أي مدى ساهمت السياسات الاقتصادية الجزائرية في تجسيد أبعاد القدرة التنافسية؟
- ✓ هل فعلا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يحسن من تنافسياتها؟

### فرضيات البحث

قصد الإجابة على تساؤلات الدراسة

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحقيق التطور والازدهار وهو عبارة عن انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية والبشرية بين مختلف البلدان العالم.
- ✓ يعتبر مصطلح التنافسية من المصطلحات الحديثة والذي يتمثل في توفير احتياجات المستهلكين في الوقت المناسب وبأقل تكلفة.
- ✓ يعبر واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري عن ضعف كبير نظرا لوجود عدة عراقيل تقف أمام تطوير تنافسيته وكذلك اعتماده على نسب كبيرة من المداخيل البترولية.
- ✓ هنالك تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري ( التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات) ولكنه ضعيف جدا ولا يتعدى 15% في اقصى حالاته.

### أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في:

- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية تشجع على انفتاح الاقتصاديات واندماجها وهو يعبر عن حركة رؤوس الأموال بين دول العالم.



- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة تنافسية الاقتصاد من خلال تدفق رؤوس الاموال والتي تساعد على زيادة النشاط التصديري للبلدان النامية وتوفير منتجات جديدة للأسواق بالجودة العالية وبأقل تكلفة .
- ✓ يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على اكتساب المهارات الإدارية و التسويقية و مهارات الإنتاج، كما تساهم التنافسية كوسيلة لزيادة الرفاه الاجتماعي من خلال الارتقاء بمستوى الإنتاج وخفض التكاليف والأسعار.

### أهداف البحث

- ✓ التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تسليط الضوء على مختلف النظريات المفسرة له .
- ✓ تقديم مصطلح التنافسية كمفهوم حديث يرتبط بمفهوم الاستثمار في نقطة معينة وهي توفير السلع في الاسواق المحلية او الخارجية، وكذلك التعرف على مختلف مؤشراتهما.
- ✓ محاولة تشخيص واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري مع بناء نموذج قياسي لإبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

### أسباب اختيار الموضوع

- ✓ يعتبر هذا الموضوع له علاقة بالوضع الراهن للاقتصاد الوطني كما يعتبر من المواضيع الحساسة ذات الأهمية والتي يجب أخذها بعين الاعتبار خاصة وأنها تتماشى مع استراتيجية الدولة لتنويع الاقتصاد.
- ✓ الاهتمام المتزايد بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما أنه يعتبر شكل من أشكال التمويل خاصة لما يلعبه من دور كبير في زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.
- ✓ يدخل هذا البحث في صميم تخصص المالية والتجارة الدولية.
- ✓ ميول شخصي ورغبة ذاتية لهذا الموضوع.

### المنهج المتبع

اعتمادا على إشكالية الدراسة و تساؤلاتها الفرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي حيث يتجلى المنهج الوصفي في تطرقنا لاستثمار الأجنبي المباشر من مفاهيم ونظريات مفسرة له و كذلك مصطلح التنافسية من خلال الإحاطة بمفاهيمها ومختلف مؤشراتهما مع استعراض لبعض التجارب الناجحة

في مجال التنافسية، أما المنهج التحليلي عند تشخيص واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري و كذا بعض التقارير التنافسية العالمية و مركز الجزائر في هذه التقارير، أما في الجانب التطبيقي فقمنا بالاستخدام المنهج القياسي من خلال الطرق و الاساليب الإحصائية وذلك ببناء نموذج قياسي يبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد باستخدام برنامج eviews10.

### الإطار المكاني والزمني:

- ✓ الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على الاقتصاد الوطني.
- ✓ الإطار الزمني: تخص الفترة ما بين (2000-2017).

### الدراسات السابقة

- عبد الجليل هجيره، قدمت دراسة بعنوان: **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري أطروحة** تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص المالية الدولية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2017/2016 ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:
  - ✓ وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.
  - ✓ القدرة التنافسية تتأثر بشكل كبير بالصادرات فالارتفاع حجم الصادرات يساهم في زيادة المداخيل الوطنية والتي يمكن استثمارها في خلق مؤسسات جديدة وجلب استثمارات أجنبية مباشرة.
- قريد عمر، قدم دراسة بعنوان: **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر -بسكرة-2015/2014 ومن أهم نتائجها:**
  - ✓ إن تفعيل وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال تحسين مناخ الاستثمار ليس هدفا نهائيا بحد ذاته بل يعتبر هدفا وسطيا لتحقيق هدف أبعد مدى، وهو زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الجزائري كموقع هام لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من آثاره الإيجابية.
  - ✓ تجمع أغلب تقارير التنافسية على اعتبار الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر النقطة الوحيدة في تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة لارتفاع المستمر لسعر البترول منذ سنة 2000، حيث استعملت الإيرادات النفطية في تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

• ابراهيم عبد الحفيظي، قدم دراسة بعنوان: دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي جامعة يوسف بن خدة 2008/2007 ومن نتائجها:

✓ يعتمد دور الحكومات التدخل في تدعيم التنافسية بدرجة كبيرة على مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة العوامل التي تتحكم في البلد.

✓ تتمثل أوجه القصور في تنافسية الاقتصاد الجزائري في ضعف ديناميكية ونشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير، وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة ببعض البلدان التي تشبهه في خصائصها الاقتصادية الجزائرية. وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في:

إن درستنا الحالية تهتم تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال ثلاث مؤشرات للتنافسية والتي تتمثل في التضخم والنمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2017 ودراسة واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال معرفة ترتيب الجزائر في مختلف تقارير التنافسية العالمية وتسلط الضوء على أهم معيقات تنافسية الاقتصاد الجزائري و أهم سياسات لدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري.

### تقسيم البحث

انطلاقا من إشكالية البحث وفرضياته والأهمية والأهداف المرجوة ارتقمنا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول

✓ **الفصل الاول:** تضمن الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريفه، أهميته، أهدافه، أشكاله) أما المبحث الثاني فتناول النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى دوافعه ومحدداته وبالنسبة للمبحث الثالث فقد عالج مزايا وعيوب ومحفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **الفصل الثاني** خصص لدراسة التنافسية وقدم في ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول ماهية التنافسية (تعريفها، أهميتها، أنواعها وشروطها، أسبابها، وأهدافها، تحليل قوى التنافسية) أما المبحث الثاني فتناول مؤشرات التنافسية (حسب المؤسسة والقطاع والدولة) وكذلك انتقاد التنافسية أما المبحث الثالث فقد عرضنا فيه بعض التجارب الناجحة في مجال التنافسية منها تجربة سنغافورة وإيرلندا وتونس.

✓ **الفصل الثالث** يتمثل في الجانب التطبيقي من البحث وهو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017 حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث قمنا بتشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري وقدرته التنافسية بالإضافة معوقات ضعف الأداء التنافسي للجزائر وأهم السياسات الداعمة للتنافسية للاقتصاد أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الجانب النظري للدراسة القياسية (ماهية الاقتصاد القياسي و السلاسل الزمنية و اختبار الاستقرار) أما المبحث الثالث فقد قمنا باختبارات القياسية على برنامج `eviws10`.

### صعوبات الدراسة

- ✓ قلة المراجع التي تناولت الموضوع خاصة فيما يتعلق بموضوع بالتنافسية.
- ✓ نقص و قلة البيانات الإحصائية المتعلقة بالدراسة و تضاربها من مصدر لآخر وكذلك نقص في التقارير الاقتصادية التي تحلل التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري.

# الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار

الأجنبي المباشر

## مقدمة الفصل

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر انفتاح اقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي وامتصاص البطالة في الاقتصاديات النامية، وبالتالي أصبح محفزا للنمو الاقتصادي، إضافة اهتمام الباحثين والمفكرين به.

ولهذا ارتئينا الى تقسيم هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول:** ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

**المبحث الثاني:** الاستثمار الأجنبي المباشر (نظرياته، محدداته، دوافعه).

**المبحث الثالث:** الاستثمار الأجنبي المباشر (معوقاته، ومحفزاته، ومزياه وعيوبه).

### المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع، كونه ظاهرة اقتصادية نالت ومازالت تنال بالقدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال وكذلك الدول المتقدمة أو النامية، كما يعبر عن تدفقات رؤوس الأموال من بلد لآخر ويمثل مظهر من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرف إلى ماهيته بما فيها أهميته وأهدافه وأنواعه.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد زاد اهتمام المنظمات وكذلك الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر وهذا نتيجة للإيجابيات التي سوف تتحقق من جراء استقطابه أو توجهه نحو الخارج، من ثم فقد تعددت المفاهيم المرتبطة به.

### أولاً- تعريف الاستثمار

فحسب المعاجم الاقتصادية المختلفة ورد تعريف الاستثمار على أنه: أي استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح دون الالتفات المعرف إلى شكل الاستثمار إذا كان أصول حقيقة أو مالية<sup>1</sup>.

أما لمبرت فعرفه على أنه: الاستثمار عملية تهدف إلى إنتاج السلع رأس مالية التي ليست مستهلكة في المرحلة الحالية، وتستعمل لإنتاج سلع في المرحلة القادمة<sup>2</sup>.

وكذلك عرف : الاستثمار هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية<sup>3</sup>.

ويعرف كذلك: استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص14.

<sup>2</sup> الزين منصور، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص17.

<sup>3</sup> علي مطاي، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015/2016، ص3.

ويعرف على أنه: إضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال لتشييد المباني سكنية جديدة مصانع جديدة، الآلات جديدة فضلا عن أنه إضافة المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو النصف مصنعة، فالاستثمار هو إضافات إلى المخزون فضلا عن رأس المال الثابت<sup>1</sup>.

يعرف الاستثمار على أنه توظيف الأموال في مشاريع مختلفة الهدف منه في نهاية المشروع الاستثماري الحصول على أرباح.

### ثانيا- الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث نذكر منها:

- فريد النجار عرفه على أنه: يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر السماح للمستثمرين الأجانب لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بفرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في الشركات لتحقيق عدة أهداف اقتصادية<sup>2</sup>؛
- نزيه عبد المقصود مبروك: تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، أما بسبب الملكية الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة<sup>3</sup>؛
- اما صندوق النقد الدولي فعرفه: على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي يعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على علاقة طويلة بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بنفوذ أكبر في إدارة المؤسسة<sup>4</sup>؛
- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التعريف الاول: هو تحرير حركات رؤوس الاموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجالات معينة؛
- التعريف الثاني: هو استثمار من أجل تحقيق أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون انطلاقا من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدولة الأصلية للاستثمار الدولة المضيفة له<sup>1</sup>؛

<sup>1</sup> كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص15.

<sup>2</sup> فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص24.

<sup>3</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص31.

<sup>4</sup> عبد القادر بابا، خيرة اجري، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد02، سبتمبر 2014، ص14.



- أما المنظمة العالمية للتجارة OMC فتعرفه على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما البلد الأصلي والذي من خلاله يستعمل أصولا في (بلدان أخرى دول مضيفة وذلك مع نية تسييرها<sup>2</sup>؛ من خلال التعريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان المضيفة والقصد منها هو إقامة مشاريع استثمارية بحيث تكون الملكية الكاملة للمشروع مع الحرية الكاملة في التسيير والإدارة والهدف منه هو تحقيق الأرباح.

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تطور الدول مرتبط بحجم عائدات الاستثمارات المتدفقة إليها التي تعتبر من العوامل المهمة لزيادة الدخل و تحسين المستوى المعيشي لما له من أهمية اقتصادية.

أولا- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل في ما يلي:

#### 1. من جانب الدولة المضيفة:

- يعتبر مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول؛
- يعتبر وسيلة لتحقيق درجة أكبر من التحكم والسيطرة على التسويق المنتج؛
- مصدر من مصادر معالجة العجز في ميزان المدفوعات بتوفير العملة الصعبة؛
- يلعب دورا حيويا في دعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي والرفع من القدرة التنافسية لبلد المضيف؛
- الإسهام تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي<sup>3</sup>.

#### 2. من جانب المستثمر:

- كونه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي بل من الضروري زيادة درجة الاندماج والتفاعل مع النظام العالمي؛
- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول؛
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أسماء فزاني، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2012/2013، ص13.

<sup>2</sup> هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين نموذجا، دار الحكمة، بغداد، 2002، ص14.

<sup>3</sup> عبد الكريم هاجر، كمال قاسمي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص 208-209.

ثانياً- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

### 1. من جانب المستثمر:

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وتمثل هذه الأهداف في:

- تحقيق العائد وهو هدف الاستثمار مهما كان نوع الاستثمار من الصعب أن تجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح؛
- تكوين الثروة وتنميتها يقوم الهدف عندما يضحى الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات وبذلك يسعى المستثمر إلى تحقيق الثروة في المستقبل؛
- المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنوع في مجالات استثماره حتى لا تنزف من قيمة موجوداته مع مرور الزمن، بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها؛
- الحفاظ على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبالتالي تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر؛
- استمرار الدخول وزيادتها ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة<sup>2</sup>.

### 2. بالنسبة للدول المضيفة

تسعى الدول المضيفة لتحقيق مجموعة من الأهداف:

- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات؛
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة؛
- تنويع هيكل الإنتاج الصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة النمو القطاع الصناعي؛

<sup>1</sup> يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة علمية سداسية محكمة، العدد3، جامعة بسكرة، 2000، ص166.

<sup>2</sup> معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، ط1، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2003، ص03

➤ اكتساب عنصر المعرفة والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يأخذ عدة أشكال مختلفة ، لكونه يجمع أنواع متعددة من العمليات مما يسمح له بالتفرع في شكله نذكر منها.

#### أولاً- تقسيم حسب الغرض

ويمكن تصنيف أشكال الاستثمار حسب الغرض الى:

#### 1. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والموارد والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستراتيجية، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والسلع الاستهلاكية<sup>2</sup>.

#### 2. الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ويعتبر هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث أنه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول النامية للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على

<sup>1</sup> منور اوسري، نذير عليان، حوافر الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ص 99.

<sup>2</sup> حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمبر 2005، ص11.

التجارة في مجالي الانتاج والاستهلاك وذلك بزيادة رصيد صادرات الدولة المضيفة وزيادة واردتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار<sup>1</sup>.

### 3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية فقد دفع ارتفاع مستويات الاجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بأثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلا عن أثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثيرا من مدخلات الانتاج<sup>2</sup>.

ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والاسواق الاقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية<sup>3</sup>.

### 4. الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في احدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار<sup>4</sup>.

## ثانيا- أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد أشكال أخرى الاستثمار الأجنبي المباشر حيث نذكر منها:

<sup>1</sup> حسين عبد المطلب الاسرج، مرجع سبق ذكره، ص11.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص11.

<sup>3</sup> شهيناز صياد، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012، ص25.

<sup>4</sup> حسين عبد المطلب الاسرج، مرجع سبق ذكره ، ص ص12-13.

## 1. الاستثمار المشترك أو الشراكة:

يطلق عادة على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك، وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، تتحدد نسبة المشروع في ضوء قانون الداخلي للدولة المضيفة. ويتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا، مع أنه يحقق فائدة لأطرافه، وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار. أي أنه يتم بين طرفين أحدهما محلي (وطني) والآخر خارجي (أجنبي) عن البلد، ويكون التسيير مشترك في إدارة المشاريع بين الجهة المستثمرة الأجنبية والجهة المحلية حسب الإنفاق، وبالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك بين الجهتين مما يضمن مصالح كل طرف<sup>1</sup>.

## 2. الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

في هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون الملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، بقاء المشروع ذاته الى الإدارة والتسيير، دون تدخل من الدولة المضيفة، وتقوم هذه الطريقة في الاصل بناء على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل، إذ تتخوف كثيرا الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات، كونه يجلب معه التبعية الاقتصادية والهيمنة على القرار السياسي للبلاد.

وتحصل الشركات المتعددة الجنسيات على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد؛

- شراء مشروع قائم بالفعل؛

- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تمتلكها هذه الشركة بالفعل، ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تمتلك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص ص25-26.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص26-27.

### 3. الاستثمار في المناطق الحرة:

وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير<sup>1</sup>.

### 4. مشروعات أو عمليات التجميع

هو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني المحلي والعام أو الخاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجا معيناً لسيارة لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، وفي معظم الأحيان وخاصة الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي بمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... إلخ في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه، كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي<sup>2</sup>.

### 5. الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية من أهم الظواهر السائدة في محيط الاقتصاد الدولي في السنوات الاخيرة حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل. فعرفت بأنها: تلك الشركة التي تزاوّل نشاطها في دولتين أو أكثر ولكن استراتيجية الإنتاج توضع في المركز الرئيسي للشركة والذي يقع عادة في دولة رأس مالية.

خصائص شركات متعددة الجنسيات

#### 1. الحجم الكبير؛

<sup>1</sup> محمد العيد بيوض، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس الجزائر المغرب، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2011، ص37.  
<sup>2</sup> مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز العلوم ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 جانفي 2004، ص ص 18-19.

2. أنواع المنتجات؛
3. التنوع في النشاط؛
4. التشتت الجغرافي؛
5. تركيز الادارة العليا؛
6. التفوق التكنولوجي.

### ثالثاً- أشكال متداخلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

وهناك عدة أشكال أخرى متداخلة في كونها استثمارا مباشرا أو استثمار غير مباشر وبإمكاننا تصنيفها استثمار مباشر في كونها تحتوي على أجزاء بسيطة من عمليات تحويل موارد مالية وبشرية وتقنية نذكر منها:

**1. اتفاقيات التراخيص:** وبموجبها تلتزم الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية، مقابل دفع جزائي وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة، بالإضافة إلى امتيازات أخرى تتمثل في إمكانية اقتنائها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسوية بالمنتج.

وتقسم عقود التراخيص إلى نوعين، الأول يطلق عليه الترخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع من البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية، حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسيات لحصول على التملك الكامل للاستثمار، أما النوع الثاني التراخيص الاختيارية وفي هذه الحالة فان الشركات متعددة الجنسية تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر<sup>1</sup>.

**2. عقود الإدارة:** تعتبر عقود الإدارة أحد صور المشاركة بين الشركات المتعددة الجنسيات وبين المصالح والمشروعات المحلية، ويمكن تعريفها على أنها: "إعطاء الحق لمؤسسة دولية بإدارة العمليات اليومية لإحدى المؤسسات في دولة أجنبية"<sup>2</sup>.

والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف، مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، وذلك مقابل عوائد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد السلام ابو الفحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003، ص ص494-495.

<sup>2</sup> عبد الكريم كاكبي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

<sup>3</sup> عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 324.

3. عقود التعاقد من الباطن المناولة: يصعب في بعض الحالات أن تقوم الشركات بجميع مراحل العمليات، وعادة ما يقتصر نشاطها على بيع الخدمة الهندسية، أو إدارة المشروع أو تسويق المنتجات...، ولذلك تسعى هذه الشركات إلى التعاقد من الباطن على الأنشطة، أو المراحل التي تقوم بتنفيذها مع مقاولين آخرين لتنفيذ المرحلة أو النشاط المعهود اليهم، وتنطوي صفقات التعاقد من الباطن على اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف مقاول الباطن بإنتاج سلعة، أو توريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر الأصل، ويقوم هذا الأخير باستخدامها لإنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية<sup>1</sup>.

4. تسليم المشروع الجاهز تسليم المفتاح: هو اتفاق بين البائع لتجهيز المشتري للمشروع كاملا مع خدماته وجاهز للتشغيل من قبل من يحددهم المشتري بعد أن يدرهم البائع، حيث ينتهي التدخل الأجنبي بمجرد إتمام إنشاء المشروع الاستثماري، بعدها تتكفل الدولة المضيفة بالتسيير الكلي والكامل للمشروع الاستثماري<sup>2</sup>.

#### المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر (نظرياته، محدداته، دوافعه)

هناك عدة محددات تحدد امام اتجاه الاستثمارات من بلد لآخر بالإضافة إلى دوافع تجعل المستثمر الأجنبي يقوم بالاستثمار في البلدان النامية ودوافع متعلقة بالبلدان النامية في حد ذاتها تجعلها تستهدف الاستثمار المباشر وعليه فهناك العديد من المدارس تناولت موضوع الاستثمار وكل مدرسة ولها تفسير يتماشى مع الفرضيات التي يقوم عليها.

#### المطلب الأول: نظريات الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تنوعت النظريات التي تناولت التفسير الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض بعض من هذه النظريات والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية ونظرية عدم كمال الأسواق ونظرية الميزة الاحتكارية ونظرية أخطار التبادل.

#### أولا- النظرية الكلاسيكية

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة الكاملة وسيادة حالة من الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

<sup>1</sup> شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014/2015، ص42.

<sup>2</sup> عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص ص29-30.



يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن على المبررات التالية<sup>1</sup>:

- 1- ميل الشركات متعددة الجنسيات متعددة الجنسيات إلى التحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عماليتها الى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
  - 2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدولة؛
  - 3- إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة هذه الدول؛
  - 4- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات أتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فما يختص به بهيكل وتوزيع والدخول وذلك من ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبيعة الاجتماعية؛
  - 5- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية؛
- ومن الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية؛

#### ثانيا- نظرية عدم كمال الأسواق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجال الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يخص متطلبات ممارسة نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن تتوافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات ( فيما يخص بمتطلبات ممارسة نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن تتوافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات

<sup>1</sup> كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010، ص 11-12.

متعددة الجنسيات ( الموارد المالية، التكنولوجيا، المهارات الإدارية... الخ) بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، وفي هذا الصدد يرى هود وينغ أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فيعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام المستثمر لدخول السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعدد الجنسيات في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام المستثمر لدخول السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من النماذج السوق.

وأخيرا بخصوص الانتقادات الموجهة لنموذج نظرية عدم كمال الأسواق أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

وأن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات شركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروع الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية وفي الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال الأشكال الأخرى للاستثمار.

فضلا عن مما سبق يمكن القول بأن مدى إمكانية واقعية نظرية عدم كمال الأسواق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف ترتبط بالاستثمار المباشر أو الغير المباشر مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة سواء النامية أو المتقدمة، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي نتيجة لنفس السبب<sup>1</sup>.

### ثالثا- نظرية الميزة الاحتكارية

ظهر النموذج الاحتكاري أولا في تحليل هايمر عن الشركات متعددة الجنسيات وفقا لهايمر فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، تركز تلك النظرية على

<sup>1</sup> عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط2، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1991، ص72-78

فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على قدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم وأوضح هايمر أن الشركات متعددة الجنسيات تتجه إلى للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها شركات المحلية بالدول المضيفة، نما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية تلك الميزات تمكن تلك الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق المحلي.

وكان هايمر أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في سوق ذات هيكل احتكاري.

وقد تم تكوين هذه النظرية في سوق احتكاري وعليه فإن الاستثمارات المباشرة اليابانية تتم عادة على يد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هياكل سوقية تنافسية نسبيا، ويرى كوجيما أن الشركات اليابانية المستثمرة بالخارج تفضل نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، والتي من السهل اقتنائها وتعلمها وعلى العكس من ذلك فإن النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتولاه أمريكا يركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الام بميزة تنافسية.

وعليه فإن النظرية الاحتكارية وعدم كمال السوق لم تشرح الحكمة من اعتبار الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة<sup>1</sup>.

#### رابعاً- نظرية اخطار التبادل:

إن أصحاب هذه النظرية أكدوا على ان معدل التبادل هو المحرك الاساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، من بينهم r.z.aliber الذي يرى أن هذا المعدل يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة النقدية القوية تقوم باستعمال إمكاناتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثمارها في الخارج.

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، ط2، المكتبة العصرية، 2007، صص 42-44.

قيام الاستثمار الأجنبي لضمان الاستمرارية في الإنتاج باستغلال الصناعات الاستراتيجية والاستحواد الكامل على المواد الولية للبلد المضيف<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف التفسير الحديث عن التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي سنتطرق إلى: نظرية دورة حياة المنتج، نظرية توزيع المخاطر، نظرية الحماية، نظرية الإنتقائية، نظرية الميزة النسبية.

#### أولاً- نظرية دورة حياة المنتج

ربطت بعض من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية، ونظرية دورة حياة المنتج كما وضعها فيرنون 1966 هي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة ثم تنتج ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار ثم أخيراً تموت<sup>2</sup>.

حيث نميز أربعة مراحل<sup>3</sup>:

#### 1. مرحلة الإنتاج الظهور

من المعروف ان الدولة بسياساتها ومؤسساتها تعمل على إشباع حاجات مواطنيها المتجددة، فالدولة أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى أن تبيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا فئة الاغنياء، ألا عرض هذه السلعة يظل محدوداً لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة قد تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة

<sup>1</sup> عباس ملاح، العولمة وأثرها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص88.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص50.

<sup>3</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية الاطار العام، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، صص165-168.

من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وفي النهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن القوى عاملة ومدربة.

## 2. مرحلة النمو والتصدير

وفي هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة، ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة ما أمكنها ذلك للاستفادة من مزايا تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، وفي بداية عهد الأسواق بهذه السلعة يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والمستهلكين وتجار التجزئة مركزة في حملتها هذه على جودة السلعة وفوائدها.

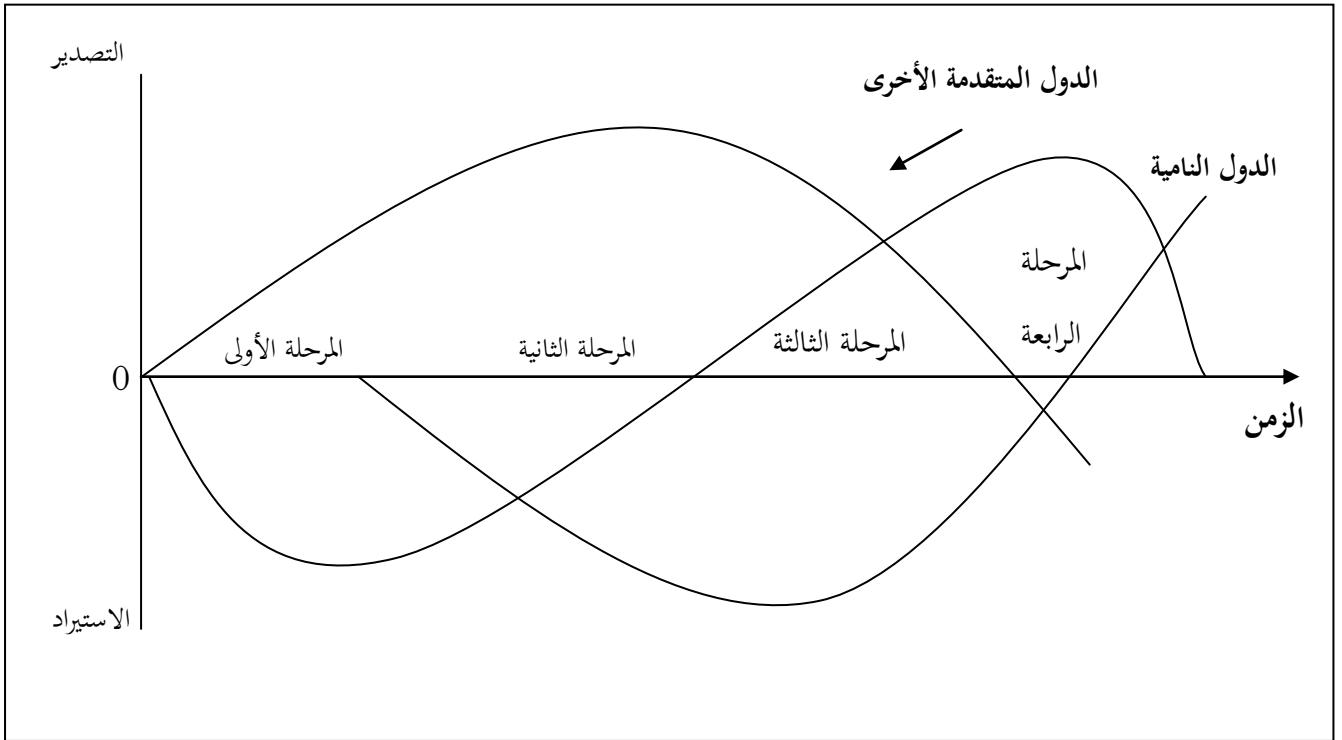
## 3. مرحلة نضوج السلعة

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح، وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه، وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته، والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لازالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي، وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على الأرباح والمبيعات، حيث تبدأ بتطويرها استراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مركز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية، فالسوق المحلي مشبع أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهدداً أما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيوداً حمائية مثل الرسوم والجمارك.... الخ.

4. مرحلة الانحدار والتدهور

وفي هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح بالنسبة للشركة مهما للغاية، وبدأ المستهلكون يغيرون من ولائهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة، وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة الى أسواقها، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة مثل وأحجمها وألونها وعبوتها وأسعارها... الخ بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت نفسه تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه "بالاستراتيجية الهجومية".

شكل رقم "1": دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ص 283.

ومن أهم العيوب الفنية لهذه النظرية: تتمثل في ما يلي:

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حيات السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة؛

- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية؛
- تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي؛
- لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها؛

### ثانيا- نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج السلع جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى أكد كوهين على أن أسلوبه يحتوي على قدرة شرح قوية لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال، فأن هذه النظرية قادرة على شرح اسباب قيام الشركات الكبرى باستثمار في الخارج، وذلك نظرا لأن الشركات الكبرى تواجه خطرا أكبر كما أنها تشرح حالة حدوث الاستثمار المباشر من كلا الدولتين كما لو قامت إنجلترا بالاستثمار في أمريكا وقيام أمريكا بالاستثمار في إنجلترا<sup>1</sup>.

### ثالثا- نظرية الحماية

ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والاسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي أن الشركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعملية الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستمرارها وللوصول إلى أهدافها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الكريم كاكي،، مرجع سبق ذكره، ص113

<sup>2</sup> فليح حسن خلف الله، التمويل، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن، 2004، ص 182

#### رابعا- النظرية الانتقائية لجون دانيغ

تركز الاهتمام خلال الحقتين الماضيتين على النظرية الانتقائية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر لجون دانيغ، وكان دانيغ قد وضع اللبنة الاولى في نظريته خلال بحثه الذي قدمه خلال ندوة نوبل في ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وكانت نيته هي توفير اطار علمي يمكن من خلاله تحديد وتقييم ووزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج من خلال الشركة، ووفقا للنظرية الانتقائية، أن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة والتي تجعل من المفيد القيام الشركة بالاستثمار في دولة دون الاخرى، ووفقا لدانيغ أنه اعتمدنا فقط على الاعتبارات الراجعة للملكية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص سيكونون جميعا قابلين للتطبيق أو في مرتبة واحدة.<sup>1</sup>

تعتمد هذه النظرية على عوامل مجتمعة هي: ( الميزة الاحتكارية الخاصة، عوامل التوطن المقارنة، الاستغلال الذاتي للميزة الاحتكارية) وحسب هذه النظرية فإن توفر الميزة الاحتكارية الخاصة لدى المستثمر الأجنبي هي الشرط الاول الذي يدفعه إلى التدويل نشاطه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير والتراخيص، غير أن دافع الاستغلال الذاتي لهذه المميزات يجعل هذا المستثمر يمتنع عن منح التراخيص للغير، وبالتالي يبقى أمامه طريقتين فقط لغزو الأسواق الخارجية هما : الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير ومن المتوقع أن يكون الاختيار هو الاستثمار الأجنبي المباشر ومتى كانت عوامل التوطن المقارنة بين الدولة الأصلية للمستثمر وبقية الدول للمستثمر وبقية الدول تؤيد الإنتاج في هذه الاخيرة، أما إذا كان العكس عوامل التوطن المقارنة تؤيد الإنتاج في البلد الأصلي للمستثمر فإن الاختيار سيكون التصدير عوض الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ❖ الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

- حسب هذه النظرية، كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، وهو أمر ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، وهو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف من حجية النظرية وصحة تفسيرها؛

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 53-54



- إن الظروف غير مواتية كالصراعات السياسية وعدم استقرار الأمن والحروب وغيرها من الأحداث، تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق فرضيات مراحل النمو التي حددتها؛
- من الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة ورغبتها في السيطرة والتحكم في السوق العالمي، وكذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة والنامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة وحماية الطبيعة<sup>1</sup>.

#### خامسا- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

من أبرز رواد هذه المدرسة كوجيما kojima واوزوا osawa وتسورومي tsurumi وقد حاولت هذه المدرسة تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ عام 1945 وما تمتع به من مزايا تسييريه وتنظيميه تميزها عن باقي النماذج الأوروبية والأمريكية، كما طورت هذه المدرسة نموذجا يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية.

وتشمل هذه الأدوات الكلية السياسية التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة بينما تشكل الأدوات الجزئية القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التمييز التكنولوجي.

وتؤكد هذه المدرسة أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة كما توصي هذه المدرسة بضرورة تدخل الدولة لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، ولهذا فقد أدمج كوجيما بين النظريات التجارية هذا من جهة ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، مؤكداً أن الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة في حين ان الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية واعتبر كوجيما أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وترتكز في البلدان الآسيوية.

كما حاول الاقتصادي تسورومي تفسير مدى فعالية المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية وتواصل إلى أن المسيرين في النموذج الأمريكي ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بخلاف النموذج الياباني الذي يؤكد على إشراك جميع الأطر المتوسطة والعليا في صياغة القرارات الاستراتيجية وتحديد الأهداف على المدى البعيد.

<sup>1</sup> عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 89-90.

كما أشار إلى أن النموذج الياباني يعتمد على أهمية العلاقات الدقيقة والوطيدة بين الموردين والغرف التجارية اليابانية، وعلى العموم فإن الهيكل الصناعي للاستثمار الذي تقوده يختلف عن نظريه في الدول الصناعية الكبرى من حيث ما تتمتع به اليابان من حزمة من المهارات المتخصصة والمواصفات المتعلقة بالموقع تستجيب لبيئات متنوعة في البلدان المضيفة لاسيما البلدان المجاورة<sup>1</sup>.

#### ❖ الانتقادات الموجهة لهذه النظرية من الانتقادات الموجهة:

1- يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينات والسبعينات أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق اسيا، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود لكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود الاخيرة لتصل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كما أن الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم، بل تعدت الى الشركات اليابانية العملاقة متعددة الجنسيات التي توطنت في البيئات العالمية الملائمة لعمليتي الإنتاج والتسويق؛

2- كما يرى جون دينينج ان نظرية كوجيما تعاني البساطة الشديدة في اطار مرجعتها وقصورها في وضع فهم تام للظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييم آثاره على مستوى الرفاهية.

#### المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمار الأجنبي المباشر و التهي تعتبر بمثابة محددات و التي نذكر منها:

#### أولاً- حجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه المتحقق

يعد حجم السوق أحد المتغيرات المهمة التي تؤثر في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية، وذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع لاقتصادات الحجم فعندما يكون حجم السوق كبيراً يعني هذا أنه بحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية متطلباته الأولية، وهنا تنخفض التكاليف الإنتاجية إلى حد ما الأدنى، وتزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف الكلية مما يزيد من الأرباح المتحققة من المشروع.

<sup>1</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص64.

وهناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد، ولذلك لارتباط مستوى الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا وحجم السوق المحلي بالتالي توفير اقتصاديات الحجم.

فنمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة إلى البلد المضيف.

وبذلك فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه المتحقق يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر في حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد<sup>1</sup>.

### ثانيا- شروط التبادل التجاري

وهي عبارة عن الرقم القياسي لأسعار الصادرات نسبة الى الرقم القياسي لأسعار الواردات.

إن تحسين شروط التبادل التجاري الذي ينشأ عن الارتفاع النسبي في الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات يؤثر إيجابيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الاستثمار وبالتالي على الاستثمارات الأجنبية.

كما تحسینه يؤثر على الصناعات التصديرية بحيث يزداد مستوى ما يحققه هذا القطاع من أرباح بالإضافة إلى تحسين مداخيل القطاعات الأخرى المرتبطة به، وبالتالي تحسين الدخل القومي مما يؤثر إيجابا على الاستثمارات الأجنبية.

والتأثير الاخر لشروط التبادل التجاري هو تأثير الحساب الجاري، وبالتالي على السياسات الاقتصادية الحكومية فتحسين هذا الشرط يعني تحسين الميزان التجاري وبالتالي فإن الحكومة ستتبع سياسة توسعية من شأنها تحفيز النشاط الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أما التدهور في شروط التبادل فإن يؤدي إلى العكس<sup>2</sup>.

### ثالثا- حجم السوق ومعدل نموه

أن ما يدفع الشركات الى الاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 66-67.

ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيرا بل يجب ان يكون ديناميكيا وهوما ينطبق على دول جنوب شرق اسيا<sup>1</sup>.

#### ربعا- الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فإنه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي<sup>2</sup>.

#### خامسا- سعر الصرف

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح 1985cushemane أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية لعوائد الاستثمار<sup>3</sup>.

#### سادسا- التضخم

من المعلوم لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الارباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الانتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات كما الارتفاع في معدلات التضخم في الدولة المضيفة تؤثر على ربحية السوق بالنسبة لهذه الشركات وقد أوضح كل من fery&schneider في 1985 في دراسة في 54 دولة نامية وجود إرتباط سلبي بين معدلات التضخم العالي والاستثمار الاجنبي المباشر ومن ثم يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> منير خروف، ليندة فريجة، مقارنة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية، ط1، دار الكاتب الجامعي، الامارات العربية، لبنان، 2017، ص177.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص169.

<sup>3</sup> عبد السلام ابو الفحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار، مرجع سبق ذكره ، ص45.

<sup>4</sup> عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص159.

### سابعاً- العلاقات التجارية للبلد المضيف

حيث يجب ان يكون هناك علاقة موجبة وقوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي ومعدلات نمو التبادل التجاري بين الدول لذلك تسعى هذه الدول إلى التكتلات الاقتصادية<sup>1</sup>.

### ثامناً- الموقع الجغرافي

يعتبر البلد جغرافيا عاملا ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع في البلد المضيف وكذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة، حيث نجد الشركات العالمية تستقطب من طرف الدول التي تمثل مركز عبور بحكم موقعها الاستراتيجي فأن أخذنا مثلا تركيا نجد أن موقعها استراتيجي ومغري للمستثمر الأجنبي فهي تربط بين قارة آسيا وأوروبا وبالتالي تتيح للمستثمر الأجنبي الدخول لكل من السوق الأوروبية والآسيوية، فالموقع الاستراتيجي يعتبر عاملا مهما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>2</sup>.

### المطلب الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تمتع الشركات بقدرات كبيرة يجعلها تقوم بالاستثمار في الخارج، إلى جانب سعي الدول جاهدة لاستقطابها و فيما يلي سنتطرق إلى دوافع قيام المستثمر الأجنبي للاستثمار في البلدان النامية ودوافع جذب البلدان النامية لهذه الاستثمارات:

### أولاً- دافع قيام المستثمر الأجنبي للاستثمار في البلدان النامية

1. البحث عن المصادر: يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيضة لاسيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط، والغاز والمنتجات الزراعية، بهدف بناء قاعدة إنتاج ترتكز على استغلال المواد الأولية<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup> منير خروف، ليندة فريجة، مرجع سبق ذكره، ص179.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص180.

<sup>3</sup> نفيسة بامحمد، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة Oli، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016/2015، ص29.

2. **زيادة العوائد:** إن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المشروع الاقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته، ولا يتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع هو الحافظ على تحقيق مستوى معين من العوائد، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن الطرق المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه، ولهذا اتجهت الشركات التجارية إلى الاستثمار في دول أخرى بحثاً عن تحقيق الأرباح من خلال الإنتاج بنفقة أقل مستندة ومعتمدة على اختلاف درجات نمو الاقتصاديات الوطنية وعلى اختلاف تكاليف الإنتاج؛

3. **الرغبة في النمو والتوسع:** لا يعد تحقيق العوائد العامل الكافي وحده في استقطاب الاستثمار الأجنبي، بل إن من عوامل جلب الاستثمار الأخرى التي تؤدي دوراً مهماً في قيامه، هو السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية<sup>1</sup>؛

4. **التخفيف من الاعتماد على سوق واحد:** يسعى المستثمر الأجنبي إلى توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة، بهدف الحد من الانعكاسات السلبية للالتزامات الاقتصادية ومختلف الأخطار التي يمكن التعرض لها ويتحقق ذلك عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار في الخارج ضعيفاً على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بها قوي وذلك لأنها تتعرض إلى نفس الظروف في السوق<sup>2</sup>؛

5. **قيود التجارة الخارجية:** تضع كثيراً من الدول ولاسيما النامية منها بعض القيود على عمليات الاستيراد والتصدير بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزانة العامة والمثل على ذلك الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ووضع حد أقصى لكمية السلع المستوردة، هكذا أصبحت القيود على التجارة الخارجية التي تفرضها الدول المضيفة تدفع الشركات متعددة الجنسيات على تفادي الحواجز، باختراق أسواقها من الداخل عن طريق إنتاج هذه السلع من داخلها وذلك بإقامة وحدات إنتاجية تخضع لقوانينها الداخلية؛

6. **السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة:** تهدف الدول المتقدمة من وراء تشجيع شركاتها الكبرى على الاستثمار في الدول النامية إلى اختراق أسواقها، بغية الهيمنة عليها وعلى أسواقها، والتحكم في قرارها السياسي وتوجيهه،

<sup>1</sup> دريد محمود السمرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006، ص ص 77-78.

<sup>2</sup> نفيسة باحمد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

بالإضافة إلى السعي للحصول على المواد الأولية بأثمان رخيصة، لرفع صادراتها لها، لأن توسع سوقها يؤدي إلى توسيع شركاتها في أسواق هذه الدول؛ بالإضافة إلى دوافع أخرى كالاختكار ورخص العمالة<sup>1</sup>.

### ثانيا- دوافع جذب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المضيفة

**1. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** هناك العديد من الدول تمتلك طاقات إنتاجية وثروات طبيعية هائلة كالموارد البشرية، المعادن، والموارد الطاقوية... الخ غير أنها لا تمتلك الإمكانيات المادية والمالية الكافية لاستغلالها، لذلك تلجئ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستغلاله هذه الموارد بدافع الاستغلال الجيد لهذه المواد<sup>2</sup>.

**2. نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على التكنولوجيا وبأقل تكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام اقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا، حيث من المفترض أن يجلب الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق الفنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة... الخ بإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل الشركات أو عن طريق المحاكاة الذي تتبعه الشركات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية؛

**3. تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الاموال الاجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجاباً على تحسين وضع ميزان المدفوعات؛

<sup>1</sup> عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-60.

<sup>2</sup> نفيسة بامحمد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

4. تخفيض مستوى البطالة: يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها، لا سيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة اليد العاملة؛

5. زيادة التراكم في رؤوس الأموال والإنتاج الوطني: يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما يترتب عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس هنا الأمر بشكل إيجابي على الإنتاج المحلي، وكل ما سبق يصب في زاوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر (معيقاته، ومحفزاته، ومزاياه وعيوبه)

يترتب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة عدة مزايا ومن غير المعقول أن ينتج عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دون أن سترتب عليه عيوب، ومن أجل تسهيل تدفقه يجب أن تقدم الدول المضيفة عدة حوافز من أجل جذب واستقطابه، إلا أن هناك عراقيل تقف أمام المستثمر الأجنبي وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى معوقات ومحفزات ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الاول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الحوافز أهم عنصر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا تعمل الدول على توفيرها و يمكن أن نستخلصها كما يلي:

#### أولاً- حوافز تمويلية

وتتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، التكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير تجارية مثل التأمين والمصادرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص-ص 30-31.

<sup>2</sup> منور اوسري، نذير عليان، مرجع سبق ذكره، ص 120



وتتضمن الحوافز التالية<sup>1</sup>:

1. تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، تخفيض معدلات الفائدة عليها؛
2. تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة؛

### ثانيا- حوافز ذات طبيعة جبائية وجمركية

يتم تقديم هذه الحوافز هذه بهدف تخفيض أعباء الضريبة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع، مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الأولية والمدخلات الوسيطة؛

أما حوافز جمركية تتمثل في:

1. إعفاء المستثمر الأجنبي إعفاء كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية على التجهيزات والآلات والمواد الخام الضرورية للمشروع؛
2. تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات؛
3. إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل الى 15 عاماً بعد مرحلة تشغيل المشروع<sup>2</sup>؛

### ثالثاً: حوافز مالية

ويمكن حصرها في:

1. قبول التمويل بشروط ميسرة؛
2. مساهمة الدولة في رأس المال؛

<sup>1</sup> محمد زيدان، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، ص120.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 120 .

3. التأمين بتعريفات تفضليه؛

4. منح ضمانات للقروض؛

5. الدعم المباشر؛

6. التموين بتجهيزات الخاصة؛

7. المساهمة في مصاريف الأولية المرتبطة بالتكوين، والتعهد بدفع أجور خاصة بالتشغيل؛

8. معالجة تفضليه في سعر الصرف؛

9. صفقات عمومية تفضليه<sup>1</sup>.

#### رابعا - حوافز غير مباشرة

تقوم العديد من الحكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الاساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازاً فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضليه بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزاً احتكارياً في السوق، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات<sup>2</sup>.

#### خامسا- الحوافز الاخرى

تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمانات تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضاً تزويد المستثمر بالخدمات مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، وتزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> اسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد حيدر-بسكرة، 2012/2013، ص95.

<sup>2</sup> محمد زيدان، مرجع سبق ذكره ، ص120.

<sup>3</sup> منور اوسريز، نذير عليان، مرجع سبق ذكره ، ص121.

المطلب الثاني : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من العراقيل التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و التي حصرها فيما يلي :

أولاً- معوقات السياسية والقانونية: وتتمثل في ما يلي :

1. تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية؛
2. غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار؛
3. الكثير من التشريعات المتعلقة بالاستثمار لم تتضمن نصوص صريحة تبين العلاقة أين الاستثمار والبيئة؛
4. عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها؛
5. تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في إنجاز الملفات، حيث تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليه؛
6. نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية، مع قلة مكاتب الاستثمارات؛
7. انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية<sup>1</sup>.

ثانياً- معوقات الاقتصادية والمالية

1. ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت الى نشوء أسواق موازية والتي يكون بروز ظاهري الفساد والمنافسة غير الشرعية؛
2. قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التقنية؛
3. عدم توفر بيئة استثمارية كسوق عمالة مؤهلة وغير مرنة وإضافة الى ذلك صعوبة وارتفاع تكلفة الخدمات مثل المياه والكهرباء؛
4. صعوبة الحصول على العقار الصناعي بالرغم من أنه غير ممنوع للمستثمرين الأجانب، وهذا راجع إلى كثرة التعقيدات منها كثرة الإجراءات الإدارية وتعدد النصوص القانونية وارتفاع أسعارها حيث تصل مدة الانتظار للحصول على العقار الصناعي في الجزائر ما بين 3 سنوات الى 5 سنوات؛

<sup>1</sup> الهام خالص، اثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الاقتصاد القياسي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2015/2014، ص ص33-34.

ثالثا- معوقات الاجتماعية والبنية التحتية

1. التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق مما أثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية؛
2. نقص فادح في الهياكل والبنية التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البنية من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تتمثل هذه البنى في توفير وسائل النقل السريعة وبتكاليف أقل ودون قيود أو متاعب في المطارات والموانئ والطرق وتوفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج.<sup>1</sup>

المطلب الثالث : مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يترتب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عدة مزايا للبلد المضيف ولاكن دون إهمال العيوب التي تترتب عليه:  
أولا- المزايا

1. المزايا بالنسبة للدول المضيفة

- هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها من جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر:
- توفر فرص عمل أكبر وهو الأمر الذي بحاجة الدول النامية له بشكل كبير نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل الغير محدود والغير الماهر والإسهام في معالجة حالة البطالة الظاهرية منها والمقنعة واسعة الانتشار؛
  - إنما يمكن ان يطور مجالات ذات إنتاجية أكبر نظرا لأن معظم المجالات الإنتاجية في الدول النامية تعمل بأساليب ووسائل إنتاج أقل تطورا وحدثا، وهذا ما يتيح لها تحقيق إنتاجية أكبر في المجالات التي تعمل فيها هذه المشروعات؛
  - يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر العملات الأجنبية للدول النامية من خلال إضافة مشروعات ناجحة لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> إهام خالص، مرجع سبق ذكره ، ص34.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف الله، مرجع سبق ذكره ، ص ص174-175.

- في ظل الشروط المحففة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الانتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل؛
- زيادة في التدفقات رؤوس الاموال الأجنبية وتنمية التكنولوجيا فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات -زيادة في التدفقات رؤوس الاموال الأجنبية وتنمية التكنولوجيا فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد؛
- استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي لها إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين في فروع الشركات متعددة الجنسيات<sup>1</sup>؛
- قد تساعد في بعض الحالات على اكتساب مهارات للعاملين وقدرات إدارية وأن العمل هؤلاء يرتبط بأساليب ووسائل أكثر تطوراً في العمل والإدارة بالشكل الذي يمكن أن تساعد معه على تحقيق ذلك<sup>2</sup>.

## 2. على مستوى الدول المصدرة

- استثمار الأموال عند معدل عائد من الاستثمار البديل المحلي؛
- احتكار التكنولوجيا؛
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في شؤون الداخلية للدولة<sup>3</sup>.

## ثانياً- العيوب

### 1. العيوب بالنسبة للدول المضيفة

- غالباً ما يترتب كل تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار في الخارج، خاصة في ظل عدم توفرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثلتها في الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلباً على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأمر سوء في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ككل؛

<sup>1</sup> عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1989، ص 489.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف الله، مرجع سبق ذكره، ص 176.

<sup>3</sup> دلال طريشين، الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر في العلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012، ص 19.

- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على مزيدا من الاستثمارات المحلية بالشكل الذي يحد من تأثير على النمو الاقتصادي في تلك الدول وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين الشركات الاستثمار الاجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الاولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير قادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير قادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي؛
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة الى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة؛
- قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الى وجود فرع من التدخل السياسي، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركة المحلية أو تحكمت الشركة الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدول المضيفة؛
- هناك انتقاد آخر تمثل في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة(الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة مقارنة بالدول النامية مثل: الصناعات الكيماوية، الصلب، الاسمنت، السيراميك<sup>1</sup>؛
- الحصول على أرباح مرتفعة يجري تحويلها إلى الخارج وبذلك تنخفض الموارد المحلية التي يمكن أن تناح لعمل الاقتصاد؛
- يمكن أن تنافس مشروعات الاستثمار الأجنبي المستثمرين والمشروعات المحلية في الحصول على رؤوس الاموال المحلية وفي شراء المستلزمات المحلية، وخاصة أن القدرة التنافسية في هذا الجانب تعمل لصالح مشروعات الاستثمار الأجنبية وعلى الحساب المستثمر والمشروعات المحلية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> إيمان بن عمار، زينب طيب، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة اكلي محمد اولحاج-البويرة-، 2014/2015، ص ص31-32.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف الله، مرجع سبق ذكره ، ص176.

## 2. بالنسبة للدول المصدرة

- الحاجة الى موارد ادارية ورأسمالية ضخمة فصلا عن زيادة درجة المخاطر بزيادة الرأسمالية المتدفقة؛
- احتمال وجود تعارض في المصالح حول نسبة المساهمة في رأس المال المشروع الاستثماري؛
- القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف والتصدير أو عند تحويل الارباح منها وإلى الدول الأم للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- قد تلجأ الشركات الاجنبية إلى استعمال التهديد بالغلق أو نقل المؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل؛
- قد يكون الاستثمار في خارج الدولة الأم له أثر سلبي في خلق فرص للعمل وخفض فرص التصدير؛
- الانخفاض في القدرات المالية والفنية للدولة قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> دلال طريشين، مرجع سبق ذكره ، ص ص20-21.

## خاتمة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا ان الاستثمار الأجنبي المباشرة ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك وإدارة المشروع، حيث شهد تطورات سريعة ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح هذه الظاهرة، وفي هذا الإطار أتجهت معظم الدول الى فتح ابوابها أمامه قصد استقطابه وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من مشكلة المديونة والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته وسيلة لإنعاش اقتصادها، وفي نفس السياق يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما لزيادة الصادرات بالنسبة للدول النامية وكذلك تقليل العجز في ميزان الدفعات وزيادة التنافسية للاقتصاد عن طريق تدفقات الاستثمارات إلى داخل الدولة، وبالتالي ينتج نوعا من التنافسية داخل الاقتصاد بحيث تسعى كل مؤسسة إلى كسب حصة من السوق، وهو ما سوف نتناوله في الفصل الموالي.



## الفصل الثاني:

الإطار النظري للتنافسية

## مقدمة الفصل

تعتبر التنافسية خاصة مع عولمة الأسواق الدولية وانحصار الحواجز الجمركية، بفعل الشروط التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام، عنصرا مهما في النمو الاقتصادي وتحسين مؤشراتته سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو مستوى الاقتصاد الجزئي، إذ أصبحت التنافسية تعكس مدى قدرة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الدولية سواء على مستوى الجودة أو على مستوى الأسعار في الأسواق الدولية. لذا فإن التنافسية أصبحت من الأمور المهمة في عالم أصبح يتسم بزيادة نسبة التبادل في السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال وارتفاع سرعة نقل التكنولوجيا، والاعتماد على الحواجز التكنولوجية والمعرفية أكثر من الاعتماد على الحواجز الجمركية.

**المبحث الأول: ماهية التنافسية.**

**المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية وانتقادها.**

**المبحث الثالث: عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في التنافسية.**

## المبحث الأول: ماهية التنافسية

تعد المنافسة ظاهرة تلازم ظهورها مع التطور السريع الذي عرفته الاقتصاديات إلى جانب ما أفرزته ثورة الاتصالات والمعلومات، كل هذا أكسب المؤسسات قدرة كبيرة على الإبداع والابتكار مستخدمة في ذلك جميع الوسائل الكفيلة بضمان تنافسية أعلى وقدرة أكبر على المواجهة والتصدي للمنافسين، ولهذا سوف نطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم التنافسية وأنواعها والأسباب المؤدية إليها بالإضافة إلى الأهداف والقوى المتحركة فيها.

### المطلب الأول: تعريف التنافسية وأهميتها

بالعودة إلى مفهوم التنافسية فإنها تكشف عن عدم وجود تعريف موحد، كما تظهر أن مفهوم التنافسية يختلف وفقا للتحليل على مستوى المؤسسة أو القطاع أو على مستوى الدولة ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التركيز على مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة والقطاع والدولة.

### أولاً- تعريف التنافسية

#### 1. حسب المؤسسات :

إن تنافسية المؤسسة حسب دراسة (cock burn) تعني القدرة على تعظيم الأرباح، أي أن التركيز هنا على عامل الربح كمؤشر للتنافسية ، كما يمكن القول أن التنافسية تعني هنا ( القدرة الحالية والمستقبلية على تصميم وإنتاج السلع أو خدمات بجودة عالية ومناسبة وتكلفة قليلة نسبيا لتعظيم الأرباح على المدى الطويل)<sup>1</sup>.

يتمحور تعريف التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية<sup>2</sup>.

كما تعرف على أنها: " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالتنوع الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجيات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أحمد محمد عبد الحميد مصطفى الباز، أثر عوامل تعزيز التنافسية على الاداء التنافسي لشركات الدواء، ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2018، ص37

<sup>2</sup> عبود زريق، الطاهر تواتية ، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والاربعون، جامعة ام البواقي ، 2014، ص 174.

<sup>3</sup> كمال رزيق، فارس مسدور، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الاول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة سعد دحلب، البلدة، 23/22 أفريل 2003، ص202.

## 2. تعريف التنافسية حسب القطاع

تعرف التنافسية بأنها: "قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة"<sup>1</sup>.

وتعرف: هي قدرة القطاع الإنتاجي السليبي أو الخدمي على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة أعمال، ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن أليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين، المستهلكين، فضلا عن حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها<sup>2</sup>.

## 3. تعريف التنافسية على المستوى الدولي

- تعريف التنافسية من بعض الهيئات العالمية
- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE):

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في السوق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"<sup>3</sup>.

- تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة:

عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> كمال رزيق، فارس مسلدور، مرجع سبق ذكره ، ص 201-202

<sup>2</sup> عامر محمد وجيه خربوطلي، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد1، جامعة دمشق، 2014، ص 674.

<sup>3</sup> طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية" حالة مصر"، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، جمهورية مصر، ص5.

<sup>4</sup> أحمد محمد عبد الحميد مصطفى الباز، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

• تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:

يعرفها بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تتنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل<sup>1</sup>.

• تعريف مايكل بورتر للتنافسية:

هي العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها<sup>2</sup>.

اما (Debonneuil et Fontagne) عرفا التنافسية على مستوى الدولة " بالقدرة على التحسين الدائم لمستوى معيشة المواطنين ومنحهم المستوى العالي من التشغيل والعدالة الاجتماعية"<sup>3</sup>.

ثانيا- أهميتها

تتمثل أهميتها فيما يلي:

1. تنبع أهمية التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع، مما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار.
2. تعتبر التنافسية أداة لتحقيق واستدامة النمو والرفاه الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بأثر تحقيق مزيد من الفعالية الاقتصادية على توزيع الدخل بين شرائح المجتمع وأثر ذلك على مستويات الفقر.
3. التنافسية تساعد في القضاء على العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية الا وهي مشكلة ضيق السوق المحلي، والتي تحول دون الاستفادة من وفرات الحجم الكبير .
4. لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة يجب توفير البيئة تنافسية فعالة.

<sup>1</sup> منير خروف، ريم توامرية، القدرة التنافسية المستدامة الجزائر -دراسة تحليلية-، مجلة الدراسات العليا والمحاسبية والادارية، العدد الثامن، جامعة قلمة ، ديسمبر 2017، ص 342.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 342.

<sup>3</sup> Debonneuil M Fontagne L, Compétitivité, la dovementation français, Paris, 2003, P8

5. أسهمت التنافسية في إلغاء الحواجز التقليدية من الضرائب الجمركية والحصص الكمية ، في نفس الوقت ساهمت في زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة.
6. وهناك العديد من الدراسات تقول أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق المحلي إلى رحابة السوق العالمي.
7. يطرح مفهوم التنافسية مضمون الشراكة الفاعلة والحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص لاتخاذ القرار الصحيح، والذي يتطلب آلية تكفل تحويل المعلومة إلى معرفة من خلال تجميع المعلومات الأولية وتحليلها ودراستها، ومن ثم وضعها في إطار عام ومنطقي يسهل استيعابه، وبالتالي استخدامه كمرجع يربط الاستراتيجيات المختلفة ببعضها<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: التنافسية (أنواعها، أبعادها، شروطها)

تعتبر التنافسية عنصراً لقوة الإقتصاد و قدرته على المنافسة خارجياً وداخلياً مما يحتم الإهتمام بموضوع التنافسية وفي ما يلي سيتم التطرق الى أنواع وأبعاد وشروط التنافسية.

#### أولاً- أنواع التنافسية

##### 1. التنافسية السعرية

حيث نميز بين عدة أشكال للتنافسية السعرية:

- تنافسية التكاليف أو السعرية: يؤدي انخفاض تكاليف الإنتاج في البلد ما إلى أن ترتفع مبيعاته في الأسواق الخارجية، وهذا يعني تحسن قدرته في اكتساب حصة أكبر في هذه الأسواق، وكذا تحسن في ميزانه التجاري<sup>2</sup>.
- التنافسية غير السعرية: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل التقنية والغير سعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن مكونات غير السعرية في التنافسية.

<sup>1</sup> منظمة العمل العربية، الانتاجية ودورها في تحسن التنافسية وزيادة النمو، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والاربعون، القاهرة ، أبريل 2018، ص 28-29 .

<sup>2</sup> محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2004/2005، ص7.

- **التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الابتكارية. فالبلد ذو المنتجات المبتكرة والنوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الجيدة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من منافسيها<sup>1</sup>.
- **التنافسية التقنية:** إذ تتنافس المشروعات من خلال النوعية في الصناعات عالية التقنية.
- التنافسية الظرفية أو الجارية:** وتركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها تحتوي عناصر مثل: التزويد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق... الخ .
- **التنافسية المستدامة:** وهي التنافسية التي تركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري. وتحتوي على عناصر مثل: التعليم ورأس المال البشري والإنتاجية، البحث والتطوير والطاقة الابتكارية، وقوى السوق<sup>2</sup>.

## 2. التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية

تنقسم إلى التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية

- **التنافسية الكامنة:** تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل: الاستثمار في الرأس المال البشري، والابتكار.
- **التنافسية الجارية:** تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية ومناخ الأعمال ، وعمليات الشركات واستراتيجياتها<sup>3</sup>.

## ثانيا- أبعاد التنافسية

تدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها:

1. **مستوى التحليل:** اعتبارا من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ثم مستوى البلد وحتى على مستوى الاقليم.
2. **الشمول:** تذكر الأدبيات شمول الفاعلية أو الكفاءة وهي تحقيق الاهداف بأقل تكاليف، والفعالية أو المضاء وهي الاختيار الصحيح للغايات.

<sup>1</sup> محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، الكويت، ديسمبر 2003، صص 7-8.

<sup>2</sup> الشريف ربحان ، لمياء هوام، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، المجلد 8، العدد 30، العراق، 2013، صص 30.

<sup>3</sup> محمد وجيه خربوطلي، مرجع سبق ذكره ، ص 675.

3. النسبية: حيث أن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصادات سواء كانت بلدنا أو مؤسسات اقتصادية أو أقسام في المؤسسة الواحدة ، أو بين فترتين زمنيّتين<sup>1</sup>.

### ثالثاً- شروط التنافسية :

حدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية عشرة عوامل لدعم التنافسية ، واعتبرها من الشروط نجاح التنافسية والتي نلخصها فيما يلي<sup>2</sup>:

1. إيجاد بيئة قانونية مستقرة وشفافة؛
2. تعزيز الاستثمار في البيئة الأساسية المادية والتقنية؛
3. تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي؛
4. تنمية القدرة على غزو الأسواق الخارجية من خلال الصادرات وكذلك تنمية جاذبية البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
5. التركيز على الكفاءة وسرعة وشفافية الإجراءات الإدارية والحكومية؛
6. المحافظة على توازن العلاقة بين الأجور والإنتاجية والضرائب؛
7. حماية النسيج الاجتماعي من خلال تقليص الفروقات في الأجور وتقوية الطبقة الوسطى؛
8. تكثيف الاستثمار والتعليم والتدريب؛
9. الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي والعمولة بما يحمله من فرص لخلق الثروة وبين الانغلاق والحماية الذي يفرز التماسك الاجتماعي ويحمي نظم القيم.

### المطلب الثالث: أسباب وأهداف التنافسية

تعددت أسباب و أهداف التي جعلت من التنافسية عنصراً مهماً لنجاح الأعمال وتطور الاقتصاديات

#### أولاً- أسباب التنافسية

تعددت أسباب التنافسية نذكر منها:

1. تعدد الفرص في السوق العالمي نتيجة تحرير التجارة الدولية؛

<sup>1</sup> محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره ، ص ص7-8.

<sup>2</sup> كمال رزيق ، ياسين قاسي، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص 331.



2. وفرة المعلومات في مختلف الأسواق نتيجة تطور أساليب بحوث السوق والشفافية التي تتعامل بها مختلف المؤسسات في المعلومات المتصلة بالسوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية؛
3. تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع مختلف عمليات الإبداع والابتكار<sup>1</sup>؛
4. سهولة الاتصال فيما بين المؤسسات المختلفة أو بين الفروع التابعة لها، بفضل شبكة المعلومات؛
5. زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة وسهولة دخول منافسين جدد إلى السوق، وتركز القوة الحقيقية في أيدي المشتريين والعملاء، الذين أصبح بإمكانهم الاختيار بين البدائل المتعددة لإشباع رغباتهم وبسعر أقل<sup>2</sup>.

### ثانيا- أهداف التنافسية

تهدف سياسة التنافسية إلى تشجيع المنافسة، وخلق البيئة المناسبة للتنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك من خلال تعزيز مستوى المنافسة السوقية وتحقيق الفاعلية في توظيف الموارد، وعدالة الدخول إلى الأسواق والخروج منها، بالإضافة إلى حماية المستهلك من الاحتكار، ويتم تحقيق تلك الأهداف من خلال جملة من العناصر، أهمها<sup>3</sup>:

1. توفير البيئة السوقية التي يتساوى فيها السعر والتكلفة الحدية للإنتاج؛
2. تحقيق المؤسسات لمستوى إنتاج باقل تكاليف ممكنة؛
3. منع التركيز المفرط وعدم تشجيع هيكل غير مرنة؛
4. حماية المستهلكين من الاحتكار الذي يؤدي الى زيادة الأسعار وتقليص العرض.

### المطلب الرابع: تحليل القوى التنافسية

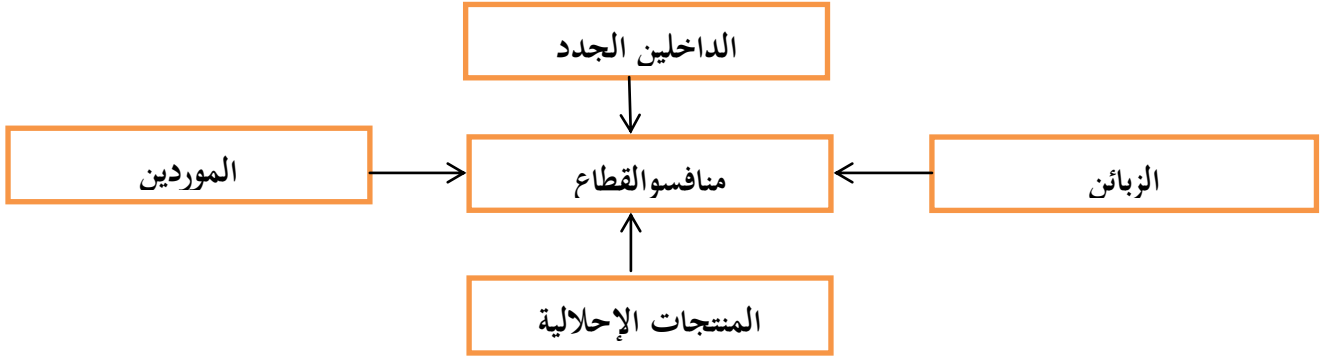
إن تحليل القوى التنافسية في قطاع صناعي كما يشير إليه M. Porter في معظم مراجعه، ويهدف إلى تحديد ومعرفة جاذبية القطاع. إن هذه تتوقف على التأثير الذي تحدثه القوى التنافسية، حيث أشملها M.Porter في خمسة قوى كما موضح من خلال الشكل رقم (01).

<sup>1</sup> منير حروف، ريم ثومرية، مرجع سبق ذكره، ص ص343-344

<sup>2</sup> ابراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، 2007/2008، ص 57.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 58.

شكل رقم (02): القوى التي تتحكم في المنافسة داخل القطاع



**Source** :M.Porter, «choix stratégiques et concurrence technique », Economica, paris, 1982,P04

إن الضغط الذي تحدته هذه القوى، هو الذي يحدد جاذبية القطاع نظرا للعلاقات التي تنتج عن ذلك. ومن أجل أن تتكيف المؤسسة مع القواعد الجديدة، عليها أن تأخذ بعين الإعتبار عدة إجراءات منها ما يلي<sup>1</sup>:

- تحديد ومعرفة أصل تلك التهديدات والضعفوطات بدقة؛
- ترتيبها حسب تأثيرها؛
- توقع الإستراتيجيات الممكنة إتباعها لمواجهة هذه القوى.

أولاً- تهديدات الداخلين الجدد<sup>2</sup>:

إن ضغط هؤلاء على القطاع الصناعي بصفة عامة والقطاع السوقي بصفة خاصة قد يخلق قواعد جديدة ويغير من الوضعية التي كانت تحتلها المؤسسات. إن هذا التأثير قد يتمثل في إنخفاض هوامش الربح، مما يشجع على حرب الأسعار أو إرتفاع في التكاليف. وتقييم درجة ضغط هؤلاء يتوقف على حواجز الدخول الموجودة في هذا القطاع.

هناك عدة متغيرات يمكن مراقبتها لتقييم تهديد الدخول منها:

الوفورات الإقتصادية، أثر التجربة، مستوى الإستثمارات، إمتلاك التكنولوجيا، التميز في المنتجات، الحصول الصعب على القنوات التوزيعية، تكاليف التحويل، ... إلخ

<sup>1</sup> بغداد كربالي، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، - 22 ماي 2002، البلدة، الجزائر، صص 18-19.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 19.

### ثانيا-تهديدات المنتجات الإحلالية<sup>1</sup>:

إن المنتجات الإحلالية لها تأثير على سياسة المنتج للمؤسسة، وهذا من ناحية النوعية، والسعر، والتكلفة، وهامش الربح. وتحليل درجة تأثير ذلك ومعرفته يتم من خلال القيام بما يلي:

1. معرفة المنتجات التي تقوم بإشباع نفس الحاجات ولكن تتطلب إستعمال تكنولوجيات مغايرة؛
2. تحليل العلاقات من خلال النسب الملائمة بين السعر والتكاليف بالنسبة لمنتجات القطاع السوقي؛
3. القيام بتقدير تطور نسب الملائمة على تحسن المنتجات الإحلالية.

إن معرفة المنتجات الإحلالية يدفع المؤسسات إلى البحث عن المنتجات التي تلي نفس الحاجات بأقل تكلفة ممكنة مع استعمال الكفاءات الضرورية لضمان لنفسها حصة معتبرة في القطاع السوقي.

### ثالثا- قدرة التفاوض مع الزبائن<sup>2</sup>:

إن تأثير الزبائن على المؤسسة يتمثل في قدرتهم على التفاوض في تدنية الأسعار، ورفع النوعية، وتنوع في الخدمات، الأمر الذي يكون له تأثير على مردودية المؤسسة. ويكون هذا التأثير إيجابيا على المؤسسة وذلك بتحسين منتجاتها من حيث النوعية وتخفيض أسعارها وذلك في الحالات التالية:

1. تجمع المشترين في عملية الشراء (توحيد مشترياتهم)؛
2. أهمية المنتج بالنسبة للمشتريين؛
3. توفر الزبائن على المعلومات الكافية؛
4. سهولة الحصول على المنتجات المطلوبة وخاصة التي تتسم بالنمطية؛
5. إرتباطهم بالمستهلكين مباشرة يجعلهم في مركز قوة.

### رابعا-قدرة تفاوض الموردين<sup>3</sup>:

التأثير الذي يحدثه هؤلاء الموردين على المؤسسات يمكن أن يؤثر على مردوديتهم، وذلك بتحكمهم في أسعار المواد الأولية أو النصف المصنعة. وزيادة على ذلك، فرضهم لشروط بيع معينة، أو إمتلاكهم الحق في بعض الأنشطة التسويقية كالتوزيع مثلا. إن الموردين تكون لديهم قدرة على التأثير في بعض الحالات التالية:

1. عندما يكون العرض مركز؛
2. عدم وجود منتجات إحلالية تنافس المنتجات التي يتعامل بها الموردين؛
3. المنتجات التي في حوزة الموردين ضرورية للمؤسسة للقيام بمهامها.
4. إن المؤسسة تكون في وضعية قوية في التفاوض في حالة وجود فائض في المنتجات والعكس صحيح. ونتيجة ذلك، بإمكانها أن تتبنى عدة إستراتيجيات لمواجهة الوضعيات المختلفة ومنها على سبيل المثال:

<sup>1</sup> بغداد كربالي، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 20.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص20-21.

5. قوة التفاوض مع الموردين؛

6. إستراتيجية التنويع وذلك بتنويع مصادر التمويل مما يقلل درجة التبعية إتجاه الموردين؛

7. إستراتيجية الإندماج العمودي حيث تأخذ وضعية من الأعلى إلى الأسفل، فهي تحقق للمؤسسة

ميزات مالية، وتقنية، وإستراتيجية متنوعة منها: التقليل من الضغوطات للمتبادلات الوسطية، والتحكم في

النوعية، وتقليص من عدد العمليات التقنية، والسيطرة على الحصص السوقية، إلخ...

**خامسا- درجة حدة المنافسة بين المنافسين<sup>1</sup> :**

تسعى المؤسسات الموجودة في نفس القطاع أن تحصل على وضعية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، ولا يتحقق ذلك إلا بالمزاومة في بينها.

**المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية وانتقادها**

للتعرف على مدى قوة تنافسية كل من المؤسسة والقطاع والدولة ، يتم الإعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تقيس لنا قوة تنافسياتهم وبالتالي مدى نجاح كل من المؤسسة والقطاع والدولة في تطبيق إستراتيجيتها ولهذا سوف سنتطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات تنافسية المؤسسة وقطاع النشاط والدول وكذلك انتقاد التنافسية.

**المطلب الأول: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة**

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحا يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاومة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تكلفتها إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثرواتها تتضاءل أو تبتد، وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفتها إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفتها منافسيها، وقد يعود ذلك الى أن إنتاجياتها أضعف وإن عناصر إنتاج تكلفتها أكثر أو للسببين معا.

ويقدم أوستن نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة في تلك التنافسية وهي:

❖ تهديد الداخلين المحتملين الى السوق؛

❖ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة؛

❖ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة؛

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 21.

❖ تهديد الاحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة؛

❖ المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

ويشكل النموذج عنصرا هاما في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وجاذبية منتجات مؤسسة ما تعكس الفاعلية في إستعمال الموارد وعلى الاخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعا مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة.

#### أولا- الربحية:

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي انها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن ان تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية.

وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد الى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية.

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الإختراع التي تحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ الى الأسواق والمحافظة عليها<sup>1</sup>.

#### ثانيا- تكلفة الصنع:

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس الى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة واحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكلف اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن في هذه الوضعية يتناقص وجودها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> منير حروف، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص 347.

<sup>2</sup> محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 11.

### ثالثاً- الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج

إن الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج TFP تقيس الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات. ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل: الاطنان من الورق ، أو أعداد من التلفزيونات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المشروع.

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفورات الحجم، كما يتأثر دليل النمو ال TFP بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية ( لا فاعلية تقنية ولا فاعلية اخرى) أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معا.

### رابعاً- الحصة من السوق:

من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحاً ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسياً على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربحية أنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسبب أقوال السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف منافسيه الدوليين.

عندما نشاط ذي انتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيه، كلما كانت حصته من السوق أكبر وكان المشروع أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم اذن مزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الانتاج.

وعندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع النشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيه، كلما كانت حصته من السوق أكبر وكان المشروع أكبر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم اذن المزايا في الإنتاجية أو تكلفة عوامل الإنتاج.

وفي قطاع النشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المشروع يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه، ولكن يضاف إليها سبب آخر، هو أن المنتجات التي يقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين

بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا، إذ كلما كانت المنتجات التي يقدمها المشروع أقل جاذبية كلما ضعفت حصته من السوق ذات التوازن<sup>1</sup>.

لقد بينت عدة دراسات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع، وهذه النتائج<sup>2</sup>:

✓ في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج؛

✓ ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة، علاقات العمل... الخ)؛

✓ يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي وأن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصا؛

✓ من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دورا محدودا للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير؛

✓ ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى التكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس كعامل إنتاج؛

✓ إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصا في مجالات القطاع الخاص؛

✓ يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال توفير إستقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أمام التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناحية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.

### المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع

يستخدم قياس التنافسية على مستوى فرع النشاط عندما تكون المعطيات عن المؤسسات قاصرة، باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس، إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى القطاع أو العنقود يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى، وفوارق مؤسسات القطاع

<sup>1</sup> محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

<sup>2</sup> منير خروف، ريم ثومرية، مرجع سبق ذكره، ص 349.

محدودة، يتم تقييم تنافسية فرع النشاط أو القطاع بمقارنته مع فرع نشاط مماثل في بلد آخر، ويقصد بفرع النشاط التنافسي ذلك الفرع الذي يتضمن مؤسسات تنافسية إقليمية ودولياً، أي تلك التي تحقق أرباحاً في سوق حرة.

### أولاً- مؤشرات التكاليف والانتاجية<sup>1</sup>:

عندما تكون الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج لفرع نشاط ما متساوية أو أعلى منها لدى المنافسين الأجانب، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب، عندها يكون فرع النشاط تنافسياً، وغالباً ما يتم اجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو تكلفتها الوحديّة CUMO (مؤشر تنافسية تكلفة اليد العاملة الوحديّة )، ومنه يمكن تعريف مؤشر تنافسية تكلفة اليد العاملة الوحديّة لفرع النشاط (i) في البلد (j) في الفترة (t) باستعمال المعادلة التالية:

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt} * R_{jt} / (Q/L)_{ijt}$$

حيث:

$W_{ijt}$ : تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط (i) وفي البلد (j) وفي الفترة (t)

$R_{jt}$ : تمثل معدل سعر صرف الدولار الأمريكي بعملة البلد (j) وفي الفترة (t)

$(Q/L)_{ijt}$ : تمثل الإنتاج الساعي لفرع النشاط (i) وفي البلد (j) وفي الفترة (t)

إذن يصبح من الممكن التعبير عن التكلفة الوحديّة لليد العاملة النسبية للبلد (j) مع البلد (k) من خلال المعادلة التالية:

$$CUMOR_{ijt} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt}$$

حيث:

$CUMOR_{ijt}$ : تكلفة الوحديّة لليد العاملة النسبية في البلد (j) مع البلد (k)

$CUMO_{ijt}$ : تكلفة الوحديّة لليد العاملة لفرع النشاط (i) وفي البلد (j) وفي الفترة (t)

$CUMO_{ikt}$ : تكلفة الوحديّة لليد العاملة لفرع النشاط (i) وفي البلد (k) وفي الفترة (t)

<sup>1</sup> ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.



ويرجع ارتفاع تكلفة اليد العاملة الحدودية للبلد (j) الى الاسباب التالية:

- ✓ ارتفاع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- ✓ ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.
- ✓ زيادة قيمة العملة المحلية بالقياس مع عملة بلدان اخرى.

وإذا قمنا بتحليل المعطيات السابقة يمكننا ان نستخرج بعض النتائج التالية:

- إذا كان التضخم للبلد (j) لا يتطور بنفس الإيقاع لتطوره في البلد (k) يستتبع ذلك حركة تعويضية لسعر الصرف تترك CUMOR لا يتغير.
- ارتفاع الأجر الحقيقي لليد العاملة في فرع النشاط (i) يمكن أن يترافق أيضا مع زيادة الإنتاجية في فروع الأخرى، بحيث تبقى CUMO للفرع غير متغيرة، وتعتبر الزيادة في CUMOR لفرع النشاط (i) تراجعا في المزايا التنافسية لصالح فروع النشاط الأخرى.
- يمكن لزيادة سعر الصرف أن تنتج عن ارتفاع الطلب الأجنبي على بعض صادرات البلد (j) وعندما يكون فرع النشاط (i) ليس من الفروع المحظوظة بالطلب الأجنبي، فإن ارتفاع سعر الصرف والزيادة الناجمة في CUMOR لفرع النشاط (i) يمكن أن تمثل الطريقة التي بوسطتها تستحوذ بعض فروع النشاط التصديرية على الموارد على حساب الفروع الأقل حظا.

ثانيا: مؤشر التجارة والحصة من السوق الدولية<sup>1</sup>:

يستعمل الميزان التجاري وايضا الحصة من السوق الدولية كمؤشرات تدل على تنافسية القطاع الاقتصادي، ويمكن أن يخسر القطاع تنافسيته عندما تقلص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو عندما تزداد حصته من المستوردات الوطنية الكلية لمنتج معين، مع الأخذ بعين الاعتبار حصة ذلك المنتج في الإنتاج والاستهلاك الوطني الكلي، أيضا قد يخسر القطاع تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لمنتج معين، أو عندما تتصاعد حصته من الواردات الدولية أخذا بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية.

<sup>1</sup> ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سبق ذكره ، ص 64

ثالثا: الميزة النسبية الظاهرة<sup>1</sup> :

أنشأ بورتير 1990 مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة التنافسية الظاهرة ( RCA revealed comparative advantage index) ويمكن حسابه لبلد ما j لمجموعة منتجات أو فرع نشاط i كالتالي:

$$RCA_{ij} = \frac{[(\text{الصادرات الكلية للبلد } j) / (\text{الصادرات منتج } i \text{ للبلد } J)]}{[(\text{الصادرات الدولية الكلية}) / (\text{الصادرات الدولية المنتج } i)]}$$

RCA<sub>ij</sub>: مؤشر القدرة التنافسية الظاهرية للبلد (j) لفرع النشاط (i)

عندما تكون RCA<sub>ij</sub> أكبر من الواحد فإن البلد j الذي يمتلك ميزة تنافسية ظاهرية للمنتج i، ويجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فإن فرعا صناعيا تبلغ حصته 6% من الصادرات الدولية و7% من الواردات الدولية لا يمكن إعتباره تنافسيا.

### المطلب الثالث: مؤشرات تنافسية الدول

من الامور التي تستوجب الحذر في المقايسة، أن الامم تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المنشآت و، أن هناك احتمالا لوجود خاسرين ورايجين.

إن دراسة scott and lodge 1985 اهتمت بالمقايضة بين التنافسية الوطنية والأهداف الاجتماعية بحيث وضعت البلدان في مصفوفة توضع في محورها في محورها العمودي الاستراتيجيات الموجهة تنمويا كالعامل، الادخار والاستثمار، وفي المحور الافقي الاستراتيجيات الموجهة بالتوزيع كالأمن الاقتصادي، المستحقات ، إعادة التوزيع الدخل، منافع المستهلك القصيرة الأجل.

### أولا- نمو الدخل الحقيقي للفرد<sup>2</sup>:

إن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان وليسا متطابقين فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على انتاجية العوامل الكلية TFP وعلى الهبات من رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة، إن الارتفاع في Tfp يزيد من دخل الفرد كما يفعل ذلك التقدم في ثروة البلد من الموارد الطبيعية ورأس المال الفيزيائي

<sup>1</sup> محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره ، ص17.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص20.

والتحسن في حدود التجارة، وتحسن حدود التجارة ببلد ما عندما ترتفع قيمة عملته أو عندما ترتفع أسعار صادراته بالقياس إلى أسعار مستورده، وعندما تتحسن حدود التجارة لبلد ما فإنه يتمكن من زيادة مستورده الممولة بعائدات الصادرات ذاتها أو أن يقلص صادراته لتمويل المستويات الأصلية من الواردات ويبقى مع ذلك محافظاً على توازن تجارته، إذن فإن تحسن حدود التجارة يرفع من حجم الإستهلاك الداخلي المحتمل.

ويمكن أن تتحسن حدود التبادل للبلد، وبالتالي دخل الفرد فيه، إذا كان هناك طلب دولي إضافي على السلع والخدمات التي يصدرها أو كان هناك عرض دولي فائض من السلع والخدمات التي يستوردها، لذلك فإن مقارنة التنافسية الوطنية المستندة على التجارة وتلك المستندة على دخل الفرد مترابطين وعندما تكون محفظة صادرات البلد ما متمركزة على فروع نشاط ذات نمو قوي وتكون محفظة وارداته مستندة إلى فروع ذات نمو متناقص أو ضعيف، فإن هذا مؤشر مبكر على تحسن في حدود التجارة لذلك البلد، وهذا يعتمد إلى حد ما على سرعة رد الفعل الدولي على ظروف العرض والطلب الفائضين هذه.

إن نمو الإنتاجية مؤشراً هاماً وغالباً لا يتم التفريق بينه وبين نمو الدخل الفردي أو ان تعبير الإنتاجية يستعمل بدون دقة وتعبر عن إنتاجية اليد العاملة وفي بعض الأحيان عن إنتاجية العوامل الكلية، فإذا كان نمو دخل الفرد الذي يعزى أساساً إلى نمو TFP يشكل المؤشر الأفضل لإزدهار الاقتصاد الوطني، فإنه بالإمكان عملياً إستعماله للتأشير عن التنافسية الوطنية.

ثانياً: النتائج التجارية: يستند إلى ثلاث مقاييس رئيسة للنتائج التجارية الموازية لبلد ما:

- ✓ فائض مطرد في الميزان التجاري؛
  - ✓ حصة مستقرة أو متزايدة من السوق الدولية؛
  - ✓ تطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات التقنية العالية أو القيمة المضافة.
- 1- رصيد الميزان التجاري<sup>1</sup>:

غالباً ما يتم دمج تنافسية بلد ما مع فائض حسابه الجاري، وهذا الفائض يمكن أن يكون مستندا على طلب دولي على صادرات ذلك البلد أو ناجماً عن عوامل أخرى مختلفة، فالعجز في الميزان التجاري يمكن ان ينشأ عن عجز في موازنة الدولة أو معدل إدخار ضعيف مع مستوى إنخفاض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معاً، ونجد عجزاً مزدوجاً عندما يترافق عجز الحساب الجاري مع عجز الموازنة، وإذا افترضنا توازناً أولياً

<sup>1</sup> محمد عدنان وديع ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

فإن فائض الاستثمار الخاص وعجز الموازنة بالقياس إلى الإدخار المتاح في البلد يتم تمويله بقروض من الخارج، الأمر الذي يترجم بفائض في حساب رأس المال، ويمارس دخول رؤوس الأموال ضغطا باتجاه الارتفاع على سعر الصرف أو على مستوى الأسعار في البلاد الأمر الذي يسبب عجزا في الحساب الجاري.

عجز الحساب الجاري هو الصورة المعكوسة للفائض في الحساب رأس المال وهذا الأخير يمثل تحويلا من أصحاب الأموال في الخارج إلى المقترضين في الداخل، بينما يمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانب أي زيادة قيمة للسلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وكنتيجه للإدخار الداخلي السلي والقروض الخارجية فإن المشروعات العاملة في القطاعات ذات السلع المتاجر بها والخدمات للبلد المعني تصبح أقل تنافسية حتى ولو كانت هي أو مزاحمتها في الخارج لم يغيروا شيئا من ممارستهم لأعمالهم وفي معظم الحالات فإن الحصة من السوق لمنتجي البلد ستتهبط.

## 2. تركيبة الصادرات وحصة السوق<sup>1</sup>:

إن تركيبة الصادرات تربط مقارنة التنافسية المعتمدة على النتائج التجارية مع التنافسية المستندة إلى نمو الإنتاجية، وقد استعمل بعض الباحثين تقنية تقيس نسبة الصادرات لبلد ما العائدة للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقنية العالية ، فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو تتصاعد فهذا يسمح بالافتراض بوجود أو تحسن الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة ، وهذا لا يعني حتما ان الإنتاجية تزيد في فروع النشاط المنتجة للسلع القابلة للإتجار وذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد بشكل أسرع مما يتم في فروع النشاط الأخرى للسلع القابلة للإتجار.

## المطلب الرابع: انتقاد التنافسية ومؤشراتها

انتقد ريكاردو التنافسية<sup>2</sup> وركز على كونها أصبحت هدف رئيسي وليست وسيلة، ومن بين الآثار التي ترتبت عنها هو تقوية منطق الحرب لدى المؤسسات وعلى المستوى الدولي فيما يخص العلاقات بين المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين، المدن والدول، واستعملت في هذه المعركة كل الوسائل(البحث والتطوير، براءة الاختراع، إعانات الدولة، المضاربة المالية، هيمنة الأسعار، نقل وحدات الإنتاج، الاندماج والشراء) وكذلك تقليص دور الدولة في نظر الأعوان الإقتصاديين، السياسيون والجمهور إلى نظام واسع للهندسة القانونية والبيروقراطية والمالية موضوعة في خدمة النجاح التجاري للمؤسسة، واصبحت الدولة عامل من العوامل التي تخلق شروط الملائمة

<sup>1</sup> محمد عدنان وديع ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

<sup>2</sup> محمد الطيب دويس ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

لتنافسية المؤسسات، بعد إن كانت تبحث عن الفائدة العامة للشعب، ولم تعد ذلك الضامن للفائدة العامة، وتكون نتيجة كل هذا ضعف الديمقراطية، حيث أنه في ظل العولمة أصبحت المؤسسات هي التي تحدد الاولويات في مجال الاستثمار واختيار المنتجات والخدمات، وتحديد أماكن الاستثمار.

إن نقل مكان عمل المؤسسات بغية تحقيق هدف واحد ألا وهو ضمان مستوى مردودية مرتفع لرأس المال المطلوب من أسواق البورصة (المتوسط الدولي لكل القطاعات +/ -15%) يمثل شكل قوي للعنف الإقتصادي.

ومن نتائج اشتداد التنافسية بين المؤسسات هو العنف السياسي الاجتماعي يعبر عنه على مستوى الدولي بأشكال قانونية، منها إجبار الدول التي تستفيد من قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على خصخصة قطاعات معينة، هذه القروض توجه لإنجاز الهياكل القاعدية لمنفعة شعوبها، ويفرض عليها التخلي على سلطة التخلي على سلطة القرار والمراقبة في مجال تخصيص الموارد، خاصة الفوائد الاقتصادية لاستثمارات المؤسسات المتعددة الجنسيات لصالح المؤسسات الخاصة ومالكي رؤوس الأموال الخاصة في البلدان الغنية.

### والتنافسية لا تسمح<sup>1</sup>:

1. بالقضاء على عدم المساواة الاجتماعية والإقتصادية الموجودة بين الدول وداخل الدولة الواحدة وظاهرة التهميش الملاحظة في عدة مناطق من المعمورة؛

2. بوقف تخریب البيئة (التصحّر، تآكل الأرض، انقراض أصناف حيوانية ونباتية، تلوث المياه والبحار)؛

3. توزيع السلطات والمسؤوليات على مستوى المؤسسات الخاصة على أفراد المؤسسة بحيث لا يكون هناك تركّز للسلطة بيدي المالكين بحيث يكون هناك نوع من التشاور في اتخاذ القرارات؛

ولا تستطيع التنافسية إيجاد أجوبة ناجعة للمشاكل على المدى الطويل التي تواجهها المعمورة والسوق لا يستطيع استباق المستقبل، فهو قصير البصر؛

وتثير كذلك مؤشرات التنافسية جدلاً على المستوى الدولي، سواء فيما يتعلق بنهجيتها أو طريقة أعدادها، أو المعطيات المستعملة، وقد ذكر ذلك فابريك هاتم أهم هذه الانتقادات<sup>2</sup>:

❖ يمكن الاعتراض في بعض الأحيان على نوعية مصادر المعلومات، خاصة في حالة المعلومات الناتجة عن صبر اراء، فمؤشر WCY الذي يعده المعهد الدولي لتنمية الإدارة يعتمد على استجواب مجموعة رجال أعمال

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص ص23-24.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص24.

حول رأيهم في بلدهم الأصلي، إذا الحكم على الدول لا يأتي من نفس العينة، هذا ما يخلق تحيز ويصعب قياسه، ويخضع كذلك إلى قدرة افراد على توجيه إنتقادات لبلداتهم علنا؛

❖ إختيار مؤشرات الأساس يمكن أن يظهر جوانب إيديولوجية، وأن يؤدي إلى تحيز غير متحكم فيه في عمل المقارنة، فمثلا وجود معدل ضريبة مرتفع في دولة ما لا يعني أنه عامل عدم تنافسية ، فيمكن أنها تمول خدمات أخرى من هذه الضريبة؛

❖ طريقة حساب المؤشر النهائي وأسلوب الترجيح المختار لكل مؤشر، فقد قامت مؤخرا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بدراسة اعتمادا على معطيات المعهد الدولي لتنمية الإدارة، بينت فيه أنه انطلاقا من نفس المعطيات الأساسية يمكن أن تحصل على عدة تصنيفات مختلفة، ليس فقط على الترتيبات المستعملة، لكن أيضا على طريقة الحساب في حد ذاتها.

### المبحث الثالث: عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في التنافسية

هناك عدة تجارب دولية اثبتت ان نجاح التنافسية قائم على الاهتمام بالتعليم والاهتمام بتنظيم الأعمال التجارية وتبني سياسات اقتصادية تشجع على الاستثمار والإهتمام بالبنية التحتية وفي هذا المبحث سوف نستعرض بعض التجارب الناجحة في التنافسية.

#### المطلب الأول: تجربة سنغافورة في مجال التنافسية<sup>1</sup>:

لا تتجاوز مساحة سنغافورة عن 648 كلم مربع، ويبلغ عدد سكانها أربعة مليون نسمة، وهي من دول جنوب شرق اسيان وقد واجهت سنغافورة العديد من التحديات بعد حصولها على الاستقلال في عام 1965، حيث كانت تفتقر إلى المياه والموارد الطبيعية ، كما كانت تعاني من معدلات بطالة عالية، ولكنها الآن تحتل مرتبة متقدمة في سلم التنافسية، باعتبارها احدى الدول الأكثر قدرة على التنافس في العالم.

وفي ما يلي بعض الملامح قصة النجاح في المنافسة العالمية لسنغافورة:

- 1- وجود رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة تركز على النتائج وليس الشعارات؛
- 2- تبني سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة والاستثمار، ونتيجة لذلك فقد:

<sup>1</sup> طارق نوير ، مرجع سبق ذكره ، ص 18-19

- إرتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي 10% حتى عام 1980 وتجاوز 7% وفي جميع السنوات بعد ذلك، ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المتوسطات الأعلى في العالم، حيث بلغ 32 الف دولار أمريكي سنوي؛
- يبلغ حجم التجارة السنوية لسنغافورة حوالي ثلاثة اضعاف الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع إجمالي صادرات سنغافورة من 19.7 مليار دولار في عام 1980 وإلى حوالي 120 مليار دولار في عام 1995؛
- 3- إتباع أسلوب تدريجي ومرن في التحول الإقتصادي، وإعادة صياغة السياسات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، استجابة للظروف الدولية السريعة التغير؛
- 4- تضم الهيئات "الحكومية" الرئيسة المعنية بالإستراتيجية الاقتصادية مثل: مجلس التنمية السنغافوري- ممثلين بارزين من القطاع الخاص في سنغافورة، إلى جانب المديرين التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات؛
- 5- توفير بيئة اقتصادية تنافسية ومتحررة ، حيث نجد ان المؤسسات الحكومية مكلفة بتسهيل الاستثمارات وليس إعاقتهما، وذلك من خلال:
- تخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات من 40% في عام 1986 الى 26% في الوقت الحاضر ويجري حاليا إعداد خطط لأجراء المزيد من التخفيضات؛
- فرض الضرائب على الشركات الأجنبية وفقا لنفس الأسس التي تفرض فيها على الشركات المحلية؛
- لا يوجد حد أدنى للأجور، وقد أدى ذلك الى زيادة التوظيف، وبالتالي إلى معدلات أعلى في الأجور.
- تتمتع حقوق الملكية الفكرية في سنغافورة بالحماية، كما أن معدلات القرصنة فيها تعتبر من بين الأدنى في آسيا.
- 6- التركيز القوي على التعليم، بما في ذلك التعليم الفني حيث تم التركيز بشكل كبير على رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات الأكثر حداثة، بما جعل سنغافورة تحتفظ بالريادة في الإقتصاد القائم على المعرفة؛
- 7- التحسين المستمر للبنية التحتية الأساسية والتكنولوجية، مثل الموانئ والطرق والمطارات والإتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تصدر سنغافورة بلدان اسيا في إستخدام الحاسبات الإلكترونية والبريد الإلكتروني؛
- 8- فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية تعتبر سنغافورة من أوائل الدول التي ترتبط بشبكة إتصالات متقدمة للغاية.

#### المطلب الثاني: تجربة إيرلندا في مجال التنافسية<sup>1</sup>:

تعتبر إيرلندا بلدا صغيرا في أوروبا، ولا يتجاوز عدد سكانها 3.6 مليون نسمة، وفي العقود القليلة الماضية عانت من ركود اقتصادي، وسيطر عليها شبح العنف والحرب الأهلية، وهذا إلى جانب أنها إشتهرت بتصدير

<sup>1</sup> طارق نوير، مرجع سبق ذكره ، ص ص 19.

القوى العاملة التي هاجرت بأعداد كبيرة إلى أمريكا الشمالية وأستراليا والمملكة المتحدة نتيجة لعدم توفر فرص عمل لهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفع النمو الإقتصادي لإيرلندا من عام 1994 إلى عام 1997 بمعدل 8.9% سنويا، ويقترب دخل الفرد في إيرلندا من دخل الفرد في المملكة المتحدة، وقد إنخفض معدل البطالة من حوالي 16% في عام 1993 إلى 6.6% في الوقت الحالي.

ومن أبرز السياسات التي كان لها دور حيوي خاص في دعم القدرات التنافسية لإيرلندا، مايلي:

- رؤية واضحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبنت الحكومة الإيرلندية سياسات ناجحة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تحتاج إلى مهارات عالية؛
- ترسيخ بيئة تنظيمية واضحة لتشجيع التنافس والحد من البيروقراطية؛
- فرض الرقابة صارمة على الأموال العامة إخفض العجز في الميزانية، والحد من التضخم وضمان الاستقرار الإقتصادي الإجمالي؛
- تحقيق مستويات عالية من التعليم مع التركيز الشديد على المهارات الفنية المناسبة وعلى البحث والتطوير الفعال؛

- توسيع العلاقات التجارية الدولية من خلال الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية والقيام بدور فاعل فيهما، حيث أصبحت إيرلندا نقطة إنطلاق للاستثمارات الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية.

### المطلب الثالث: تجربة تونس في مجال التنافسية<sup>1</sup>:

تعتبر تونس من البلدان العربية القليلة التي حققت نجاحا سريعا في دخول الأسواق العالمية، فعلى الرغم من صغر مساحتها وعدم توفرها على موارد طبيعية، إلا أنها استطاعت جذب حجم كبير من الاستثمارات المباشرة 781 مليون دولار في عام 1980 إلى 5.2 مليار دولار عام 1997، وقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1997 حوالي 4.8%، كما بلغ معدل النمو في القطاع الصناعي أكثر من 13% خلال نفس الفترة.

ومن العوامل التي ساعدت في الأداء التنافسي الناجح للإقتصاد التونسي خلال الفترة الأخيرة ما يلي:

- الإستقرار السياسي والإجتماعي وتحرير الإقتصاد والتجارة؛
- وجود بيئة مستقرة للاستثمار في تونس ترقى إلى المعايير الدولية، والتحسين المستمر في الإجراءات الإدارية؛
- النظر إلى أصحاب المشروعات الريادية باعتبارهم وطنين يستحقون الشناء والاحترام؛
- التركيز على الإبداع والتكنولوجيا الحديثة والقدرة على المنافسة وعلى أهمية المشاركة في الأسواق العالمية؛

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 19-20.



دعم التكامل العالمي ، حيث تعتبر تونس عضواً في المنظمة العالمية للتجارة، كما أنها الدولة الأولى من منطقة شمال إفريقيا التي وقعت إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي ونتيجة لذلك أصبح القطاع الخاص في تونس أكثر تنافسية. -حماية الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها من الإزدواج الضريبي ومن إنتهاك حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والسماح للمستثمرين الأجانب من تحويل أرباحهم، ودخولهم بحرية الى الأسواق؛ -الإعتناء بكل مستويات التعليم وتشجيع البحث العلمي، حيث تنفق تونس حوالي 25% من ميزانيتها على التعليم والتدريب مما شكل عاملاً مهماً في تحقيق النجاح.

تعكس قصص النجاح السابقة العديد من الخصائص التي تشترك فيها الدول الثلاث المذكورة، فهي تشمل التركيز على التعليم ، والسعي النشط لجذب الاستثمارات الأجنبية، والجهود الكبيرة المبذولة لتحرير وتنظيم بيئات الأعمال التجارية، والرغبة المستمرة في الإبتعاد عن الشعارات حول ضرورة الإصلاح والتوجه إلى التنفيذ الفعلي له، وقد تبين أن هناك دور واضح للتدخل الحكومي في دعم القدرات التنافسية للدول الثلاث، و هذا ما تفتقره الجزائر التي لاتعطي أهمية كبيرة للتعليم بالإضافة هناك لا يوجد دعم حكومي للقدرات التنافسية.

## خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم التنافسية على كافة المستويات بالنسبة للمؤسسات وقطاع النشاط والدولة حيث أصبحت عنصرا مهما لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسة والدولة، والتي تلعب دورا مهما في تحسين المستمر للمنتجات التي يحتاجها المستهلك بأقل التكاليف وفي الوقت المناسب، رغم ان معظم الإقتصاديين والهيئات الإقتصادية الدولية لم يتفقوا على تعريف موحد للتنافسية، والمؤشرات المستعملة في قياسها وهو الأمر الذي جعل هذا المفهوم يصيبه نوع من التمييع، خصوصا في ظل الكثرة اللامتناهية للمؤشرات التي تحاول ان تقيسه. بالرغم من كثرة أشكال هذه المؤشرات المختلفة، وجوهر التنافسية يتجلى على المستوى الداخلي (التنافسية داخل البلد بين مؤسساته وقطاعاته) أو التنافسية الخارجية (قدرة البلد على إقتحام وإكتساب حصص مستدامة في الأسواق الخارجية نظرا لقوة الميزة التنافسية لمؤسسات البلد وقطاعات البلد) وهذا ما يتجلى من ناحية الإقتصاد الجزائري الذي أصبح اليوم مفتوح أمام المنافسة التي تتميز منتجاتها بالجودة والاسعار الأقل نسبيا والتي أعطتها فرصة للوصول الى الأسواق الدولية، وفي ظل هذه الظروف أصبح من الضروري تطوير القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري، وهو ما سوف نحاول دراسته في الفصل الموالي.

## الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الاستثمار

الأجنبي المباشر على تنافسية

الاقتصاد الجزائري

## مقدمة الفصل

في ظل التطورات التي شهدتها العالم أصبح من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا للمصاعب و العراقيل التي ستواجهها و خاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال، لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل هيكلتها اقتصاداتها وتهيئة البيئة الاستثمارية و الداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.

ونظرا لشدة المنافسة الدولية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت كل دولة حريصة على تحسين ترتيبها في هذه المؤشرات، وهو ما اصطلح على تسميتها بالتنافسية الدولية ، حيث ازداد الاهتمام بضرورة تنمية القدرات التنافسية للدول والبحث عن سبل والأليات لدعمها والتعرف على أهم محدداتها ومؤشراتها.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم تسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة التطورات الحديثة وتحقيق تنمية اقتصادية من أجل مواجهة المنافسة الدولية ، ولهذا تسعى الجزائر إلى تحسين تنافسيتها على المستوى الدولي.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول ابراز ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: تنافسية الاقتصاد الجزائري.**

**المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية.**

**المبحث الثالث: الاختبارات والنتائج .**

## المبحث الأول: تنافسية الاقتصاد الجزائري

المتبع لاقتصاد الجزائري والعارف بخباياه يعلم بأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد أحادي المورد يعتمد على العائدات النفطية مما يجعلها مرتبطة بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أثر على ترتيبها في تقارير التنافسية و لهذا سوف نتعرض في هذا المبحث إلى تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري وترتيب الجزائر في بعض تقارير التنافسية العالمية إلى جانب التطرق إلى أهم العوائق التي تقف أمام تطوير التنافسية مع الحلول اللازمة لتحسين تنافسية الاقتصاد.

## المطلب الأول: تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري

تمكنت الجزائر تدريجيا من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية منذ تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي التي أملت عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية على الرغم أن هناك الكثير يمكن قوله حول هذه الإصلاحات، فالحقيقة التي لا يمكن إغفالها هي أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد أحادي المورد ، وعليه سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي من خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2017 و المبينة في الجدول الموالي

الجدول رقم(01): مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي من خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2017.

البيان السنوات	معدل الناتج الداخلي %	معدل التضخم %	رصيد ميزانية العامة (مليار دولار)	رصيد ميزان المدفوعات) (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
2000	2.2	0.3	400.00	7.57	25.26	75.25
2001	2.6	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26
2002	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68
2003	6.9	4.3	284.2	7.47	23.35	77.39
2004	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06
2005	5.1	1.4	1095.8	16.94	17.19	73.35
2006	2.5	2.3	1186.8	17.73	5.61	72.64
2007	3.5	3.7	579.3	29.55	5.60	69.37
2008	2.4	4.9	999.5	36.99	5.58	64.58
2009	2.4	5.7	570.3-	3.86	5.41	72.63
2010	3.4	3.9	74.0-	15.33	5.45	74.39
2011	2.4	4.5	63.5-	20.141	4.41	76.05
2012	3.4	8.89	818.8-	12.057	3.694	78.10
2013	2.8	3.26	66.6-	0.133	3.396	87.90
2014	3.8	2.92	1257.3-	5.881-	3.735	83.58
2015	3.8	5.8	2553.2-	27.537-	3.02	100.46
2016	3.3	6.4	2341.4-	26.03-	3.84	109.47
2017	2.6	5.6	1206.5-	21.76-	3.99	110.96

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، 2000 الى 2017

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz) 23:23 2019/05/10

من تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000 إلى 2017 كما هو موجود أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية<sup>1</sup>:

**1. مؤشرات التوازن الداخلي:** بصفة عامة هناك متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي سوف نتناول أهمها كالتالي:

- **معدل نمو الناتج الداخلي (%)**: تميز نمو الناتج الداخلي بالنمو المستمر وهذا حيث بلغ سنة 2015 حوالي 3.8% وهو رقم لم تحققه الجزائر، وهو يتغير بتغير أسعار النفط وهذا لسيطرة عائدات قطاع المحروقات على الدخل الوطني الاجمالي، إلا انه سجل تراجع في سنتي 2016 و 2017 ليبلغ 3.3% و 2.6% على التوالي وهذا نتيجة للتراجع في توسيع قطاع المحروقات.

**معدلات التضخم:** عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الاولى من فترة الدراسة، و لو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الاخيرة منها، ويرجع هذا الارتفاع إلى نمو الكتلة النقدية بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية الأمر الذي سمح بإطلاق مجموعة من المخططات التنموية منها برنامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي وابتداء من 2006 بدأت معدلات التضخم بالارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة، إلى غاية سنة 2017 والذي سجل تراجع طفيف بنسبة 0.8% مقارنة بسنة 2016 نتيجة لانخفاض الاستهلاك وكذلك تخفيض الواردات من السلع الكمالية.

**رصيد الميزانية العامة (مليار دج):** شهد رصيدها طوال محل الدراسة رصييدا موجبا، وابتداء من سنة 2009 سجل رصيد الميزانية عجزا متتاليا في سنة 2009 والذي قدر بـ 570.3 مليار وفي سنة 2015 قدر بـ 2553.2 مليار وتواصل هذا العجز إلى غاية 2017 حيث قدر بـ 1206.5 و يرجع هذا العجز إلى الانخفاض في أسعار البترول، بالإضافة ضعف بيئة ومناخ الاستثمار وانتهاج سياسة التوجه الداخلي خاصة من ناحية انتهاج الجزائر لسياسات حمائية مرتفعة وهو ما حال دون دخول صناعات رأسمالية مما أدى إلى هدر الكثير من المورد الاقتصادية.

<sup>1</sup> عثمان علام، صالح سونساوي، البات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء المؤشرات تنافسية، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، العدد4، 2018، ص 79-80.

2. مؤشرات التوازن الخارجي : وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي و تمثل رصيد ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري التي تشير فيما يلي:

ميزان المدفوعات حقق فائضا مستمرا و متزايدا بلغ خلال سنتي 2001 و 2012 على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، إلا انه ابتداء من سنة 2013 إلى غاية 2016 شهد عجزا متتاليا نتيجة لانخفاض أسعار البترول، والافتقار لبرامج ديناميكية لتعزيز التنافسية من خلال التركيز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتسويق منتجاتها من خلال توفير مراكز حكومية متخصصة في الترويج للصادرات، إلا أنه سجل تراجع في العجز سنة 2017 وهذا بسبب التقليل في الواردات.

سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف استقرار بالرغم من الارتفاع الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة، حيث شهدت السنوات تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسة في الأسواق.

- اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، إذ عرفت الفترة ما بين 2000 إلى 2011 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، وما يمكن تأكيده هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، هذا ما تحقق بالفعل من بداية 2012 بدءا من سعر صرف الدينار بالانهيار نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها السلطات بتخفيض قيمة الدينار.

#### - المطلب الثاني: تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

يعبر واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري عن ضعف كبير من خلال من خلال ترتيبها في مختلف تقارير للتنافسية وعلى هذا الأساس سوف يتم تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وفق عدة تقارير للتنافسية العالمية.

#### أولا- تصنيف الجزائر حسب مراحل التنمية ضمن مؤشر التنافسية العالمي

سيتم تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال تحليل أدائه التنافسي ضمن مؤشر التنافسية العالمي GCI الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي (2007-2008) إلى غاية آخر تقرير (2007-2016).



الجدول رقم (02): الاوزان النسبية للمؤشرات الفرعية المحددة لمرحلة التنمية التي تنتمي اليها الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2016)

السنة	الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة المتطلبات الاساسية	الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة محفزات الكفاءة	الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة عوامل الابتكار والتطور	مرحلة التنمية
2008-2007	--	--	--	المرحلة الثانية
2009-2008	--	--	--	المرحلة الثانية
2010-2009	--	--	--	المرحلة الانتقالية الاولى
2011-2010	--	--	--	المرحلة الانتقالية الاولى
2012-2011	59.1%	35.6%	5.2%	المرحلة الانتقالية الاولى
2013-2012	59.1%	35.7%	5.2%	المرحلة الانتقالية الاولى
2014-2013	59.1%	35.7%	5.2%	المرحلة الانتقالية الاولى
2015-2014	59.0%	35.7%	5.2%	المرحلة الانتقالية الاولى
2016-2015	58.9%	35.8%	5.3%	المرحلة الانتقالية الاولى
2017-2016	--	--	--	المرحلة الانتقالية الاولى

المصدر: امال دردور، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي دراسة تحليلية للفترة

(2016-2007)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 08، سبتمبر 2017، ص 11 12.

وحسب تقرير التنافسية العالمي (2008-2007) وتقرير (2009-2008) تنتمي الجزائر إلى المرحلة الثانية أي مرحلة اقتصاديات تدفعها الفعالية، إلا أنه منذ تقرير التنافسية العالمي (2010-2009) إلى غاية آخر تقرير (2017-2016) تدرجت إلى المرحلة الانتقالية الأولى بين المرحلة الأولى والثانية و هذا ما يستدعي تحسين الاداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال العمل بكفاءة وفعالية أكبر من أجل تحسين تصنيفها ضمن مراحل التنمية، و كذلك وضع برامج ديناميكية لتعزيز التنافسية منها تحسين التعليم وربطه بسوق العمل من خلال تنمية رأس المال

البشري وكذلك دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتسويق منتجاتها، وتوفير المعلومات عن بيئة الأعمال والشركات العاملة فيها، من خلال قواعد البيانات على مستوى شبكة الإنترنت، أما من جانب التجارة الخارجية لا بد من السلطة الجزائرية باستحداث إطار مؤسسي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات ، مع الأخذ بعين الاعتبار تأهيل القطاع الصناعي من أجل تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية والتكيف مع التحولات الاقتصادية، في نفس الوقت لا بد من الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن خلال الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتفعيل اتحاد مغاربي ومنطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية.

ثانيا- ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي: يصنف تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004 الدول حسب مؤشر التنافسية العالمي GCI، ويتم قياس هذا المؤشر بدرجة تتراوح بين (0-7)، فكلما اقترب تقييم الدولة من النقطة 7 يعني ذلك تقدما في المؤشر، وينقسم التقرير إلى ثلاث مجموعات تضم 12 محورا رئيسيا و يندرج تحتها 112 مؤشرا فرعيا حيث يتم تقدير ترتيب جميع المجموعات المجاورة<sup>1</sup>.

1. الترتيب العام للجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي: الجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر عالميا وعربيا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2017) مع الاشارة الى الزيادة المرتبة تعني تراجعها في الترتيب.

<sup>1</sup> امال در دور ، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي دراسة تحليلية للفترة (2007-2016)، مجلة دفاتر بواكس، العدد 08 ، سبتمبر 2017، ص 11-12

الجدول رقم 03: ترتيب الجزائر عالميا وعربيا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2000-2017)

الدرجة/7	عربيا		عالميا		السنة
	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	
-	-	-	-	-	2001-2000
-	-	-	-	-	2002-2001
-	-	-	-	-	2003-2002
-	-	-	-	74	2004-2003
-	-	-	-	71	2005-2004
-	-	-	-	82	2006-2005
3.9	10	9	125	76	2007-2006
3.9	14	12	131	81	2008-2007
3.7	14	13	134	99	2009-2008
3.9	14	11	133	83	2010-2009
4.0	15	11	139	86	2011-2010
4.0	15	10	142	87	2012-2011
3.7	14	11	144	110	2013-2012
3.8	15	10	148	100	2014-2013
4.1	15	9	144	79	2015-2014
4.0	13	9	140	87	2016-2015
4.0	13	9	138	87	2017-2016
4.0	13	8	137	86	2018-2017

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- كريم نعمة، مكانة البلدان العربية في المؤشرات الضعيفة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 30، سبتمبر ص 5.

- امال دردور ، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي دراسة تحليلية للفترة (2007-2016)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 08، سبتمبر 2017، ص 13.

- The world economic forum; The Global Competitiveness Report 2017-2018
- The world economic forum; The Global Competitiveness Report 2006-2007

يتضح من خلال الجدول أن ترتيب الجزائر سنة 2003 هو عالميا 74 لتعود لتتقدم في الترتيب في السنة الموالية لتحتل المرتبة 71 عالميا لتراجع في السنة الموالية ب 11 مرتبة لتحتل المرتبة 82 عالميا لتعود لتتقدم في ترتيب سنة 2006 ب 6 مراتب لتحتل المرتبة 76 عالميا وقد تراجعت في ترتيبها عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2008 ب 18 مرتبة مقارنة بسنة 2007، حيث انخفضت درجة المؤشر ب 0.2 درجة ، ثم سجلت تحسنا في ترتيبها العالمي بين 2008-2011 بواقع 12 مرتبة ، حيث حققت 4 درجات عام 2011 من أصل 7 درجات أي بارتفاع 0.3 درجة مقارنة بسنة 2008 إلا أنه تراجع ترتيب الجزائر من المرتبة 83 من بين 113 دولة سنة 2009 إلى المرتبة 86 من بين 139 دولة سنة 2010، كما احتلت الجزائر مراتب متأخرة 110 و 100 من بين 144 و 148 دولة سنتي 2012 و 2013 متراجعة ب 23 و 13 مرتبة حيث انخفضت درجة المؤشر ب 0.3 و 0.2 درجة على التوالي مقارنة بسنة 2011 و في سنة 2014 احتلت الجزائر 79 عالميا من بين 144 دولة متقدمة ب 21 مرتبة وذلك بتحقيق 4.1 درجة من أصل 7 درجات اي بارتفاع 0.3 درجة مقارنة بسنة 2013 إلا أنها تراجعت إلى المرتبة 87 عالميا من بين 140 و 138 دولة في التقريرين الاخيرين لسنتي 2015 و 2016 و في تقرير سنة 2017 احتلت المرتبة 86 عالميا على أي تقدم ترتيبها ب مرتبة وانخفضت درجة المؤشر ب 0.1 درجة مقارنة بسنة 2014، وبالمقارنة مع الدول العربية المدرجة ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2017) نجد أنها احتلت مراتب متأخرة عالميا، حيث إحتلت 9 من 10 دول سنة 2006 وجاءت في المرتبة 12 عربيا من بين 14 دولة سنة 2007 وتراجعت الى المرتبة 13 عربيا سنة 2008، ثم احتلت المرتبة 11 عربيا سنتي 2009 و 2010 وجاءت في المرتبة 10 و 11 عربيا سنة 2011 و 2012 على التوالي ثم احتلت المرتبة 9 عربيا خلال الثلاث سنوات 2014 و 2015 و 2016 من بين 15 و 13 و 14 دولة عربية ثم احتلت 2017 المرتبة 8 من بين 13 دولة .

بالتالي المراتب التي حققتها الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2000-2017) تدل على ضعف تنافسياتها سواء على المستوى العالمي أو المستوى العربي<sup>1</sup>.

وهذا الضعف يرجع إلى عدة أسباب وعوامل نذكر منها ضعف السياسة الاقتصادية الكلية بسبب اهتمام الحكومة بالمشاريع الكبرى التي وضعت لها حوافز كبيرة مع إهمال المشاريع الصغيرة التي تتميز بتنوع منتجاتها وهذا ما يتبادر إلينا كذلك نقص أو الافتقار إلى برامج لدعم ديناميكية التنافسية والتي تهتم بتحسين التعليم وجعله جزء لا يتجزأ من سوق العمل وهذا من أجل زيادة العائد على رأس المال البشري مع توفير المعلومات والبيانات على الشركات العاملة من خلال قواعد بيانات على شبكة الإنترنت مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف البنية التحتية والبرامج المتعلقة بالنقل مع التركيز على أهم عامل في ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري الا وهو عدم تنوع الاقتصاد الجزائري واعتماده بشكل كبير على العوائد البترولية بالإضافة ضعف بيئة ومناخ الاستثمار بسبب عدم وضوح القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الافتقار الى الشفافية خاصة المعلومات المقدمة للمستثمرين حول مناخ الاستثماري في الجزائر .

**ثالثاً- اداء الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات البنك العالمي:** أصدر البنك الدولي تقريره لأداء الاعمال لعام 2014، حيث الجدول الموالي يوضح ترتيب الاقتصاد الجزائري وفقا لمؤشرات البنك الدولي لعام 2014.

<sup>1</sup> امال دردور، مرجع سبق ذكره ، ص13-14.

## جدول (4): مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات البنك العالمي 2013-2014

المؤشرات الفرعية	ترتيب الاقتصاد الجزائري عام 2014	ترتيب الاقتصاد الجزائري عام 2013	التغير في الترتيب
بدء المشروع	164	159	5-
استخراج تراخيص البناء	147	136	11-
الحصول على الكهرباء	148	139	9-
تسجيل الممتلكات	176	174	2-
الحصول على الإتمان	130	126	4-
حماية المستثمرين	98	95	3-
دفع الضرائب	174	173	1-
التجارة عبر الحدود	133	131	2-
تنفيذ العقود	129	128	1-
اغلاق المشروع	60	61	1+

**المصدر:** عبد الكريم هاجر، كمال قاسمي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص 209.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تراجعت في جميع المؤشرات ( بداية المشروع، ..، تنفيذ العقود) إلا مؤشر إغلاق المشروع الذي عرف تقدما بمرتبة حيث تبقى هذه النتائج سلبية و دون المستوى وذلك راجع لعدة عوائق منها لضعف البنية التحتية وكذلك الجانب اللوجستي خاصة قطاع المواصلات والنقل وهذا في ظل الاعتماد على العوائد النفطية في تمويل الاقتصاد مع الاخذ بعين الاعتبار ضعف بيئة المناخ الاستثماري في الجزائر وعدم وضوح التشريعات المتعلقة بتنظيم الاستثمار وكذلك ضعف العلاقات التشابكية خاصة من حيث التكاملات من الخلف ومن الامام بالإضافة إلى ضعف القدرات التكنولوجية والبحث والتطوير التي ساهمت في تخلف الخدمات المالية خاصة في النظام المصرفي ، أضف إلى ذلك ضعف مناخ الاعمال الذي يتميز بالفساد والبيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الكريم هاجر، قاسمي كمال، مرجع سبق ذكره، ص 210.

رابعاً- ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية: يمكن إبراز تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، من خلال الجدول التالي.

#### جدول رقم (5): يوضح تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر 2000-2012.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة المؤشر	56.8	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
قيمة المؤشر	51	56.2	56.6	56.9	51	52.4	

المصدر: محمد بن عزوز، الفساد الإداري والاقتصادي-آثاره وآليات مكافحته -حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016، ص 213.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هذا المؤشر لم يسجل تطورا إيجابيا في مجال الحرية الاقتصادية، حيث يتراوح هذا المؤشر في حدود 51% إلى 61%.

كما تشير التقارير إلى احتلال الجزائر المرتبة 153 عالميا سنة 2015 بقيمة 50.8، في حين احتلت المرتبة 154 عالميا سنة 2014 بقيمة مؤشر تعادل 50.1، وهذا يدل على هبوط المؤشر عن 51% التي كان يحتلها خلال السنوات الماضية، وهذا نتيجة لوجود نقائص في عدة مجالات (حرية الاستثمار، الحرية المالية وحقوق الملكية والتحرر من الفساد) خاصة من ناحية حرية الاستثمار فإننا في الجزائر نجد الاستثمار مقيد بقانون 51% و 49% بحيث لا توجد حرية للمستثمرين الأجانب وكذلك من ناحية الفساد فإن البيروقراطية والتي تعتبر عنصر مؤثر والجزائر تعاني من هذه الظاهرة خاصة من حيث التعقيدات الإدارية، أما من ناحية الحرية المالية وحقوق الملكية الفكرية خاصة من هذا الجانب فالجزائر لا تعطي أهمية كبيرة لحماية الملكية الفكرية ولهذا فلا بد عل الجزائر من إعطاء هذه المجالات أهمية لأنها تعتبر عناصر جد مهمة في الحرية الاقتصادية بالإضافة إلى اعتماد الحرية الاقتصادية على عامل السياسة التجارية من معدلات التعريفات الجمركية ووجود الحواجز الغير الجمركية والجزائر تتميز لمعدلات التعريفات الجمركية العالية وكذلك نظام الحصص وكلها عوامل مؤثرة في حرية الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل أخرى كالهيكال الضريبي للأفراد والشركات ومستوى الاجور والاسعار ويوجد عامل آخر مهم وهو أنشطة السوق السوداء أما يسمى بالقطاع الموازي الذي يستحوذ على 40% من السيولة النقدية.

خامساً- مؤشر الشفافية: تصدر منظمة الشفافية سنويا مؤشر التنافسية لتعكس درجة التحسن في ممارسات الادارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز التنافسية و محاربة الفساد والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية للفترة 2003-2014:

## جدول رقم (6): يوضح تطور مؤشر الشفافية في الجزائر 2003-2014.

2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
180/92	179/99	163/84	159/97	146/97	133/88	الترتيب
3.2	3	3.1	2.8	2.7	3.6	النقاط
2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
180/100	180/94	180/105	180/112	180/105	178/111	الترتيب
3.6	3.6	3.4	2.8	2.9	2.8	النقاط

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على كل من: الشريف ريجان، لمياء هوام، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 30 المجلد 8، 2013، ص 43.

وهاجر عبد الكريم، كمال قاسمي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص 213.

من خلال الجدول رقم (6) نجد أن مؤشر الشفافية الخاص بالجزائر قيمته في الفترة 2003-2014 لم يسجل أي ارتفاعا عن قيمة 3.6 إلا أنه تراوحت قيمته ما بين السنوات 2004-2012 و 2.7 و 3.4 ، وهذا ما يدل على أن الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد ويدل كذلك على أن الجزائر من البلدان التي لا تقدم المعلومات الكافية للمستثمرين خاصة الأجانب حول المناخ الاستثماري ان لم نقل على أنها تقدم معلومات و إحصائيات مغلوبة وهذا بسبب انتشار الفساد خاصة الرشوة والتلاعب بالفواتير ولهذا نجد أن الجزائر تتمتع بيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال.

## سادسا- ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العربية

يقوم المعهد العربي للتخطيط بالكويت بإصدار تقرير دوري لدراسة تنافسية الاقتصاديات العربية في الأسواق الدولية، حيث يعتبر تقرير التنافسية العربية لعام 2012 أخر إصدار للمعهد العربي للتخطيط في مجال التنافسية والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العربية.



## الجدول رقم (7): وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012

البلد	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية	الترتيب
الجزائر	0.39	0.33	0.36	24
البحرين	0.58	0.48	0.53	4
مصر	0.39	0.32	0.36	25
الاردن	0.41	0.43	0.42	18
الكويت	0.53	0.39	0.46	14
لبنان	0.39	0.39	0.39	22
ليبيا	0.45	0.29	0.37	23
موريتانيا	0.34	0.16	0.28	29
المغرب	0.40	0.27	0.34	27
عمان	0.5	0.35	0.43	17
قطر	0.53	0.41	0.47	13
السعودية	0.52	0.43	0.47	11
السودان	0.31	0.23	0.27	28
سوريا	0.37	0.31	0.34	26
تونس	0.47	0.44	0.45	16
الإمارات	0.58	0.47	0.52	5
اليمن	0.35	0.14	0.28	30
متوسط الدول العربية	0.441	0.346	0.371	

المصدر: من أعداد الطالبين بالاعتماد على: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الإصدار الرابع،

الكويت، 2012، ص 28

نلاحظ أن دول الخليج قد احتلت المراكز متقدمة في سلم التنافسية مثل قطر و البحرين و الإمارات و السعودية والكويت، بينما نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يتميز بعدم الاستقرار و هذا بسبب اعتمادها على الصادرات

البتروولية كمصدر أول في تمويل صادراتها وكذلك ضعف بنيته التحتية والخدمات اللوجستية خاصة خدمات النقل وارتفاع تكاليفه بالإضافة إلى ضعف السياسة الاقتصادية الكلية خاصة من ناحية انخيازها للمشاريع الكبرى دون المشاريع الصغرى ذات تنوع في المنتجات بالإضافة إلى ضعف علاقات التعاون والشركات خاصة فيما بين الدول العربية وهذا ما يبين أن الجهود الإصلاحية المبذولة غير كافية لتغيير الوضع التنافسي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: معوقات ضعف الاداء التنافسي للجزائر واهم السياسات الداعمة للتنافسية الاقتصاد

يتسم الاقتصاد الجزائري بضعف كبير في تنافسيته وهذا من خلال ترتيبه في تقارير التنافسية العالمية، ومن اجل ذلك انتهجت الجزائر عدة سياسات لأجل تحسين تنافسيته.

#### أولاً- معوقات ضعف الأداء التنافسي للجزائر

##### 1. معوقات على المستوى الاقتصادي القومي<sup>2</sup>:

- ضعف السياسة الاقتصادية الكلية؛
- ضعف بيئة ومناخ الاستثمار؛
- الاعتماد على عائدات النفط في تمويل الاقتصاد الجزائري؛
- إنتهاج سياسة التوجه الداخلي؛
- معوقات متعلقة بالبنية التحتية التجارية والخدمات اللوجستية.

##### 2. معوقات على مستوى الصناعة<sup>3</sup>:

- ضعف العلاقات التشابكية الصناعية؛
- ضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية؛
- عوائق التعاون والاتحاد بين الشركات.

<sup>1</sup> عبد الكريم هاجر، كمال قاسمي، مرجع سبق ذكره ، ص 210.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص ص 210-211.

<sup>3</sup> المرجع نفسه ، ص 211.

## ثانيا- سياسات دعم التنافسية الاقتصاد الجزائري

## 1. تحرير التجارة الخارجية تأهيل قطاع المحروقات وإعادة تأهيل القطاع الصناعي

✓ تحرير التجارة الخارجية : اعتقدت السلطة بأهمية استحداث إطار مؤسسي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم والسند لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسات الحكومة في مجال تنويع الصادرات<sup>1</sup>؛

✓ تأهيل قطاع المحروقات: قامت الحكومة الجزائرية بإعداد مشروع قانوني لتحرير الطاقة<sup>2</sup>.

قانون 05-07 المؤرخ في 28 افريل 2005 الذي يتعلق بالمحروقات المتكون من 115 مادة والذي يهدف الى إعادة تأهيل قطاع المحروقات محمدا ما يلي:

- النظام القانوني لنشاط البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها وتحويل وتخزين وتسويق المنتجات البترولية وكذا هياكل والمنشآت التي تسمح بهذا النشاط؛
- الإطار المؤسسي الذي يسمح بممارسة هذا النشاط المذكور؛
- حقوق والتزامات الاشخاص لممارسة نشاط أو العديد من الانشطة المذكورة سابقا؛
- هدف التشريع هو إزالة الاحتكار التام والتسيير الإداري المباشر عن المحروقات.

قانون 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 المعدل والمتمم للقانون السابق قام بإدخال تعديلات على تسعة عشر مادة جاءت محملا لتعزيز قدرات سونطراك من خلال:

- يمكن ممارسة النشاط النقل بواسطة الانابيب من طرف:
- المؤسسة الوطنية سوناطراك؛
- أو كل شركة تخضع للقانون الجزائري؛
- شركة ذات أسهم والتي يجب أن تساهم في الشركة المذكورة سابقا بنسبة لا تقل عن 51%.

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 211.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 211.

إعادة تأهيل القطاع الصناعي: يقصد به اتخاذ إجراءات قصد تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية و التكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي.

## 2. إصلاح القطاع المصرفي و المالي<sup>1</sup>:

إصلاح القطاع المصرفي بعد الاستقلال باشرت الجزائر بإنشاء البنك المركزي سنة 1963 والدينار الجزائري سنة 1964 وبعد سنوات تحتم عليها إدخال التغيير على المنظومة المصرفية لتجعل هذا القطاع اداة فعالة لجمع الادخار وتخصيص الموارد على أسس موضوعية وشفافة ومن بين أهم الاجراءات.

➤ إصدار قانون 86-12 المؤرخ في 19 اوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض: جاء هذا القانون لتنظيم عمل البنوك في الجزائر وتحديد صلاحيات البنك المركزي؛

➤ إصدار قانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للسابق: جاء هذا القانون بهدف إعادة تنظيم نشاط المنظومة المصرفية في الجزائر واعطائها الاستقلالية في التسيير؛

➤ القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض: أشاد بإمكانية فتح فروع في الجزائر للبنوك و المؤسسات المالية الاجنبية وهذا ترخيص يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل؛

إصلاح قطاع التأمين: إذ تم وضع حد لاحتكار الدولة للنشاط التأميني وعمليات إعادة التأمين وفتح سوق المنافسة.

## 3. الاندماج في الاقتصاد العالمي<sup>2</sup>:

○ المنظمة العالمية للتجارة: إن انضمام الجزائر متوقف على مدى مواصلة المفاوضات الثنائية بين الطرفين ومدى تجاوبها مع الملاحظات والانتقادات الموجهة لها؛

○ الاتحاد المغاربي: أهدافه فتح الحدود بين دوله للسماح بتنقل الافراد والسلع بدون قيد والتنسيق الأمني لمواجهة الاخطار المحدقة بدول الاتحاد؛

○ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يهدف إلى الوصول إلى التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية بين دوله؛

<sup>1</sup> عبد الكريم هاجر، كمال قاسمي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 211-212.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 212.

○ إتفاق الشراكة الاورو متوسطة: بعد مفاوضات شاقة بين خبراء جزائريين وخبراء الاتحاد الاوربي والتي شملت الحوار السياسي، تسويق الخدمات، التعاون الاقتصادي، الشراكة الاجتماعية والثقافية والشراكة في مجال العدالة و الشؤون الداخلية أدت في النهاية إلى انضمام الجزائر لنادي الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة.

### المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية.

قبل الخوض في الجانب التطبيقي للدراسة لا بد لنا من إبراز الجوانب النظرية التي تخص الاقتصاد القياسي والاختبارات التي سيتم إجراؤها بالاستناد إلى برمجية Eviews، من ثم بعد ذلك سيتم إجراء مختلف الاختبارات والتوصل إلى النتائج.

#### المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية.

يمكن إبرازها فيما يلي:

أولاً- ماهية الاقتصاد القياسي: يمكن الاستدلال عليها من خلال ما يلي:

1. مفهوم الاقتصاد القياسي: إن مصطلح اقتصاد قياسي Econometrie يحتوي على كلمة اقتصاد Economie

وهي جذر هذا المصطلح، وذلك لأن ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية، والجزء الآخر من هذا المصطلح هو كلمة قياس Métrique وتعني الحساب القياسي أي أنه عبارة عن التقدير الكمي للأشياء.

إذن موضوع الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تؤثر فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية، حيث تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية، بمعنى آخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى الشكل الكمي، حيث تحكمه علاقات رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية وهو ما يعرف بالنمذجة القياسية.

2. لمحة عن الاقتصاد القياسي: يعتبر الاقتصاد القياسي فرعاً من فروع علم الاقتصاد، حيث يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية. يعتبر هذا التعبير شاملاً، حيث أن كل العلاقات الاقتصادية تهتم بالقياس إذ أننا نقيس عادة الإنتاج الوطني الخام، حجم البطالة، التوظيف، عرض النقود والطلب عليها، الصادرات والواردات، مؤشرات الأسعار وغيرها.

ويعرف الباحث مادالا Maddala الاقتصاد القياسي على أنه: تطبيق طرق الإحصاء والرياضيات في تحليل المعطيات الاقتصادية بهدف التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية ومن ثم قبولها أو رفضها.

ومنه فالاقتصاد القياسي يختلف عن الرياضيات الاقتصادية التي تعني تطبيق الرياضيات على تلك العلاقات الاقتصادية دون التأكد من صحة تلك العلاقات ميدانيا.

ويعتبر الاقتصاد القياسي أداة وظيفية ما بين النظرية الاقتصادية، الرياضيات الاقتصادية والإحصاء، لكنه يختلف تماما عن كل هذه الفروع.

يعتمد باحثوا الاقتصاد القياسي على مبادئ النظرية الاقتصادية عند بنائهم للنموذج القياسي، مستعملين النظرية الإحصائية وتقنيات الاقتصاد القياسي، ومن ثم يختبرون ميدانيا بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تطبيق الاقتصاد القياسي في عدة ميادين مثل: العلوم الاجتماعية والإنسانية، الصحة، النقل... إلخ.

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية الاقتصاد القياسي *Économétrie Society* المكونة عام 1930، ومن ثم إصدار المجلة الدورية عام 1933 *Econométrie*، تبعتها بعد ذلك عدة دوريات أخرى متخصصة في هذا الميدان مثل: مجلة العلوم الاقتصادية القياسية *Journal of Econometrics* وغيرها. إن أهم ميزة في نموذج الاقتصاد القياسي للعلاقات الاقتصادية هو أنه يحتوي على الحد العشوائي (عنصر الخطأ) الذي يخترق قوانين الاحتمال، والذي نجده مهملا في النظرية الاقتصادية والرياضيات الاقتصادية.

### 3. أهداف الاقتصاد القياسي: يهدف إلى ما يلي:

أ- بناء النماذج القياسية أي بناء النماذج الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وهناك طرق عديدة لبناء النموذج القياسي انطلاقا من النموذج الاقتصادي وذلك عن طريق اختيار الشكل الدالي، تخصيص الهيكل العشوائي للمتغيرات... إلخ، تمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية الاقتصاد القياسي.

ب- تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية للاقتصاد القياسي.

ت- استعمال النماذج المقدره لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي وكذلك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

4. طبيعة الاقتصاد القياسي: يستخدم الاقتصاد القياسي النظرية الاقتصادية والعلاقات الرياضية والطرق والأساليب الإحصائية، فهو ملتقى لثلاث ميادين هي: الاقتصاد، الرياضيات والإحصاء.

### ثانيا- تحليل وتكوين السلاسل الزمنية.

إن النموذج القياسي يمكن تكوينه بالاعتماد على نوعين من المعطيات الأولية:

1. معطيات خاصة بمجموعة من الظواهر أو المؤشرات المختلفة في فترة زمنية معينة.

2. معطيات خاصة بظاهرة (مؤشر) واحد خلال سلسلة من الفترات الزمنية المتتالية، وهي ما تعرف بالسلاسل الزمنية.

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية الإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية في الحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة بالعملية التي تتولد منها السلاسل الزمنية وبناء على أنموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، فضلا عن تغيير بعض معالم الأنموذج ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية<sup>1</sup>.

1. **تعريف السلاسل الزمنية:** السلسلة الزمنية عبارة عن مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة خلال فترة زمنية.

وتعرف السلسلة الزمنية رياضيا بأنها متتابعة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشر بالدليل  $t$  والذي يعود إلى مجموعة دلالية  $T$  ويرمز للسلسلة الزمنية عادة  $\{x(t), t \in T\}$  أو اختصارا  $x(t)$ ، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو متغير الزمن والآخر هو متغير الاستجابة، وهو قيمة الظاهرة المدروسة، ويمكن التعبير عنها رياضيا كالآتي:  $y=f(t)$ ، أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب الزمن تؤثر في الظاهرة  $y$  نستخدم العلاقة الرياضية التالية:  $y = f(t, x_1, x_2, \dots, x_n)$  ويمكن تمثيل السلاسل الزمنية على شكل بياني<sup>2</sup>.

2. **التغيرات التي تؤثر على تطور السلسلة الزمنية:** إن معظم السلاسل الزمنية تتأثر بتغيرات عدة، وذلك نتيجة عدة عوامل منها اقتصادية وطبيعية وموسمية... إن بعض هذه التغيرات قد تؤثر على الاتجاه العام للسلسلة الزمنية في الأجل الطويل والقصير.

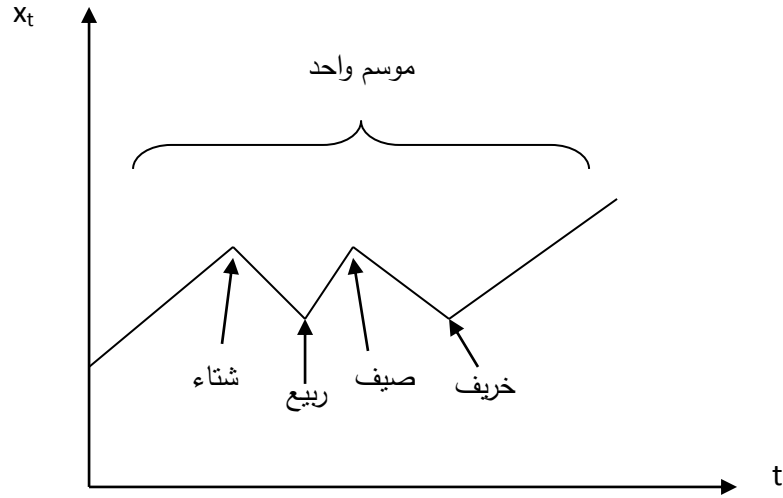
أ- **تغيرات موسمية (S<sub>t</sub>) Seasonal variations:** التغيرات الموسمية هي تغيرات في مواسم أو فصول السنة، والتغيرات الموسمية عادة ما تكرر نفسها، فالعوامل الطبيعية من أهم العوامل التي تسبب التغيرات الموسمية بالإضافة إلى عوامل أخرى، كما أن الاختلاف في الفصول يعد أحد العوامل المتسببة في التغيرات الموسمية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 176.

<sup>2</sup> فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 17، العراق 2010، ص ص 294-295.

<sup>3</sup> فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، جامعة الموصل، العراق، ديسمبر 2009، ص 505.

شكل رقم (3): يوضح التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية.

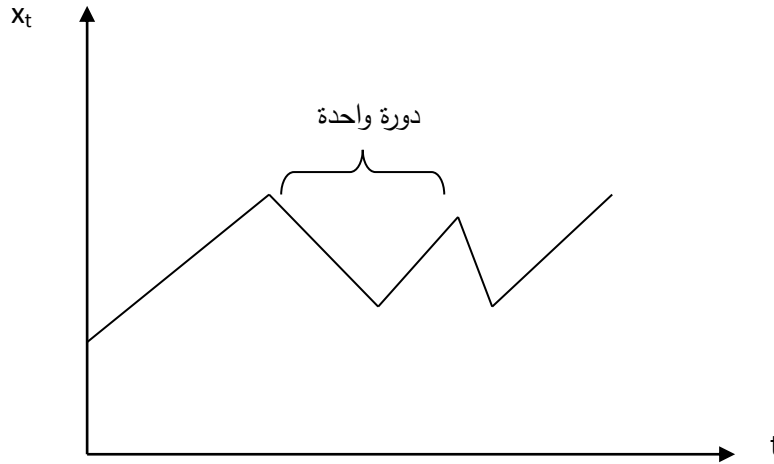


المصدر: فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 505.

ب- التغيرات الدورية ( $C_t$ ) Cycle variations: إن التغيرات الدورية تؤثر في تذبذب السلسلة الزمنية، وأن هذه التغيرات الدورية تكون متكررة الحدوث ولكنها لا تحدث على فترات منتظمة وقد تستغرق من سنة إلى 10 سنوات أو أكثر.



شكل رقم (4): يوضح التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية.



المصدر: فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 18، العراق، 2010، ص 296.

ت- **تغيرات عشوائية ( $E_t$ ) Random variations**: التغيرات العشوائية تكون نتيجة عوامل عشوائية خارج نطاق السيطرة، هذه العوامل أو التغيرات لا يمكن التنبؤ بها، وهي مهمة نسبيًا بالرغم من صعوبة تفسيرها، إلا أنه لا يمكن إظهار تأثيرها وهي تظهر كتذبذبات صغيرة في بيانات السلسلة الزمنية.

3. استقرار السلاسل الزمنية: يمكن أن نميز بين:

أ- **السلاسل الزمنية المستقرة**: تكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام **strictly stationary** إذا تحققت الشروط التالية:

$$- \text{ثبوت الوسط الحسابي } E(\alpha_t) = \mu$$

$$- \text{ثبوت قيمة التباين } \text{Var}(y_t) = \sigma_x^2$$

- امتلاك السلسلتين  $x_t$  ,  $y_t$  ارتباطًا مشتركًا معتمدًا على الإزاحة  $k$  فقط أي أن دالة التباين الذاتي المشترك:

$$y_k = \text{cov}(x_t, x_{t+k}) = E[(x_t - \mu)(x_{t+k} - \mu)]$$

يعتمد على القيمة المطلقة ل  $k$  فقط :  $k=1,2,\dots,T$

ب- **السلاسل الزمنية غير المستقرة Non-stationary Time series**:

<sup>1</sup> علي عبد الزهرة، عبد اللطيف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 177.

إن أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي تكون غير مستقرة وقد نفشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الإحصائية، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالباً ما تعتبر سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، لذلك لا بد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة حتى تسهل نمذجتها.

**المطلب الثاني: الجانب النظري لاختبارات الدراسة.**

ويمكن التمييز بين الاختبارات التالية:

أولاً - اختبارات الاستقرار: وتضم ما يلي:

1. اختبار ديكي-فولر البسيط: لعرض هذا الاختبار ننتقل من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (AR(1)،

$$y_t = \phi y_{t-1} + \mu_t$$

حيث  $\mu_t$  هو الخطأ العشوائي الذي يفترض أنه ذو وسط حسابي معدوم وتباين ثابت، وبطرح  $y_{t-1}$  من طرفي

المعادلة نحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = (\phi - 1)y_{t-1} + \mu_t$$

وعليه تصبح فرضية هذا الاختبار على الشكل التالي:

$$H_0 = |\phi_1| = 1$$

$$H_1 = |\phi_1| < 1$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

$$أ- نموذج السير العشوائي البسيط: \Delta y_t = (\phi_1 - 1)y_{t-1} + \mu_t$$

$$ب- نموذج السير العشوائي مع إدخال الحد الثابت: \Delta y_t = (\phi_1 - 1)y_{t-1} + c + \mu_t$$

$$ت- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام: \Delta y_t = (\phi_1 - 1)y_{t-1} + b_t + c + \mu_t$$

وإذا تحققت فرضية العدم  $\{H_0: |\phi_1| = 1\}$  في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة تكون غير مستقرة.

2. اختبار ديكي-فولر الموسع ADF: عند استعمالنا لاختبار ديكي-فولر البسيط DF قمنا بإهمال ارتباط

الأخطاء أي  $p=1$ ، في حين أن اختبار ديكي-فولر المطور يدرج هذه الفرضية.

وتعتمد اختبارات ADF على الفرضية  $\{H_1: |\phi_1| < 1\}$  وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى

للمنماذج.

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \mu_t$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \mu_t$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + b_t + c + \mu_t$$

ويمكن تحديد قيمة p حسب معياري Schwarz و Akaike<sup>1</sup>.

3. اختبار فيليب بيرون **The Philips-Peron**: توزيع اختبار ديكي-فولر البسيط والموسع مبني على افتراض أن حد الخطأ مستقل إحصائياً ويتضمن تبايناً ثابتاً، لذلك فلاستخدام طريقة ديكي-فولر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تبايناً ثابتاً.

فيليب-بيرون طوراً تعميماً لطريقة ديكي-فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ. إن طريقة فيليب-بيرون هي تعديل لإحصاء t لديكي-فولر ليأخذ في الاعتبار قيوداً أقل على حد الخطأ.

4. اختبار **KPSS**: اختبار Kwiatkowski-Philips-Schmidt-Shin KPSS 1992 ابتكروا اختباراً مكملاً لاختبار ديكي-فولر للاستقرارية، حيث أن فرضية العدم تعني بأن السلسلة مستقرة عكس اختبار ديكي-فولر الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة.

ثانياً- اختبار التكامل المشترك: التكامل المشترك هو المزج بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتقدير الانحداري الخطي لها وذلك قصد تفادي مشكل التقدير الزائف بين المتغيرات الاقتصادية ومعرفة اتجاه السببية بينهما. كما نقوم باستخدام التكامل المشترك في حالة جهلنا للنظريات الاقتصادية التي تربط بين هذه المتغيرات أو للتحقق من صحتها<sup>2</sup>.

تعرف درجة التكامل كما قدمها غرانجر-واينكل للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل إذ يمكن القول عن المتغير  $y_t$  بأنه متغير متكامل من الرتبة d إذا أمكن جعله ساكناً أو مستقراً بعد أخذ d من الفروقات ونرمز لذلك بـ  $I(d)$ ، فمثلاً يكون المتغير متكاملًا من الدرجة الأولى ونرمز له بـ  $y_t \sim I(1)$ . إذا كان  $\Delta y_t \sim I(0)$  أي أن  $\Delta y_t$  ساكن.

<sup>1</sup> حمود سيلم، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 45-46.

<sup>2</sup> عبد العالي صالح، محمد تاووز، التكامل المشترك، بحث مقدم في مقياس الاقتصاد القياسي، قسم علم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 3.

ولاختبار التكامل المشترك بين المتغيرين  $X_t$  ,  $Y_t$  يتم تقدير قيمة  $\beta$  بطريقة المربعات الصغرى من معادلة

$$y_t = a + \beta x_t + \mu_t$$

حيث :  $y_t$  : المتغير التابع.

$x_t$  : المتغير التوضيحي .

$$\mu_t \sim (0, \delta^2_\mu)$$

ونقوم بفحص البواقي لمعادلة الانحدار فيما إذا كانت ساكنة أم لا، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين والعكس<sup>1</sup>.

### ثالثا - اختبار غرانجر للسببية Granger Causality Test:

يكون تحليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية.

إن مفهوم غرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادية تختلف بين المتغيرين.

قدم غرانجر تعريفا عمليا للسببية إذ عرضها كالآتي: إذا كان المتغير  $X_t$  يتسبب في المتغير  $Y_t$  وإذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية لـ  $Y_t$  بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة لـ  $Y_t$  أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في  $X_t$  يجب أن تسبق زمنيًا التغيرات في  $Y_t$ ، ففي هذه الحالة تستطيع أن تقول أن  $X_t$  تتسبب بـ  $Y_t$  وهذا يعني أن إضافة  $X_t$  الحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى نموذج انحداري يحوي القيم السابقة لـ  $Y_t$  يزيد من القوة التفسيرية للنموذج، ولإجراء اختبار غرانجر للعلاقة السببية باستخدام إحصائية فيشر للقيود الخطية.

$$F = \frac{(SSR_r - SSR_u)/m}{SSR_u/(n - k_u)} \quad (1)$$

وفقا لفرضيتي العدم والبديلة أي أن:

$$H_0: \sum_{i=1}^n x_i = 0$$

$$H_1: \sum_{i=1}^n x_i \neq 0$$

<sup>1</sup> ندوى خزل رشاد، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، العراق، 2011، ص ص

تتبع إحصائية  $F$  للتوزيع  $F(m, n-K_u)$ ، حيث أن:  
 $SSR_r$ : مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد؛  
 $SSR_u$ : مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد؛  
 $K_u$ : عدد المعالم في النموذج غير المقيد؛  
 $M$ : عدد القيود؛  
 $N$ : عدد المشاهدات.

فإذا كانت قيمة  $F$  المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معين من المعنوية، فإننا نرفض الفرض العدم، وهذا يعني أن هناك علاقة سببية باتجاهين أي أن المتغير  $X_t$  يتأثر بالمتغير  $Y_t$  وبالعكس<sup>1</sup>.

رابعا - متجه الانحدار الذاتي (vector auto regressive) :VAR

إن متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي، إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر في النموذج.

إن نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات ( $k$  من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها ( $T, \dots, 2, 1, t$ )، وأن مجموع المتغيرات سيتم وضعها في متجه ( $Y$ ) أبعاده ( $k \times 1$ )، إذ أن عناصر المتجه هي مجموعة المتغيرات  $y_{it}$ .

يمكن تمثيل متجه الاتجاه الذاتي من الرتبة ( $p$ ) ويسمى متجه الانحدار الذاتي بارتداد زمني مقداره ( $p$ ) بالصيغة الآتية:

$$y_t = c + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_p y_{t-p} + e_t \quad (2)$$

إذ أن:

$C$ : متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي أبعاده ( $k \times 1$ ).

$A_i$ : مصفوفة ذات أبعاد ( $k \times k$ ) لكل  $i=1, 2, \dots, p$ .

$e_t$ : متجه أبعاده ( $k \times 1$ ) لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر ( $Ee_t=0$ ) وأن:

$Ee_t e_t' = \Omega$  مصفوفة تباين متعاصرة أبعادها ( $n \times n$ ) وأن  $Ee_t + e_{t-k} = 0$  لكل ( $k$ ) أي لا يعتمد على الزمن.

وللتبسيط فإنه يمكن كتابة المعادلة عندما  $p=2$  أي  $Var(2)$  بالصيغة التالية:

<sup>1</sup> ندوى خزعل رشاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 271-272.

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} c_1 \\ c_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} A_{11} & A_{12} \\ A_{21} & A_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{pmatrix} \quad (3)$$

ويمكن كتابتها بصيغة المعادلات كالتالي:

$$y_{1t} = c_1 + A_{11}y_{1t-1} + A_{12}y_{2t-1} + e_{1t} \quad (4)$$

$$y_{2t} = c_2 + A_{21}y_{1t-1} + A_{22}y_{2t-1} + e_{2t}$$

يلاحظ من (4) أن المعادلتين عبارة عن معادلتين انحدار للمتغيرين  $(y_{1t}, y_{2t})$  على متغيرات خارجية مرتدة زمنيا، وعليه يمكن القول أن VAR (p) ما هو إلا منظومة من المعادلات غير المرتبطة ظاهريا<sup>1</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن نموذج VAR تم اقتراحه من قبل Sims عام 1981 بالاعتماد على النموذج الآتي:

$$\Phi(B)Y_t = \varepsilon_t$$

$Y_t$  سياق عشوائي ذو  $n$  يعد مسقرا من المرتبة 2.

$\Phi(B)$  كثير حدود مصفوفي من الدرجة  $P$  بمعامل للإبطاء الزمني  $B$  يكتب كما يلي:

$$\Phi_0 \Leftarrow \Phi(B) = \varphi_0 - B\varphi_1 - B^2\varphi_2 - \dots - B^P\varphi_P \quad .^2_n$$

خامسا- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية **ARDL**: في نماذج السلاسل الزمنية قد توجد فترة معينة (طويلة نسبيا) في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى (طبيعة العلاقة الاقتصادية). إن التعديل في المتغير التابع (الاستجابة)  $y$  يسبب التغيرات في المتغير التوضيحي  $x$  تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن، فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج.

إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة ل  $(x)$  كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء Distributed Lag Models في ذلك، حيث أن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:  $Y_t = \phi_0 X_t + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots + \phi_P X_{t-p} + u_t \dots \dots (19)$

<sup>1</sup> صفاء يونس الصفراوي، مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، العراق، 2008، ص ص 21-22.

<sup>2</sup> عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، سوريا 2012، ص ص 339-340.

ويمكن أن يعبر عن السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي أن  $Y_t$  يعتمد على القيم السابقة لـ  $(y)$  ويتمثل بـ نموذج الانحدار الذاتي  $Ar(P)$  Autogressive Model، ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Y_t = \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-2} + \dots + \lambda_P Y_{t-p} + \mu_t \dots \dots \dots (20)$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية<sup>1</sup>.

وتتميز نماذج **ARDL** بما يلي:

1. لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى، فقد تكون مستقرة عند المستوى  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو خليط من الاثنين، بشرط أن لا تكون متكاملة من الدرجة  $I(2)$ .
2. تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرائق الأخرى.
3. يأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج **ARDL** يقدم أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
4. يمكن من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يمكن من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغير المستقل على التابع<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: الدراسة الوصفية.

سيتم فيما يلي عرض مختلف المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة استنادا إلى الأسلوب التحليلي الوصفي على امتداد مجال الدراسة 2000-2017.

<sup>1</sup> علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء **ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص 183-184.

<sup>2</sup> محمد أدريوش دحماني وآخرون، دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي - دراسة قياسية 1980-2015، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 2، 2016، ص 180-181.

بالنظر إلى التأثير المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية، الاجتماعية والبيئية، والتأثير العكسي لهذه المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بات العديد من الباحثين يحاولون إيجاد درجة تأثير كل متغير على الآخر وذلك من خلال دراسة علاقة السببية بين كل متغير.

وسيتم الترميز لكل متغير كما يلي:

IDE: الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار) متغير مستقل

التنافسية متغير تابع وتشمل العديد من المؤشرات وقد تم اختيار المتغيرات التالية لإبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017:

• GDP: النمو الاقتصادي (%): متغير تابع

• INFL: التضخم متغير تابع (%): متغير تابع

• IEXOR: الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار) : متغير تابع

وبالنسبة لنموذج الدراسة فقد شملت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017، حيث سيتم تقدير ثلاثة نماذج أساسية وكل نموذج يفسر مؤشرا واحدا للتنافسية بدلالة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي على النحو التالي:

• النموذج الأول:  $INFL = a + \beta IDE + \epsilon_t$

• النموذج الثاني:

$$GDP = c + A_1 GD_{t-1} + A_2 GDP_{t-2} + \dots + A_p GDP_{t-p} + e_t$$

• النموذج الثالث:

$IEXOR =$

$$c + A_1 IEXO_{t-1} + A_2 IEXOR_{t-2} + \dots + A_p IEXOR_{t-p} + e_t$$

1. الاستثمار الأجنبي المباشر : شهد الاستثمار الأجنبي المباشر عدة تغيرات، حيث ارتفع في الفترة ما بين 2000-2002 ثم انخفض نوعا ما في سنوات 2003-2004 ثم سجل ارتفاعا مستمرا حتى سنة 2015 أين سجل انخفاضاً في تلك السنة ليعاود الارتفاع سنتي 2016 و 2017 والجدول الموالي يوضح ذلك.



جدول رقم (8): يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.  
الوحدة: مليون دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	438	1108	1065	634	882	1082	1081	1796	1662	2593
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
القيمة	2746	2571	1484	1691	1700	587-	1546	1203		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقارير ضمان الاستثمار والاستثمار العالمي لسنوات مختلفة.

2. معدلات النمو الاقتصادي : تميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالارتفاع التدريجي وهذا من سنة 2000-2016 حيث شهد ارتفاعا ملحوظا وهذا بسبب ارتفاع المداخيل البترولية إلى غاية 2017 أين سجل انخفاضا والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (9): يوضح معدلات النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الوحدة: %.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2.7	3.1	4.6	5
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
النسبة	4	4.5	3.3	3.2	3.3	4.1	4	1.4		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصاء.

- ريم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2015، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص 408.

3. التضخم: شهدت معدلات التضخم ارتفاعا طوال الفترة 2000-2012، لتشهد انخفاضا خلال سنتي 2013 و2014 ليعود ويرتفع في السنوات الموالية.

جدول رقم (10): يوضح معدلات التضخم للجزائر 2000-2017.

الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	0.34	4.2	1.42	2.3	4	1.64	2.53	3.5	4.4	5.9
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
النسبة	3.91	3.9	9.8	3.2	2.9	4.8	4.3	4.8		

المصدر: البنك المركزي والديوان الوطني للإحصاء.

4. الصادرات خارج المحروقات: عرفت حصيلة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2003 تذبذبا في قيمتها لكن بعد سنة 2003 شهدت ارتفاعا طفيفا امتد حتى سنة 2007 أين سجلت تراجعا طفيفا لتعود للارتفاع سنة 2008 ثم تسجل تراجعا في سنة 2009 لكن بعد سنة 2010 عاودت الارتفاع مجددا إلى غاية 2014 لتتراجع سنتي 2015 و2016 لترتفع في سنة 2017.

جدول رقم (11): يوضح الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2000-2017.  
الوحدة: مليون دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	612	560	600	470	670	740	1130	890	1400	770
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
القيمة	970	1230	1150	1100	2580	2060	1090	1900		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- [www.djazairress.com](http://www.djazairress.com) 12:01 27/5/2019

- مختار علائي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 368.

- خالد تومي، هجيرة معطى، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2015، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، منشورة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2017، ص 83.

### المبحث الثالث: الاختبارات والنتائج.

من خلال هذه الدراسة سوف نتعرف على العلاقة بين الاستثمار و مختلف مؤشرات التنافسية (التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات) للجزائر خلال الفترة 2000-2017 حيث لدينا 18 مشاهدة من خلال اختبار الاستقرار و اختبار السببية و دراجة التأخر و بناء على نتيجته يمكن اختيار النموذج المناسب اما نموذج الانحدار الخطي البسيط او var.

سيتم فيما يلي إجراء الاختبارات والتوصل للنتائج.

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية.

اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة لاستقراره السلاسل Unit Root Test)، من أجل تحديد أثر المتغير المفسر على المتغير التابع لا بد من تحديد مدى استقراره السلاسل وفقا لاختبار ديكي- فولر ADF، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (12): يوضح نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع للجذور الوحيدة المتعلقة بالسلاسل محل الدراسة.

اختبار ديكي فولر الموسع ADF							
المتغير	اختبار المُستوى	اختبار المُستوى	اختبار الفروق الأولى	اختبار الفروق الأولى	اختبار الفروق الثانية	اختبار الفروق الثانية	درجة التكامل $I(D)$
	بقاطع	بقاطع واتجاه عام	بقاطع واتجاه عام	بقاطع واتجاه عام	بقاطع واتجاه عام	بقاطع واتجاه عام	
Ide	-2.772502	-2.606628	/	/	/	/	$I(0)$
	0.0830	0.2816					
Gdp	-2.345437	-3.796676	/	/	/	/	$I(0)$
	0.1703	0.0496					
Inlf	-4.063309	-4.727673	/	/	/	/	$I(0)$
	0.0071	0.0082					
Iexor	-2.020331	-4.145103	/	/	/	/	$I(0)$
	0.2761	0.0248					

القيم الحرجة\*

مستوى معنوية 1%

مستوى معنوية 5%

مستوى معنوية 10%

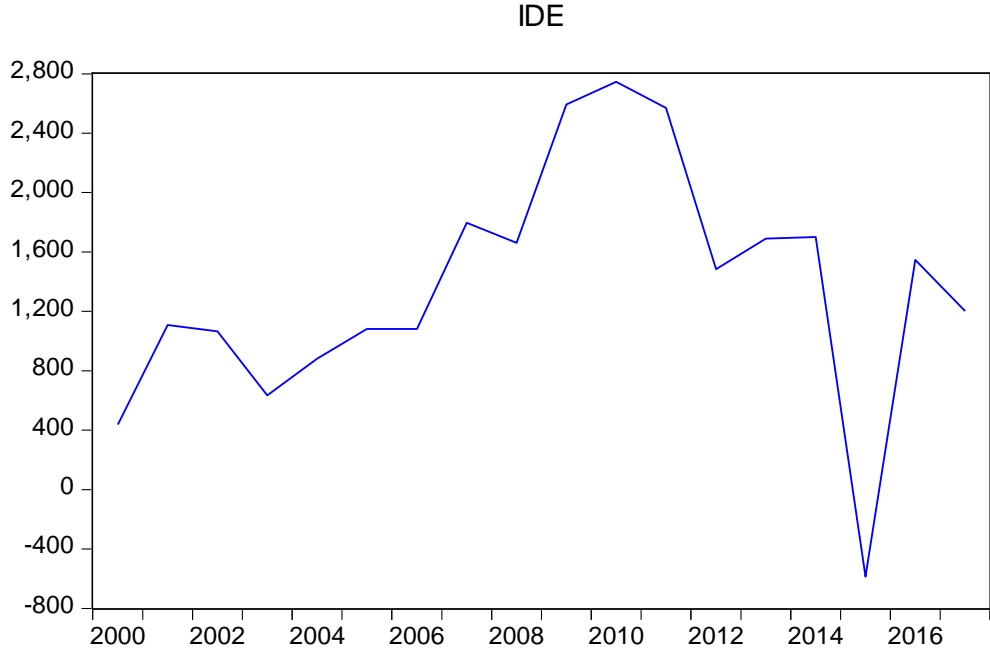
المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

\* حتى تكون القيم الحرجة لماكينون متساوية فإنه تم تحديد قيمة user specified بالصفر.

- بالنسبة للسلسلة الأولى والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: نقول أن السلسلة مستقرة في المستوى بقاطع عند درجة معنوية 10 % أي  $I(0)$  ، بمعنى آخر أن قيمة ديكي- فولر بالقيمة المطلقة فولر بالقيمة المطلقة < القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

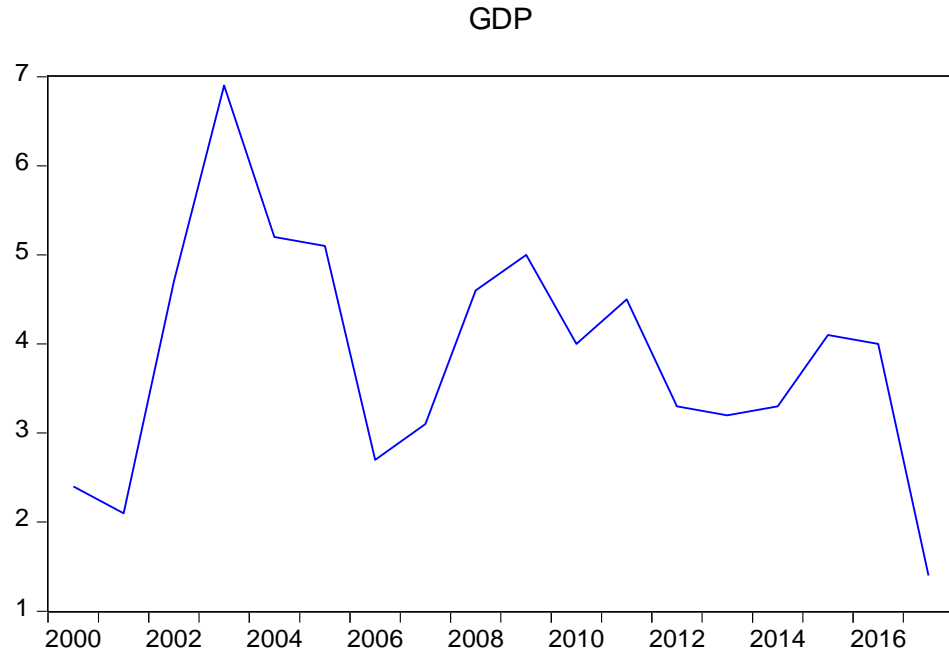
شكل رقم(5): يوضح استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برمجية Eviews 10

- بالنسبة للسلسلة الثانية والمتعلقة بالنمو الاقتصادي نقول أن السلسلة مستقرة في المستوى بقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5 و 10 % أي  $I(0)$  بمعنى آخر أن قيمة ديكي- فولر بالقيمة المطلقة < القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

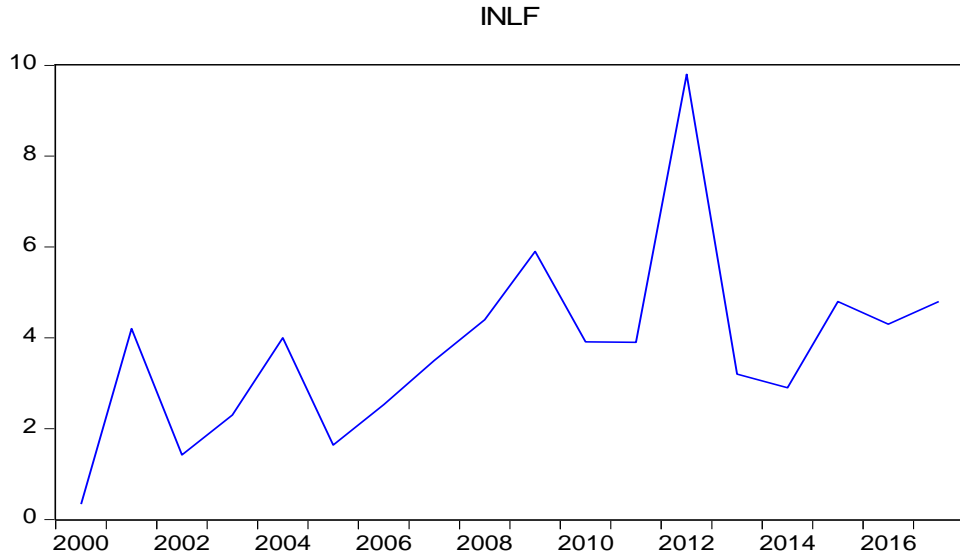
شكل رقم(6): يوضح استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي في الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برمجية Eviews 10

- بالنسبة للسلسلة الثالثة والمتعلقة بالتضخم نقول أن السلسلة مستقرة في المستوى بقطاع وبقاطع واتجاه عام عند درجة معنوية 1، 5 و 10 % أي  $I(0)$  ، بمعنى آخر أن قيمة ديكي فولر بالقيمة المطلقة < القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

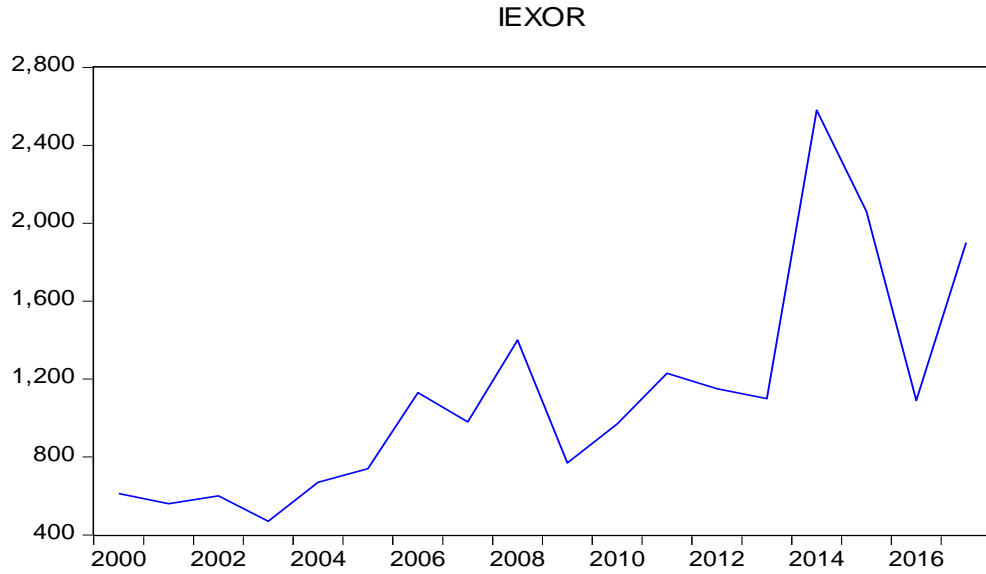
شكل رقم(7): يوضح استقرارية سلسلة التضخم.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برمجية Eviews 10

- بالنسبة للسلسلة الرابعة والمتعلقة بالصادرات خارج المحروقات نقول بأن السلسلة مستقرة في المستوى بقاطع وقاطع اتجاه عام عند درجة معنوية 5 و 10 % أي  $I(0)$  بمعنى آخر أن قيمة ديكي فولر بالقيمة المطلقة < القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

شكل رقم(8): يوضح استقراره سلسلة الصادرات خارج المحروقات.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برمجية 10 Eviews

#### المطلب الثاني : اختبار العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم

بما أن المتغيرين مستقرين في المستوى عند درجة معنوية 10 %  $I(0)$  معناه أن النموذج المتبع سيكون إما الانحدار الخطي البسيط أو var و ذلك بناء على ما سيسفر عنه اختبار السببية ودرجات التأخير.

**أولا - اختبار السببية غرانجر :** للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم، وذلك في حالة وجود بيانات سلاسل زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلاسل الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها يضاف إلى ذلك قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، في حالتنا هذه يتطلب اختبار 'غرانجر' للسببية تقدير العلاقات التالية، والتي يمكن توضيحها كما يلي.



## جدول رقم(13): اختبار السببية لغرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/03/19 Time: 14:46

Sample: 2000 2017

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INLF does not Granger Cause IDE	16	0.75343	0.4936
IDE does not Granger Cause INLF		2.30188	0.1462

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وهذا يدل على

عدم وجود سببية بين المتغيرين.

ثانيا - تحديد درجات التأخير: من خلال إجراء هذا الاختبار يمكن معرفة أي نموذج يجب تطبيقه، سواء نموذج

الانحدار البسيط أو نموذج var.

## جدول رقم(14): يوضح اختبار درجات التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: INLF

Exogenous variables: C

Date: 06/03/19 Time: 14:47

Sample: 2000 2017

Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-34.58271	NA*	3.851490*	4.186201*	4.235214*	4.191073*
1	-34.56558	0.030233	4.327761	4.301833	4.399858	4.311577

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10 EViews

تحدد العلامة \* القيمة الأقل لدرجة الإبطاء للمقاييس. كل اختبار عند مستوى معنوية 5 %.

حسب عدد المشاهدات المقدرة بـ 18 فإن  $p=0$ .

انطلاقاً من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن درجة التأخير هي 0، وبناءً عليه فالنموذج المتبع هو الانحدار الخطي

البسيط الذي يأخذ الشكل:

$$INLF = a + bFDI + u_t$$

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (15): يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.

Dependent Variable: INLF  
Method: Least Squares  
Date: 06/03/19 Time: 14:48  
Sample: 2000 2017  
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.924273	0.963760	3.034235	0.0079
IDE	0.000616	0.000609	1.010776	0.3272
R-squared	0.060022	Mean dependent var	3.768889	
Adjusted R-squared	0.001273	S.D. dependent var	2.038586	
S.E. of regression	2.037288	Akaike info criterion	4.365556	
Sum squared resid	66.40870	Schwarz criterion	4.464486	
Log likelihood	-37.29000	Hannan-Quinn criter.	4.379197	
F-statistic	1.021667	Durbin-Watson stat	2.105640	
Prob(F-statistic)	0.327166			

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10 EViews

من خلال الجدول رقم (15) أعلاه يمكن ملاحظة أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم موجب

وغير معنوي، حيث بلغ 0.000616، وأن قيمة  $R^2$  بلغت 6 % أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 6

% من الاختلافات التي تحدث في معدل التضخم وأن 94 % هي أخطاء عشوائية.

وبناءً عليه فالنموذج غير مفسر، لأن قيمة احتمالية فيشر تساوي 0.327166 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية

5 %.

على ضوء النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه فإن نموذجنا المقدر يكون على النحو التالي:

$$INLF = 2.924273 + 0.000616 * FDI$$

حيث أن:

- قيمة القاطع (C) أو a: هي **2.924273**، وهي تدل على قيمة ابتدائية معدل التضخم في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- قيمة  $\beta$ : هي **0.000616** وهي قيمة موجبة، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بشكل موجب على معدل التضخم على المدى القصير، وأن قيمة  $R^2$  تساوي **0.060022** وهي نسبة ضعيفة جدا، حيث لا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا في رفع معدلات التضخم في الجزائر.

➤ الاستثمار لا يلعب دورا في التضخم وذلك قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر ليست بالضخامة حتى تؤثر على التضخم وإنما الانفاق العام الكبير في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة والدعم المباشر الكبير في مجال الزراعة والصناعة والخدمات والواردات الضخمة .. زيادة على التحويلات الاجتماعية الكبيرة سنويا هي من تخلق التضخم لأنها ضعيفة المردودية وفي الاغلب بدون مقابل سلعي بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بالتضخم المستورد و الذي نتج عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية المقومة بالعملة المحلية .

**المطلب الثالث : اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات.**

سيتم دراسة أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي، وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات؛

**أولا - اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي:** بما أن المتغيرين مستقران في المستوى فإن النموذج المتبع سيكون إما الانحدار الخطي البسيط أو var؛

**1. اختبار السببية لغرانجر:** : للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي، وذلك في حالة وجود بيانات سلاسل زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلاسل الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها يضاف إلى ذلك قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، في حالتنا هذه يتطلب اختبار 'غرانجر' للسببية تقدير العلاقات التالية، والتي يمكن توضيحها كما يلي.

## جدول رقم (16): يوضح اختبار السببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 06/03/19 Time: 14:49  
Sample: 2000 2017  
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IDE does not Granger Cause GDP	16	0.30020	0.7465
GDP does not Granger Cause IDE		0.19596	0.8249

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10 eviews

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (16) أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وهذا يدل على عدم وجود سببية بين المتغيرين.

2. تحديد درجات التأخير: من خلال إجراء هذا الاختبار يمكن معرفة أي نموذج يجب تطبيقه، سواء نموذج الانحدار البسيط أو نموذج var.

## جدول رقم (17): تحديد درجات التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: GDP  
Exogenous variables: C  
Date: 06/03/19 Time: 14:49  
Sample: 2000 2017  
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-28.24796	NA*	1.827950	3.440936	3.489949*	3.445808
1	-27.09948	2.026733	1.798019*	3.423468*	3.521493	3.433212*

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برمجية 10 eviews

تحدد العلامة \* القيمة الأقل لدرجة الإبطاء للمقاييس. كل اختبار عند مستوى معنوية 5 %.

حسب عدد المشاهدات المقدرة بـ 18 فإننا لم نتجاوز في دراستنا الفترة الواحدة، وفي هذه الحالة درجة التأخر  $p=1$  وعليه حسب نتائج جدول اختبار دراجات التأخير فإن النموذج المتبع هو  $var$  ، ويمكن توضيحه من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم (18) : يوضح نموذج  $Var$

#### Vector Autoregression Estimates

Date: 06/03/19 Time: 16:36

Sample (adjusted): 2002 2017

Included observations: 16 after

Adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP
GDP(-1)	0.488132 (0.28359) [ 1.72125]
GDP(-2)	-0.468741 (0.26639) [-1.75963]
C	3.942128 (1.25258) [ 3.14721]
R-squared	0.248563
Adj. R-squared	0.132957
Sum sq. Resids	18.01523
S.E. equation	1.177194
F-statistic	2.150095
Log likelihood	-23.65205
Akaike AIC	3.331506
Schwarz SC	3.476366
Mean dependent	4.068750
S.D. dependent	1.264236

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10 eviews

وبناء عليه فإن النموذج المقدر كان على النحو التالي:

$$GDP = 0.488132313433 * GDP(-1) - 0.468740621822 * GDP(-2) + 3.94212760607$$

من خلال الجدول رقم(18) أعلاه ومن خلال النموذج المقدر يمكن ملاحظة أنه من الناحية الإحصائية نجد أن معامل التحديد البسيط المصحح  $Adj. R-squared= 0.132957$  أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر غير مفسر لمعدل النمو الاقتصادي، كما ونلاحظ أن هناك علاقة طردية بين معلمات النمو الاقتصادي وقيمه في التأخر الأول، وعكسية في التأخر الثاني، كما أن قيمة القاطع موجبة وهو ما يدل على قيمة ابتدائية لمعدل النمو الاقتصادي في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ الاستثمار الأجنبي المباشر لا يلعب دورا كبير في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر لأن النمو الاقتصادي قائم بالأساس على زيادة الناتج المحلي الاجمالي وهو مرتكز على قطاع المحروقات أي تغير في أسعار النفط سوف يتغير معدل النمو الاقتصادي وأغلب الاستثمارات الأجنبية المتدفقة متوجهة إلى قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى بالإضافة إلى عامل آخر بعض المنتجات المحلية ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي منها بعض المنتجات الفلاحية مثل التمور بالإضافة إلى البرامج الحكومية مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الدولة الجزائرية ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات النمو وهناك عامل آخر وهو زيادة الدعم المقدم من قبل الدولة أضف على ذلك زيادة الإنفاق الحكومي خاصة في برامج الخاصة بالبنية التحتية على بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم .

**ثانيا - العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات:** : بما أن المتغيرين مستقران في المستوى فإن النموذج المتبع سيكون إما الانحدار الخطي البسيط أو var.

**1. اختبار السببية لغرانجر:** للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات، وذلك في حالة وجود بيانات سلاسل زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلاسل الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها يضاف إلى ذلك قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، في حالتنا هذه يتطلب اختبار 'غرانجر' للسببية تقدير العلاقات التالية، والتي يمكن توضيحها كما يلي.

## جدول رقم (19): جدول يوضح اختيار السببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/03/19 Time: 14:52

Sample: 2000 2017

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IEXOR does not Granger Cause IDE	16	4.57907	0.0357
IDE does not Granger Cause IEXOR		2.34226	0.1421

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10 eviews

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (19) أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وهذا يدل على عدم وجود سببية بين المتغيرين.

2. تحديد درجات التأخير: من خلال إجراء هذا الاختبار يمكن معرفة أي نموذج يجب تطبيقه، سواء نموذج الانحدار البسيط أو نموذج var.

## جدول رقم (20): يوضح درجات التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: IEXOR

Exogenous variables: C

Date: 06/03/19 Time: 14:53

Sample: 2000 2017

Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-131.5287	NA	345889.6	15.59162	15.64063	15.59649
1	-128.9181	4.607054*	286457.0*	15.40213*	15.50015*	15.41187*

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10 eviews

تحدد العلامة \* القيمة الأقل لدرجة الإبطاء للمقاييس. كل اختبار عند مستوى معنوية 5 %.

حسب عدد المشاهدات المقدرة بـ 18 فإننا لم نتجاوز في دراستنا الفترة الواحدة، وفي هذه الحالة درجة التأخر  $p=1$ ، وعليه حسب نتائج جدول اختبار درجات التأخير فإن النموذج المتبع هو  $var$ ، ويمكن توضيحه من خلال الجدول أدناه.

### جدول رقم (21): يوضح نموذج $Var$

Vector Autoregression Estimates

Date: 06/03/19 Time: 15:01

Sample (adjusted): 2002 2017

Included observations: 16 after

Adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	IEXOR
IEXOR(-1)	0.400303 (0.29208) [ 1.37051]
IEXOR(-2)	0.178315 (0.28543) [ 0.62473]
C	549.9636 (325.949) [ 1.68727]
R-squared	0.258704
Adj. R-squared	0.144659
Sum sq. resids	3608555.
S.E. equation	526.8597
F-statistic	2.268428
Log likelihood	-121.3128
Akaike AIC	15.53911
Schwarz SC	15.68397
Mean dependent	1177.500
S.D. dependent	569.6724

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10 eviews

وبناء عليه فالنموذج المقدر يكون كالآتي:

$$IEXOR = 0.400302963696 * IEXOR_{(-1)} + 0.178315136167 * IEXOR_{(-2)} + 549.963617968$$



من خلال الجدول رقم(21) وبلاستناد إلى النموذج المقدر يمكن ملاحظة أنه من الناحية الإحصائية نجد أن معامل التحديد البسيط المصحح  $Adj. R-squared=0.144659$  أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر فسر حوالي 15% من التغيرات الحاصلة في قيمة الصادرات خارج المحروقات وأن 85% المتبقية ترجع لعوامل أخرى. كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين معلمات الصادرات خارج المحروقات حيث كانت قيمته موجبة في التأخر الأول والتأخر الثاني، كما أن قيمة القاطع موجبة وهو ما يدل على قيمة ابتدائية للصادرات خارج المحروقات في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تلعب دورا كبير في زيادة الصادرات خارج المحروقات، وذلك لأن قيمة الاستثمارات المتدفقة للجزائر إلى القطاعات الأخرى ليست بالقدر الكافي حتى تؤثر على الصادرات خارج المحروقات، وإنما هناك عوامل أخرى جاذبية القطاعات الريعية دون القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي و الصناعي... وكذلك تخوف الدولة من التدخلات الأجنبية في السياسة الداخلية لهذا لم تفتح المجال للاستثمار في القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى عامل آخر وهو تخفيض قيمة العملة المحلية لزيادة تشجيع الصادرات من المنتجات المحلية، كما قامت الدولة باستحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات، ومنح معاملات تفضيلية لمؤسسات التصدير لزيادة الصادرات بمنحها قروض لاستيراد المواد الأولية المعدة للتصدير بتقديم الدعم المباشر أو غير مباشر و كذلك العوائد المتأتية من قطاع المحروقات ساهمت بشكل كبير في قطاع الصادرات خارج المحروقات لأن هذه العوائد توجه إلى القطاعات الأخرى وهي مرتبطة بالأساس على تغير أسعار البترول في الأسواق الدولية.

### ثالثا- نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال تحليلنا لواقع التنافسية في الجزائر وكذلك بالنظر الى نتائج الدراسة القياسية من اختبار الإستقرارية والسببية و درجة التأخير توصلنا الى:

✓ أثبت الواقع عن ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال موقع الجزائر في تقارير التنافسية الدولية و هذا بسبب اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات .

✓ استقراريه السلاسل الزمنية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر عند درجة معنوية 10% أي  $I(0)$  والنمو الاقتصادي مستقرة بقطاع (حد ثابت) واتجاه عام(ميل السلسلة إلى الزيادة أو النقصان خلال فترة زمنية طويلة) عند مستوى معنوية 5 و 10% أي  $I(0)$  والتضخم مستقرة في المستوى بقطاع وبتجاه عام عند درجة معنوية 1، 5 و 10% أي  $I(0)$  والصادرات خارج المحروقات مستقرة في المستوى بقطاع وقاطع اتجاه عام عند درجة معنوية 5 و 10% أي  $I(0)$ .

✓ توصلنا إلى عدم وجود علاقة سببية بين كل من: الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات.

✓ من خلال حساب درجات التأخير توصلنا إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم تتبع نموذج الانحدار البسيط حيث كان له تأثير موجب ولكن أنه غير معنوي قدر ب 6% والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تتبع نموذج var حيث فسر الاستثمار الأجنبي حوالي 13% من التغيرات الحاصلة النمو الاقتصادي و هي نسبة ضئيلة جدا.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات تتبع نموذج var حيث فسر الاستثمار الأجنبي حوالي 15% من التغيرات الحاصلة في الصادرات خارج المحروقات وهي نسبة ضئيلة جدا بينما 85% ترجع لتأثير عوامل اخرى.

✓ ومن خلال تحليل النتائج المتحصل عليها نرى أن هناك تأثير طفيف جدا للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنافسية (النمو الاقتصادي، التضخم، الصادرات خارج المحروقات) بمعنى آخر أن هذا التأثير للاستثمار الأجنبي المباشر لا يفسر المتغيرات التابعة الخاصة بالتنافسية (التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات) لا ربما يعود السبب إلى عدم تبني الجزائر سياسة انفتاح اقتصادي ، وكذلك عدم توفر بيئة ملائمة للاستثمار وكذلك عدم توفر بنية تحتية ملائمة وانتشار كل أنواع الفساد من البيروقراطية والمحسوبية لم تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي عامل مهم في زيادة تنافسية الاقتصاد ، ولهذا عمدت الجزائر إلى تحسين مناخها الاستثماري و تطهير بيئة اعمالها من خلال توفير الاطار القانوني و التنظيمي من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية وبالتالي تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.

## خاتمة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل إلى تحليل واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث من خلال تحليلنا توصلنا إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري خاصة على المستوى الدولي حيث احتلت مراتب متأخرة في تقارير ومؤشرات التنافسية الدولية كما أشرنا إلى العوامل التي عرقلت تطور التنافسية في الجزائر منها اعتماد الاقتصاد الجزائري كلية على قطاع المحروقات بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية.

كذلك قمنا بالدراسة القياسية لكن قبل القيام بالاختبارات الإحصائية قمنا بتسليط الضوء على الجانب النظري للدراسة القياسية حيث قمنا بالتعرف على السلاسل الزمنية وكذلك مختلف الاختبارات قمنا بتعريفها منها اختبارات الاستقرارية قمنا بدراستها من الجانب النظري من اختبار ديكي-فولر واختبار فليب بيرون واختبار السببية لغرنجر ، وما تعرفنا عليه قمنا بتطبيقه في نموذج قياسي بواسطة برنامج eviews من خلال اختبار بعض المؤشرات المتعلقة بالتنافسية (النمو الاقتصادي، التضخم ، الصادرات خارج المحروقات) وتوصلنا إلى استقرار جميع السلاسل الزمنية (الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم ، النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات)، بالنسبة لاختبار السببية فنلاحظ من خلال النتائج عدم وجود على سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الأخرى (التضخم و النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات) ومن خلال اختبار درجات التأخر تبين ان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم تتبع نموذج الانحدار الخطي البسيط،

والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات تتبع نموذج

.var

خاتمة

من خلال دراستنا تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين الأنشطة التي لها دور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد حيث يلعب دورا مهما في تطوير عجلة النمو الاقتصادي ، حيث شهدت الدول النامية زيادة ملحوظة في نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا نتيجة للتطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والسياسية والثقافية الاجتماعية خاصة بعد ظهور العولمة التي وحدت الأفكار والثقافات وجعلتها متقاربة إلى حد كبير، وقد أدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة إيجابيات منها اكتساب التكنولوجيا الحديثة وتوفير مناصب شغل والقضاء على البطالة، وكذلك اكتساب المهارات الإدارية والتسويقية من خلال الاحتكاك بالخبرات الأجنبية وأهم محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو زيادة النشاط التصديري للبلد وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات وكذلك المساهمة في زيادة تنافسية الاقتصاد من خلال خلق نوع من المنافسة بين المستثمرين دون أن ننسى بعض المخلفات السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي نذكر منها استنزاف الموارد الأولية وكذلك تحويل الأرباح من قبل المستثمرين إلى بلدانهم الأصلية وهذا ما يؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات .

ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في زيادة تنافسية الاقتصادات، لكن الواقع في الجزائر أثبت العكس من خلال المراتب المتأخرة في ترتيب التنافسية العالمية وهذا نتيجة لاعتماد الجزائر على المداخيل البترولية وإهمال القطاعات الأخرى الحساسة مثل القطاع الزراعي والصناعي التي لها دور كبير في تحسين تنافسية الاقتصاد وكذلك ضعف البنية التحتية وخدمات النقل ، بالإضافة إلى عدم وجود برامج تهتم بتحسين ديناميكية التنافسية مثل الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها دور كبير في زيادة الانتاجية، وضعف المناخ الاستثماري وبيئته بسبب عدم وجود قوانين تنظم تدفقات الاستثمار ونقص الشفافية في تقييم المعلومات الدقيقة وكثرة الفساد ، كذلك عامل مهم وهو عدم توفر نظم البحث والتطوير وضعف القدرات التكنولوجية هذه الأسباب كلها جعلت الجزائر تحتل مراكز متأخرة في ترتيب التنافسية ومنه نستنتج أن للاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير على الاقتصاد الجزائري وخير دليل على ذلك هو مركز الجزائر في تقرير التنافسية العالمية.

#### اختبار الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الأولى: الواقع أثبت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس تدفق رؤوس الأموال فقط وإنما يعتبر عامل مهم لنقل التكنولوجيا الحديثة وكذلك وزيادة الخبرات الإدارية والتسويقية وكذلك المساهمة في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

بالنسبة للفرضية الثانية: يعتبر مصطلح التنافسية من المصطلحات الحديثة لكن لا يمكن حصره في مفهوم واحد وإنما يمكن إعطائه عدة مفاهيم من عدة مستويات (المؤسسة، القطاع، الدولة)، فعرف على مستوى القطاع على أنه قدرة قطاع صناعي معين على تحقيق نجاح مستمر ودائم في نشاط اقتصادي معين في الأسواق الدولية، أما على المستوى الدولة فهو القدرة على التحسين الدائم لمستوى معيشة مواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي على المدى الطويل.

بالنسبة للفرضية الثالثة: أثبتت عن ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري وهذا لوجود عدة عراقيل منها ضعف البنية التحتية وكذلك ضعف البيئة والمناخ الاستثماري، بالإضافة إلى ضعف الجانب التكنولوجي.

بالنسبة للفرضية الرابعة: أثبتت أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري ولكن بشكل طفيف وبنسب ضئيلة جدا على تنافسية هذه المؤشرات (الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي والتضخم) وذلك على النحو الآتي:

✓ للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير طفيف على الصادرات خارج المحروقات وهذا لوجود منتوجات لا تتميز بالجودة والنوعية الجيدة، كما أن الجزائر المنتجات مستوردة، والمنتجة محليا لا تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية، زد على ذلك أن الصادرات خارج المحروقات مرهونة بالمداخيل البترولية، وبالتالي في حالة البحبوحة المالية يكون دعم كبير للقطاعات التصديرية خارج المحروقات وهذا يؤدي إلى جاذبيتها بالنسبة لرأس المال الأجنبي، والعكس صحيح، كما أن المعوقات الكبيرة وفي شتى المجالات تجعل رأس المال الأجنبي ينفّر من القطاعات غير الربحية.

✓ للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على النمو الاقتصادي وبمعدل ضعيف جدا كذلك، وهذا راجع أساسا إلى أن النمو في الجزائر مرتكز شبه كلياً على قطاع المحروقات لأنه بتغير أسعار النفط في السوق العالمية سوف يحدث تغير في معدل النمو الاقتصادي وهذا ما يدل عليه ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ولأن أغلب الاستثمارات الأجنبية متدفقة إلى قطاع المحروقات، بالإضافة إلى عوامل أخرى تساهم في زيادة النمو الاقتصادي: منها زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الأساسية، وبرامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي، وبالمناسبة كل هذه البرامج والمشاريع تمويلها يتأتى من المدخيل البترولية .

✓ أما بالنسبة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم فهو كذلك يكاد لا يذكر، لأن معدلات التضخم المرتفعة تعود إلى تنفيذ البرامج التنموية مثل برنامج الإصلاح الاقتصادي والإنعاش الاقتصادي وكذلك الإنفاق العام على البنية التحتية وعلى الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم مما إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري، وكذلك

التحويلات الاجتماعية وكذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية ساهمت بارتفاع معدلات التضخم ، زيادة على تعاضم الواردات مما نتج عنه ظهور التضخم المستورد.

### نتائج البحث

- ✓ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تنشيط الحياة الاقتصادية من خلال تدفقات رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل.
- ✓ أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في وقتنا الحالي مصدرا من مصادر التمويل ووسيلة لزيادة النشاط التصديري و اكتساب التكنولوجيا لهذا عملت أغلب الدول على توفير البيئة والمناخ الاستثماري لاستقطابه.
- ✓ تعتبر التنافسية من العناصر شديدة الأهمية للنهوض بأي اقتصاد إلى العالمية ولهذا تعمل كل دولة على تحسين تنافسياتها ومنها الجزائر التي عملت على تحسين تنافسياتها باتخاذها العديد من الإصلاحات في مجال قطاع المحروقات.
- ✓ لعبت التنافسية دورا كبيرا في تطور بعض البلدان أو بمعنى آخر لها الفضل الكبير في تطور بعض البلدان وعلى سبيل المثال تجربة سنغافورة والتي اثبتت نجاحتها في مجال التنافسية حيث كانت تحتل المراتب الاخيرة في ترتيب البلدان المتخلفة لكن بعد نجاحتها في مجال التنافسية أصبحت تحتل مراكز متقدمة من بين الدول المتقدمة وهذا بعد اهتمامها بعدة مجالات منها التعليم والتكنولوجيا.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين العناصر المهمة لنجاح التنافسية حيث بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تتولد نوع من المنافسة بين المؤسسات المحلية والأجنبية وهو ما ينتج عنه زيادة حدة المنافسة وهذا من أجل تلبية احتياجات الزبائن في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة وبأسعار في متناول المستهلكين.
- ✓ يرجع ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري إلى التديني في النشاط الإنتاجي خارج المحروقات، بسبب اعتماد الجزائر على نسب كبيرة من مداخل النفط وهذا ما يؤثر على وضعية ميزان الدفعات خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذلك ضعف البنية التحتية وعدم وضع الحكومة لبرامج لدعم التنافسية وضعف بيئة ومناخ الاستثمار والسياسة الاقتصادية الكلية وهناك عدة عوامل أخرى كالبيروقراطية وانتشار الفساد وانعدام الشفافية ساهمت في ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- ✓ ليس للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير كبير على مؤشرات التنافسية وبالأحرى على تنافسية الاقتصاد الجزائري (التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات) حيث هناك تأثير موجب لكن تأثير ضعيف على كل مؤشرات التنافسية.

- ✓ بينت الدراسة القياسية أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم أثر موجب غير معنوي خلال الفترة 2000-2017 حيث يفسر حوالي 6% من التغيرات في معدلات التضخم وهي نسبة قليلة جدا ، لأن هناك عوامل أخرى ساهمت في رفع معدلات التضخم منها تخفيض قيمة العملة الوطنية حيث قامت الحكومة الجزائرية لتخفيض العملة سنتي 2014 و 2017 و هو ما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم .
- ✓ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن لها دور كبير في زيادة معدل النمو الاقتصادي حيث فسر حوالي 13% بينما 87% تعود لعوامل أخرى كالعوائد النفطية لأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات وأي تغير سوف يحدث في أسعار النفط فإن النمو الاقتصادي سوف يتأثر في الجزائر.
- ✓ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تسهم في التأثير على تحسين قدرة قطاع الصادرات خارج المحروقات أو بمعنى آخر في تنوع الاقتصاد حيث أسهمت بنسبة قليلة جدا تقدر ب 15% اما 85% قد تعود لعوامل أخرى، حيث بقيت الصادرات الجزائرية محتكرة على تصدير منتج واحد وهي المحروقات وبالتالي لم يحدث أي تنوع في الصادرات.

#### توصيات والاقتراحات:

من خلال نتائج البحث نقدم التوصيات و الاقتراحات التالية:

- ✓ يجب على الجزائر إعطاء الأهمية للاستثمار الأجنبي لما من له أثار إيجابية على الاقتصاد خاصة من حيث جلب التكنولوجيا الحديثة وزيادة كفاءة الإطار الوطني وتحسين خبراتهم من ناحية طرق الإنتاج والمهارات التسويقية وكذلك المساهمة في زيادة القدرات التنافسية للاقتصاد.
- ✓ على الجزائر إعطاء اهتمام بالقطاعات الأخرى كقطاع الزراعي والصناعي والخدمي بحيث هناك تنوع اقتصادي دون التركيز على قطاع وحيد، حيث التنوع يخلق نوع من التنوع في الصادرات، وبالتالي تجنب حدوث أزمات في الاقتصاد وتنوع صادراته وبالتالي تحسين تنافسية الاقتصاد.
- ✓ تحسين البنية التحتية وتوفير المتطلبات الأساسية وتطوير القطاع المالي وهذا لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي ، وتطوير النظام البنكي وجعله مواكبا للتطورات الحديثة.
- ✓ إعادة تأهيل المناخ الاستثماري والأعمال من خلال التقليل من عوائق الاستثمار خاصة بتوضيح القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتقديم تسهيلات للمستثمرين، والقضاء على الفساد والبيروقراطية وتحسين الشفافية خاصة في تقديم المعلومات للمستثمرين.
- ✓ على الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والإسراع بتنفيذ إنشاء اتحاد مغاربي والعمل على إنشاء منطقة حرة لدخول المنتجات وهذا من أجل تحسين تنافسية المنتجات المحلية وذلك بتحسين جودتها من حيث السعر والتكلفة بالنسبة للمستهلك.
- ✓ تطوير السوق المالية الجزائرية، للأهمية التي تتوفر عليها في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء ادخار وطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها.



- ✓ تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع الاستثمارات فيه.
- ✓ تدعيم تنافسية الاقتصاد من خلال التركيز على تفعيل و تدعيم تنافسية المؤسسات.

# قائمة المراجع

أولاً: الكتب

● باللغة العربية

1. أحمد محمد عبد الحميد مصطفى الباز، أثر عوامل تعزيز التنافسية على الاداء التنافسي لشركات الدواء، ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2018.
2. الزين منصورى، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
3. دريد محمود السمرايى، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006.
4. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، ط2، المكتبة العصرية، 2007.
5. عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
6. عباس ملاح، العولمة واثرها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
7. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.
8. عبد السلام ابو القحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003.
9. عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط2، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1991.
10. عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1989.
11. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.

12. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية الاطار العام، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
13. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2003.
14. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
15. فليح حسن خلف الله، التمويل، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن، 2004.
16. كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت 1987.
17. محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.
18. معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، ط1، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2003.
19. منير خروف، ليندة فريجة، مقارنة في الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية، ط1، دار الكاتب الجامعي، الامارات العربية، لبنان، 2017.
20. نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
21. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية : الصين نموذجاً، دار الحكمة، بغداد، 2002.

• الكتب بالأجنبية

1. Debonneuil M Fontagne L, Compétitivité, la dovumentation français, Paris, 2003.
2. M.Porter, «choix stratégiques et concurrence technique », Economica ,paris, 1982.

• المذكرات والاطروحات

1. ابراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، 2008/2007.

2. اسماء فزاني، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012، ص 13.
3. اسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013/2012.
4. الهام خالص، اثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الاقتصاد القياسي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2015/2014.
5. إيمان بن عمار، زينب طيب، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة-، 2015/2014.
6. خالد تومي ، هجيرة معطى ، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2015، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، منشورة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2017.
7. دلال طريشين، الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر في العلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012.
8. ريم ثومرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2015، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2019.
9. شهيناز صياد، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012.
10. شوقي جباري، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فل العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015/2014.

11. علي مطاي، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، 2016/2015، ص3.
12. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010.
13. محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005/2004، ص7.
14. محمد العيد بيوض، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس الجزائر المغرب، مذكرة ماجيستر، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.
15. نفيسة بامحمد، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة oli، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016/2015.

● المجالات

1. امال دردور، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي دراسة تحليلية للفترة (2007-2016)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 08، سبتمبر 2017،
2. حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمبر 2005
3. حمود سيلم، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012
4. الشريف ريجان ، لمياء هوام، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق، العدد 30 المجلد 8، 2013.

5. صفاء يونس الصفراوي، مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، العراق، 2008.
6. عامر محمد وجيه خربوطلي، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1، 2014.
7. عبد القادر بابا، خيرة اجري، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014.
8. عبد الكريم هاجر، كمال قاسمي، الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.
9. عبود زرقين، الطاهر تواتية، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة ام البواقي، العدد الحادي والاربعون، 2014.
10. عثمان علام، صالح سونسواوي، اليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء المؤشرات تنافسية، المجلة العالمية للاقتصاد و الاعمال، العدد 4.
11. عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، سوريا 2012.
12. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، جامعة بغداد، العراق، 2013.
13. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، 2013.

14. فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 17، العراق 2010.
15. فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، جامعة الموصل، العراق، ديسمبر 2009.
16. كريم نعمة، مكانة البلدان العربية في المؤشرات الضعيفة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 30، سبتمبر ص5.
17. محمد أدريوش دحماني وآخرون، دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي- دراسة قياسية 1980-2015، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 2، 2016.
18. محمد بن عزوز، الفساد الإداري والاقتصادي-آثاره وآليات مكافحته- حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016.
19. محمد زيدان، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1.
20. محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، الكويت، ديسمبر 2003.
21. مختار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2017.
22. منور اوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2.
23. منير خروف، ريم توامرية، القدرة التنافسية المستدامة الجزائر -دراسة تحليلية-، مجلة الدراسات العليا والمحاسبية والادارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، جامعة قلمة.
24. ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، العراق، 2011.



25. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة علمية سداسية محكمة، جامعة بسكرة، العدد3، 2000.

#### • الملتقيات و المؤتمرات

1. بغداد كربالي، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، - 22 ماي 2002 ، البليدة، الجزائر.
2. كمال رزيق ، ياسين قاسي، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.
3. كمال رزيق، فارس مسدور، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الاول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، 23/22 أفريل 2003.

#### • التقارير

1. تقارير ضمان الاستثمار والاستثمار العالمي لسنوات مختلفة.

#### • التقارير بالأجنبية

- The world economic forum; The Global Competitiveness Report 2006-2007.
- The world economic forum; The Global Competitiveness Report 2017-2018.

#### • المصادر

1. البنك المركزي
2. الديوان الوطني للإحصاء
3. طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية" حالة مصر"، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، جمهورية مصر
4. مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز العلوم ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 جانفي 2004

5. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الاصدار الرابع، الكويت، 2012،
6. منظمة العمل العربية، الانتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والاربعون، القاهرة ، أفريل 2018

• المواقع الالكترونية

1. [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
2. [www.djazairess.com](http://www.djazairess.com)

الملاحق

## الملحق(1): اختبار ADF لسلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة 2000 الى 2017

Null Hypothesis: IDE has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.772502	0.0830
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
 and may not be accurate for a sample size of 17

## Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(IDE)

Method: Least Squares

Date: 06/03/19 Time: 14:39

Sample (adjusted): 2001 2017

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.634919	0.229006	-2.772502	0.0142
C	922.3833	366.8358	2.514431	0.0238
R-squared	0.338822	Mean dependent var		45.00000
Adjusted R-squared	0.294743	S.D. dependent var		910.8983
S.E. of regression	764.9686	Akaike info criterion		16.22768
Sum squared resid	8777653.	Schwarz criterion		16.32570
Log likelihood	-135.9353	Hannan-Quinn criter.		16.23742
F-statistic	7.686767	Durbin-Watson stat		2.151073
Prob(F-statistic)	0.014227			

Null Hypothesis: IDE has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.606628	0.2816
Test critical values:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
 and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(IDE)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/03/19 Time: 14:39  
 Sample (adjusted): 2001 2017  
 Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.638645	0.245008	-2.606628	0.0207
C	905.6440	471.0784	1.922491	0.0751
@TREND("2000")	2.432054	40.51797	0.060024	0.9530
R-squared	0.338992	Mean dependent var		45.00000
Adjusted R-squared	0.244562	S.D. dependent var		910.8983
S.E. of regression	791.7158	Akaike info criterion		16.34507
Sum squared resid	8775395.	Schwarz criterion		16.49210
Log likelihood	-135.9331	Hannan-Quinn criter.		16.35968
F-statistic	3.589883	Durbin-Watson stat		2.142780
Prob(F-statistic)	0.055138			

Null Hypothesis: IDE has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.033428	0.2590
Test critical values:		
1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
 Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
 and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(IDE)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/03/19 Time: 14:40  
 Sample (adjusted): 2001 2017  
 Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.138176	0.133706	-1.033428	0.3168
R-squared	0.060141	Mean dependent var		45.00000
Adjusted R-squared	0.060141	S.D. dependent var		910.8983
S.E. of regression	883.0825	Akaike info criterion		16.46174
Sum squared resid	12477355	Schwarz criterion		16.51075
Log likelihood	-138.9248	Hannan-Quinn criter.		16.46661
Durbin-Watson stat	2.622376			

## الملحق (2) اختبار ADF لسلسلة التضخم للفترة 2000 الى 2017

Null Hypothesis: INLF has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.063309	0.0071
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
 Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
 and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(INLF)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/03/19 Time: 14:40  
 Sample (adjusted): 2001 2017  
 Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INLF(-1)	-0.958945	0.236001	-4.063309	0.0010
C	3.818345	0.996824	3.830509	0.0016
R-squared	0.523968	Mean dependent var		0.262353
Adjusted R-squared	0.492232	S.D. dependent var		2.761511
S.E. of regression	1.967792	Akaike info criterion		4.301833
Sum squared resid	58.08311	Schwarz criterion		4.399858
Log likelihood	-34.56558	Hannan-Quinn criter.		4.311577
F-statistic	16.51048	Durbin-Watson stat		1.947708
Prob(F-statistic)	0.001019			

Null Hypothesis: INLF has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.727673	0.0082
Test critical values:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
 Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
 and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(INLF)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/03/19 Time: 14:40  
 Sample (adjusted): 2001 2017  
 Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INLF(-1)	-1.194775	0.252719	-4.727673	0.0003
C	2.944499	1.036098	2.841910	0.0131
@TREND("2000")	0.194262	0.104322	1.862148	0.0837
R-squared	0.618468	Mean dependent var		0.262353
Adjusted R-squared	0.563963	S.D. dependent var		2.761511
S.E. of regression	1.823511	Akaike info criterion		4.198190
Sum squared resid	46.55269	Schwarz criterion		4.345227
Log likelihood	-32.68461	Hannan-Quinn criter.		4.212806
F-statistic	11.34708	Durbin-Watson stat		1.955331
Prob(F-statistic)	0.001177			

Null Hypothesis: INLF has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.266018	0.7496
Test critical values:		
1% level	-2.728252	
5% level	-1.966270	
10% level	-1.605026	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
 Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
 and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(INLF)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/03/19 Time: 14:41  
 Sample (adjusted): 2003 2017  
 Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INLF(-1)	0.035834	0.134705	0.266018	0.7947
D(INLF(-1))	-0.742161	0.249949	-2.969249	0.0117
D(INLF(-2))	-0.578144	0.223880	-2.582378	0.0240
R-squared	0.483966	Mean dependent var		0.225333
Adjusted R-squared	0.397961	S.D. dependent var		2.669879
S.E. of regression	2.071591	Akaike info criterion		4.471368
Sum squared resid	51.49789	Schwarz criterion		4.612978
Log likelihood	-30.53526	Hannan-Quinn criter.		4.469859
Durbin-Watson stat	2.044703			

## الملحق(3): اختبار ADF لسلسلة للنمو الاقتصادي للفترة 2000 إلى 2017

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.345437	0.1703
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
 and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(GDP)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/03/19 Time: 14:41  
 Sample (adjusted): 2001 2017  
 Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.614223	0.261880	-2.345437	0.0332
C	2.405296	1.094713	2.197194	0.0441
R-squared	0.268331	Mean dependent var		-0.058824
Adjusted R-squared	0.219553	S.D. dependent var		1.435731
S.E. of regression	1.268366	Akaike info criterion		3.423468
Sum squared resid	24.13130	Schwarz criterion		3.521493
Log likelihood	-27.09948	Hannan-Quinn criter.		3.433212
F-statistic	5.501076	Durbin-Watson stat		1.504501
Prob(F-statistic)	0.033171			

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.796676	0.0496
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
 and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(GDP)



Method: Least Squares  
Date: 06/03/19 Time: 14:41  
Sample (adjusted): 2004 2017  
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-2.889900	0.761166	-3.796676	0.0053
D(GDP(-1))	1.303953	0.463214	2.815010	0.0227
D(GDP(-2))	0.877616	0.328451	2.671983	0.0283
D(GDP(-3))	0.537580	0.291460	1.844438	0.1023
C	14.83709	3.956748	3.749820	0.0056
@TREND("2000")	-0.299602	0.088728	-3.376650	0.0097
R-squared	0.745157	Mean dependent var	-0.392857	
Adjusted R-squared	0.585879	S.D. dependent var	1.214948	
S.E. of regression	0.781846	Akaike info criterion	2.643209	
Sum squared resid	4.890263	Schwarz criterion	2.917090	
Log likelihood	-12.50246	Hannan-Quinn criter.	2.617856	
F-statistic	4.678365	Durbin-Watson stat	2.015949	
Prob(F-statistic)	0.027063			

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.756915	0.3734
Test critical values:		
1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(GDP)  
Method: Least Squares  
Date: 06/03/19 Time: 14:42  
Sample (adjusted): 2001 2017  
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.062008	0.081922	-0.756915	0.4601
R-squared	0.032848	Mean dependent var	-0.058824	
Adjusted R-squared	0.032848	S.D. dependent var	1.435731	
S.E. of regression	1.411954	Akaike info criterion	3.584848	
Sum squared resid	31.89782	Schwarz criterion	3.633861	
Log likelihood	-29.47121	Hannan-Quinn criter.	3.589720	
Durbin-Watson stat	1.715516			

## الملحق(4): اختبار ADF لسلسلة الصادرات خارج المحروقات للفترة 2000 الى 2017

Null Hypothesis: EXOR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.020331	0.2761
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXOR)

Method: Least Squares

Date: 06/03/19 Time: 14:42

Sample (adjusted): 2001 2017

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXOR(-1)	-0.465236	0.230277	-2.020331	0.0616
C	571.4326	274.3508	2.082854	0.0548
R-squared	0.213908	Mean dependent var		75.76471
Adjusted R-squared	0.161502	S.D. dependent var		552.8743
S.E. of regression	506.2644	Akaike info criterion		15.40213
Sum squared resid	3844555.	Schwarz criterion		15.50015
Log likelihood	-128.9181	Hannan-Quinn criter.		15.41187
F-statistic	4.081737	Durbin-Watson stat		2.062419
Prob(F-statistic)	0.061578			

Null Hypothesis: EXOR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.145103	0.0248
Test critical values:		
1% level	-4.667883	
5% level	-3.733200	
10% level	-3.310349	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXOR)

Method: Least Squares

Date: 06/03/19 Time: 14:42  
Sample (adjusted): 2002 2017  
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXOR(-1)	-1.620327	0.390901	-4.145103	0.0014
D(EXOR(-1))	0.513408	0.283426	1.811437	0.0952
C	462.1989	237.5157	1.945972	0.0755
@TREND("2000")	145.0995	40.63971	3.570388	0.0038
R-squared	0.640954	Mean dependent var		83.75000
Adjusted R-squared	0.551192	S.D. dependent var		569.9927
S.E. of regression	381.8559	Akaike info criterion		14.94028
Sum squared resid	1749767.	Schwarz criterion		15.13343
Log likelihood	-115.5223	Hannan-Quinn criter.		14.95017
F-statistic	7.140626	Durbin-Watson stat		1.961315
Prob(F-statistic)	0.005225			

Null Hypothesis: EXOR has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.022060	0.9103
Test critical values:		
1% level	-2.728252	
5% level	-1.966270	
10% level	-1.605026	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(EXOR)  
Method: Least Squares  
Date: 06/03/19 Time: 14:43  
Sample (adjusted): 2003 2017  
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXOR(-1)	0.116488	0.113973	1.022060	0.3269
D(EXOR(-1))	-0.576399	0.257359	-2.239672	0.0448
D(EXOR(-2))	-0.743389	0.296146	-2.510214	0.0274
R-squared	0.407955	Mean dependent var		86.66667
Adjusted R-squared	0.309280	S.D. dependent var		589.8749
S.E. of regression	490.2424	Akaike info criterion		15.40453
Sum squared resid	2884051.	Schwarz criterion		15.54614
Log likelihood	-112.5340	Hannan-Quinn criter.		15.40302
Durbin-Watson stat	2.216755			

**الملخص:** تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل على الصعيد الدولي، لذلك تسعى جميع دول العالم إلى استقطابه والعمل على جذبها، كما يعتبر عامل مهم في زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني على كل المستويات.

وقد حاولنا في دراستنا هذه إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات المتعلقة بالتنافسية (التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات) من خلال نموذج قياسي يعكس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين مؤشرات التنافسية باستخدام نموذج الانحدار البسيط و نموذج متجه الانحدار الذاتي "var" Model Vector Auto Regression .

من خلال النتائج المتحصل عليها تبين أنه ليس للاستثمار الاجنبي المباشر تأثير على جميع مؤشرات التنافسية(التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات) في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، التنافسية، تنافسية الاقتصاد الجزائري، المناخ الاستثماري، نموذج الانحدار البسيط، var.

## Rèsumè

Cette étude porte l'impact de l'investissement direct étranger sur la compétitivité de l'économie algérienne, qui est l'une des sources de financement les plus importantes au niveau international, de sorte que tous les pays cherchent à les attirer et à les attirer, ainsi qu'un facteur important pour accroître la compétitivité de l'économie national à tous les niveaux. Dans cette étude, nous avons tenté de mettre en évidence l'impact de l'IED sur certains indicateurs de compétitivité, d'inflation, de croissance économique et d'exportations hors hydrocarbures au moyen d'un modèle standard reflétant la relation entre l'IED et les indices de compétitivité à l'aide du modèle de TVA.

Régression automatique des vecteurs les résultats obtenus ont relevé que les IDE n'avaient aucun impact sur tous les indices de compétitivité inflation, croissance économique, exportations hydrocarbures en Algérie pendant la période 2000-2017.

Mots clés ; investissement étranger, rotation, compétitivité de l'économie algérienne, modèle de régression, simple du modèle altelmariem, var.